قراءة في مراجعات

الحركات الإسلامية المسلحة

محفوظة
جميع الحقوق

الطبعة الأولى
١٤٤٣هـ-٢٠٢١م

9 786057 896544

الكتب والدراسات التي يصدرها المركز تعبر
عن آراء واجتهادات أصحابها

أفــق
للدراسات والنشر
بريطانيا. لندن
ufoq.ai@gmail.com

قراءة في مراجعات

الحركات الإسلامية المسلحة

الجماعة الإسلامية بمصر

حركة أحرار الشام

المحاكم الشرعية بسوريا

أنموذجاً

إعداد

د. طارق الزمر

عباس شريفة

حسن الدغيم

أفــق

مقدمة الناشر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فيسرنا إخراج هذا الكتاب استمرارًا للنهج الذي بدأناه في العناية بنشر الكتب والبحوث التي تتناول موضوعات المراجعات والمذكرات وتجارب الجماعات الإسلامية السابقة والحالية، وتقييم تلك التجارب ونقدها بأقلام رموزها والمختصين بدراستها وتشخيص الانحرافات والأخطاء والتحذير منها، ومواجهة الغلو وخطره على الأمة.

وبهذه المناسبة نود أن نثني على جهود القائمين على هذه البحوث ورعايتها وصولًا إلى إنضاج مخرجاتها وتقديمها للقراء والعاملين في الساحة الإسلامية سائغة سهلة المنال، متمنين على القارئ المساهمة في بذل النصح وتقييم هذه الجهود، فإن نشر هذا الكتاب ومثيلاته يعد مرحلة من مراحل التقييم والتقويم، فهي نتاج جهد بشري، يبذل الكاتب وسعه في تحري الصواب ويُعمل في سبيل ذلك قواعد البحث وأساليبه العلمية، وتلك هي المرحلة الأولى للعمل. ثم يُعرض على مجموعة من الباحثين والمحكمين، فتكون مناقشاتهم ومحاوراتهم سبيلاً لتقييم العمل وتقويمه، وتلك هي المرحلة الثانية. ثم تأتي المرحلة الثالثة، وهي عرض

الكتاب ونشره ليكون بين يدي القراء بشكل عام، والعاملين والعلماء والباحثين بشكل خاص، طلبًا لمزيد من التقييم والتقويم.

ونود أن ننبه في هذا المقام إلى بعض ما يجب التنبيه إليه:

١ ـ إن هذه البحوث تمثل وجهة نظر مؤلفيها وليس بالضرورة أن تمثل وجهة نظر الناشر، ولو وجد تباين في وجهات النظر أو مخالفة للكاتب في توصيفاته أو تحليلاته وتقييماته، فإن ذلك بالنسبة لنا لا يعد مانعًا أو حائلًا دون نشر وتوزيع الكتاب، ما دام الإطار العام للكتاب وفكرته وموضوعاته تندرج ضمن الإطار العام الذي وصفناه آنفًا، والنشر يساهم في إنضاج الحوارات وتسهيل الوصول إلى النتائج التي يُتوقع أن تثمر ويكبر نفعها ويساعد في توسيع دائرة البحث عن في المواضيع المشكلة وصولًا إلى المخرجات الصحيحة.

٢ ـ ندعو العلماء والباحثين إلى إدامة البحث عن مخارج شرعية للمشكلات والنوازل التي تمر بها الأمة، والتي تضمنها هذا الكتاب وغيره من منشوراتنا، وإن إخلاص أو حسن نية العاملين لا يعد مبررًا لغض النظر عن أخطائهم وانحرافاتهم، كما إن تشخيص تلك الأخطاء والانحرافات ومعالجتها لا يجب أن يتجرد من السبل المرضية في النصح والتقويم، لاسيما مع الجماعات المعتدلة، أو التي تنشد الاعتدال وتسدد وتقارب في مسيرتها بحسب قدرتها ومقدراتها. بخلاف جماعات الغلو والتكفير التي اتخذت منهج إقصاء الآخرين ومحاربة المخالفين سبيلاً في عملها، فهذه الجماعات لا ينفع في تخليص الأمة من شرورها وتجنيب الشباب المتحمس خطر شِراكها إلا الوضوح والحزم والتزام المنهج النبوي في الموقف من أهل الزيغ والضلال، والاقتداء بسلف الأمة في مفاصلة ومواجهة الخوارج وغيرهم من الفرق المنحرفة.

٣ ـ ورد في بعض الأوراق التي تضمنها هذا الكتاب عدد من المصطلحات التي قد يشكل فهمها وتنزيلها، مثل: (**السلفية الجهادية، السلفية المقاصدية، السلفية الوطنية، وغيرها**)، وهذه المصطلحات بحسب علمنا لم تحرر تحريرًا دقيقًا بين العلماء والمفكرين، **ولا نعلم اتفاقًا بين جمهور العاملين في الساحة أو الباحثين على حدودها**، ولعل إطلاقها يكون من باب التجوز ومتابعةً للدارج من استعمالها في الإعلام ومساحات الحوار.

ومن الجدير بالذكر أن مصطلح (**السلفية الجهادية**) هو من أكثر هذه المصطلحات استعمالاً، ومن أكثرها إشكالاً، وهناك تباين كبير في مراد مطلقيه بحسب الاختلافات الزمنية أو المكانية. فهو عند قوم وصف لمنهج تكفير الأنظمة التي لا تحكِّم الشريعة ومن يواليهم من شعوبهم دون تمييز بين أصنافهم وأحوالهم، ودون إعذار لأتباعهم بجهل أو تأويل، والخروج عليهم واتخاذ القتال سبيلًا للتغير، وقد ارتضته جماعات من الغلاة والتكفيريين ليميزوا أنفسهم عن غيرهم من السلفيين والجهاديين. وهو عند قوم آخرين وصف لما يعتبرونه التزام فهم السلف للنصوص الشرعية، وإحياء شعيرة الجهاد في الدفاع عن الأمة وتحرير البلاد الإسلامية المحتلة، وهو تمييز لهذا الاتجاه عن مدعي السلفية من المرجئة والجامية وسائر سلفية الحكام.

وهو في وسائل الإعلام الرسمية والغربية، وإعلام الحكومات والدكتاتوريات والمؤسسات الرافضة للمشروع الإسلامي يطلق على كل ما هو إسلامي معارض للدكتاتوريات وأشكال الاحتلال المباشر وغير المباشر.

وفوق ذاك كله فإن إطلاق هذا المصطلح يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار مفردتيه

(**السلفية**) و(**الجهادية**)، ولكل مفردة منهما معان معتبرة لدى عموم المسلمين، فالسلفية (المصطلح)، كما هو معلوم، نسبة إلى سلف الأمة، والمدرسة السلفية من مدارس الرأي المعتبرة في الإسلام، واختلافها مع غيرها من المدارس لا يسوغ اعتبارها تيارًا منحرفًا، ولا يصح واقعًا ولا علميًّا نسبة الغلو في التكفير واستباحة دماء المخالفين إليها. وهي من أكثر المدارس تصديًا لمواجهة الغلو وتفنيد شبه الغلاة بالتأصيل العلمي.

والجهاد عند جميع المسلمين باختلاف فرقهم ومذاهبهم شعيرة لها ضوابطها وإن اختلف الفقهاء في بعض تفصيلاته وتفرعاته، وهو فرض له أحكامه ومقاصده التي على رأسها حفظ النفس وصيانتها وحماية المستضعفين وتحرير الإنسان من ربقة العبودية والدفاع عن الأرض والأوطان. وهو الواجب الذي يكون في بعض حالاته فرض عين على كل مسلم قادر على القتال لاسيما في دفع العدو الصائل مع القدرة على ذلك.

وبهذا يتبين مدى الجناية على السلفية والجهاد ممن يعدُّ تنظيم الدولة ضمن وصف (**السلفية الجهادية**)، فلا هو سلفي، ولا هو جهادي، وإن تسمى عناصره بذلك، فإن كان الحَكَم والمرجع في التسمية هو الادعاء أو الانتساب، فإنه من باب أولى (بحسب هذا المقياس الخاطئ) وصف التنظيم بالإسلام ومن ثم التشنيع على هذا الاسم الشريف بجريرة انتساب الغلاة له. وهو ما لا يقول به عاقل.

فالتوسع في إطلاق هذا الوصف على من ارتضاه بمجرد أنه ارتضاه لنفسه، أو إطلاقه على جماعات معينة لمجرد أنها سلكت مسلك الجهاد في حالات تنص عليها الشريعة مع أنها ترفض إدخالها في جوقة الغلاة والتكفيريين بعيد كل البعد عن

المنهجية العلمية والإنصاف، وبخاصة ممن يحمل هذا المصطلح على أنه وصف لجماعات الغلو والتكفير. بل إن هذه التوسع في إطلاق هذا الوصف في البحث العلمي يخلط الأوراق ويضعف فرص قبول مخرجات البحث ويعود بالضرر على قبول الطرح الناقد.

ومن المؤسف جدًّا أن نجد أن بعض أسباب هذا التوسع في إطلاق المصطلح في معرض الذم، هو الموقف السلبي المسبق من شعيرة الجهاد، أو الانهزامية التي تدفع بصاحبها، ناقدًا كان أو باحثًا أو مفكرًا، إلى مجاراة الخطاب المعادي للإسلام والهروب من مواجهته إلى مجاملته، بالتبرؤ من كل ما يُظنن أنه سبب للدخول في تهمة التطرف والإرهاب، وهذا التوجه يصب في مصلحة الغلاة وليس العكس.

وبهذا ننبه القارئ أن كل ما ورد في الكتاب من الكلام على (**السلفية الجهادية**) في مواطن الذم فهو باعتبار أنه الوصف الذي تطلقه تيارات الغلو على نفسها، وكل ما ورد من تشنيع ونقد فالمستهدف به الغلاة والتكفيريون.

وأما المصطلحات الأخرى (**السلفية المقاصدية، السلفية الوطنية، وغيرها**)، فينظر في الأُطر التي أطلقها الباحث فيها ولا تُجتزأ من موضعها، مع تنبيهنا إلى أن هذه المصطلحات غير محررة أيضًا، وهناك تجوز في إطلاقها، فالبحث في مقاصد الشريعة هو بغية كل طالب للحق، وقد شهدت الساحة العلمية جدلًا وتوسعًا وتضييقًا في استعمال جملة (**مقاصد الشريعة**)، وهو باب واسع اجتهد العلماء المعاصرون في بحثه والكتابة فيه، وما يزال الخلاف قائمًا في حدود وضوابط استنباط المقاصد الشرعية.

وأما السلفية الوطنية فإن كانت حب الوطن والدفاع عنه واعتبار مصالح أهله فلا

نعلم في أهل الاعتدال من يأنف عن ذلك، أما الولاء والبراء على أساس الانتساب للوطن وتقديمه على الولاء للدين فليس مرادًا في هذا الكتاب، والله أعلم.

ونؤكد مرة أخرى أن من غايات نشر هذا الكتاب تحري التقييم والتقويم ممن يقدر عليهما من القراء الكرام، وبدورنا نتمنى على القارئ أن يقوم بواجب النصح، ويبدي ما يتجلى له من ملاحظات ونقد لهذا الكتاب ومحتوياته، من خلال التواصل مع الناشر أو المؤلفين. والحمد لله رب العالمين.

❊ ❊ ❊

تجربة مراجعات

الجماعة الإسلامية المصرية

د. طارق الزمر

مقدمة

تعتبر قضية المراجعات الفكرية والسياسية مع الموضوعات بالغة الأهمية والحساسية ولاسيما في عالمنا العربي ولهذا فهي نادرة وربما منعدمة في بعض حقبنا التاريخية، ولهذا فإن تجربة مراجعات الجماعة الإسلامية المصرية التي انطلقت أو أطلقت عام ١٩٩٧ تكتسب أهمية بالغة وخاصة بعد اكتمالها، وقد مضى عليها اليوم أكثر من عشرين عامًا ثبتت فيها مصداقيتها وتمسك أصحابها بكل ما جاء بها منذ اللحظة الأولى، مع إضافة بعض المستجدات التي استلزمها الاحتكاك بالواقع من خلال الرؤية الجديدة، وهو ما أثمر تجربة سياسية بالغة الأهمية.

كما أن ارتباط التجربة بعملية العنف السياسي المرتبط بالتغيير يجعل لأهميتها مذاقًا خاصًا، فمازال يحمل آثارًا كثيرة لساحاتنا العربية، ومازال ينبئ عن دلالات عميقة بخصوص المستقبل، وهو مما يجعل الموضوع يحتل صدارة الموضوعات التي يجب أن توليها مجتمعاتنا أهمية خاصة، ولاسيما وقد أصبحت التغييرات والتحولات السياسية هي القاسم المشترك في مجتمعاتنا، والمحدد الرئيس لمستقبلها.

وقد اعتمدت في دراستي هذه لخبرتي بالموضوع محل الدراسة، وذلك من خلال معايشتي للتجربة، واحتكاكي بغالبية المشاركين فيها والمحيطين بها، والتفاعل مع ما أحيط بها من ملابسات ومساجلات صحفية وأدبية، إضافة للمراجع الأساسية التي صدرت عن التجربة بطبيعة الحال.

والجماعة الإسلامية هي أحد أهم الجماعات الإسلامية التي تأسست في مصر في سبعينيات القرن الماضي وكانت بداياتها داخل أسوار الجامعات ضمن تيار الجماعة الإسلامية العام الذي غمر كل جامعات مصر، ثم لم يلبث أن انقسم لعدة تنظيمات في نهاية السبعينات بسبب الخلاف حول الانضمام لجماعة الإخوان المسلمين، وكانت إحداها الجماعة الإسلامية بالصعيد، والتي كان مركزها حينئذ جامعة أسيوط، ثمَّ امتد نشاطها بعد ذلك ليشمل أغلب محافظات مصر.

دخلت الجماعة الإسلامية في صدام مع نظام السادات، انتهى بمصرعه عام ١٩٨١ بعد أن كان قد اعتقل كل رموز مصر ومعارضيها، وقد ترتب على هذا الصدام اعتقال كل قادتها وقواعدها، لكن لم يكن ذلك نهاية المطاف، حيث أسفرت محاكمات الجماعة عن تبرئة صفوفها الثانية والثالثة، والتي أكملت مسيرة دعوة الجماعة من ١٩٨٤ وحتى ١٩٨٦، حيث جاء الوزير زكي بدر بمخطط لاستدراجها للصدام الذي لم تكن ترغب فيه أو ضمن مخططاتها، وقد استطاعت أن تتفادى الصدام حتى تم اغتيال المتحدث الرسمي باسمها في وضح النهار في أغسطس ١٩٩٠، فقررت الرد عليه بعملية اغتيال شهيرة سقط فيها رئيس مجلس الشعب رفعت المحجوب في أكتوبر ١٩٩٠، وهكذا دخلت الجماعة في معركة التسعينات شديدة البأس والتي كبدت فيها النظام خسائر كبيرة، وخسرت فيها أعدادًا كبيرة من قادتها وأفرادها، وأصبحت مرة أخرى تنظيمًا خلف الأسوار.

وأثناء كل ذلك كان القادة القدامى للتنظيم داخل السجون يحاولون التوسط لوقف هذه الصراعات في إطار القانون والدستور، لكنهم لم يجدوا آذانًا صاغية، حتى أطلقوا من خلف الأسوار ومن طرف واحد في ٥ يوليو ١٩٩٧ نداءهم الشهير يطالبون فيه شباب الجماعة بوقف كل أشكال الصدام والتحريض عليه، والذي عد

البيان الأول الذي دشن بعد ذلك ما سمي بمراجعات الجماعة الإسلامية الشهيرة.

وتعد تجربة مراجعات الجماعة الإسلامية من التجارب المهمة التي تحتاج المزيد من تسليط الضوء لأسباب كثيرة، منها: أنَّ الجماعة كانت أوسع الجماعات التي تبنت وانتهجت العمل المسلح في المنطقة العربية، كما أنها كانت مؤهلة للاستمرار في هذا الطريق الصدامي لفترات أطول، كما أن مراجعاتها قد صمدت حتى الآن برغم تعرضها للعديد من المحن والأزمات.

د. طارق الزمر

٢٠ يوليو ٢٠٢٠م

***

الدوافع

كان من أهم الدوافع لاتخاذ قرار وقف العمليات المسلحة عام ١٩٩٧ وصول حالة الصدام الدموي بين الجماعة الإسلامية ونظام مبارك لمرحلة خطيرة تضرر منها المجتمع، وأصبح الخوف منتشرًا في مناطق مختلفة؛ نظرًا لاتساع دوائر الصدام، واحتمالية نشوبه في أي لحظة وفي أي مكان.

كما كان تعرض التيار الإسلامي لحملات واسعة من التنكيل، والاضطهاد، والتضييق، والملاحقة، وتضرر سمعته شعبيًا له نصيب من القرار، حيث كانت عمليات التشويه المنهجي التي استندت في جانب كبير منها على الصدام الجاري، فضلًا عن التعبئة العامة التي تمت على وقع معركة النظام مع ما أسماه بالإرهاب.

كما تعرضت سمعة الدولة للتشويه الخارجي، من خلال الترويج لعدم قدرتها على فرض الأمن أو تحقيق الاستقرار، وهو ما وظفته إسرائيل والقوى الإقليمية المنافسة ولاسيما تلك الدول الطامعة في حصة مصر من السياحة الإقليمية.

كما تعرض اقتصاد الدولة المنهك أصلًا للمزيد من الصعوبات، جراء تزايد العمليات الإرهابية.

كل ذلك دفع القيادات التاريخية للجماعة والتي كانت خارج هذا الصراع، حيث كانت خلف الأسوار، للتدخل وسيطًا لوقف نزيف الدماء والخسائر الكبيرة التي لحقت بالجميع، وقد حاولت ذلك مرات عديدة إلى أن نجحت فعلًا بعد إعلانها مبادرتها لوقف العمليات المسلحة من طرف واحد في يوليو من عام ١٩٩٧م، والتي كانت تتصور أن النظام سيضطر في النهاية للاعتراف بها والتعامل معها.

الأهداف

وقد كان القادة المخططون للمراجعات يهدفون لوقف المسار القتالي الذي تورطت فيه أو استدرجت إليه الجماعة الإسلامية، ومن ثم الوصول لصيغة تعايش تؤمن وجودها السلمي، مع ممارسة أنشطتها تحت مظلة القانون والدستور دون اضطهاد، ثم العمل بعد ذلك على نشر التجربة وتعميمها ليستفيد منها الشباب؛ للحيلولة دون استنزاف التيار الإسلامي في تجارب متكررة.

فالمراجعات لم تكن تعني «مجرد التراجع لصالح النظام المستبد فبرغم، أنها فتحت الباب بقوة أمام ضرورة المراجعة، وأسست عمليًّا لعملية نقد ذاتي واسعة، وشجعت على التعامل مع قضايا كان البعض يظنها من المسلمات والثوابت... برغم كل ذلك فإنها لا تعني التراجع ـ كما يروج البعض ـ لأنها لم تتضمن أبدًا التراجع عن الأهداف العليا، كما لم تشمل بحال التراجع عن الواجبات الرئيسة للعمل الإسلامي... وعلى هذا فإن تحويلها لمجرد ديكور يزين أوضاعًا غير صحيحة، أو عباءة تستر أوضاعًا فاسدة، أو مظلة تضفي الشرعية على سياسات أهدرت كل قواعد الشريعة والشرعية لن يضيف شيئًا إلى مبدأ وقف العمليات المسلحة بقدر ما يحوله إلى مسخ!»[1].

فقد كانت المراجعات عملًا إسلاميًا وواجبًا حيويًا لاستكمال مسيرة المشروع الإسلامي بكفاءة وفاعلية أكبر، وذلك في إطار سعيها لتحقيق الأهداف الآتية:

«١ ـ تأسيس رؤية إسلامية جديدة للتعامل مع المستجدات الكبرى والتحديات

(١) مراجعات لا تراجعات ـ د. طارق الزمر ـ دار المحروسة ـ ٢٠٠٧.

الجسام، وترتيب الأولويات والتعامل مع آليات ووسائل جديدة تتلاءم مع مشكلات وتعقيدات الواقع الجديد.

٢ ـ بناء موقف موحد بالمشاركة مع كافة المعنيين بالشأن العام، قادر على الدفاع عن ديننا وهويتنا وأوطاننا، ومواجهة التحديات التي أفرزتها التحولات الدولية الأخيرة والتطورات التي تمر بها المنطقة.

٣ ـ إعطاء الفرصة للأنظمة السياسية بالعالم العربي والإسلامي كي تعدل أوضاعها، وتوقف حربها على الصحوة الإسلامية، تلك الحرب التي لا تخدم إلا مخططات القوى الأجنبية التي تسعى إلى تحويل مجتمعاتنا إلى ساحة لصراع مفتوح.

٤ ـ العمل على تحويل هذه المراجعة إلى نظرية عمل متكاملة، تتعامل مع كل معطيات المرحلة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على جميع الأصعدة المحلية الدولية والإقليمية: نظرية تؤمن مسيرة الدعوة... وتشق طريقًا للعمل... وتفتح أبواب العمل التطوعي والخيري... وتوفر المناخ لتعليم الشباب أمور دينهم... وتستثمر كل الطاقات المتوافرة لصالح إعادة بناء الأمة»[١].

كما أن المراجعات بشكل عام قد أصبحت ضرورية «لعموم الحركة الإسلامية بعد وصولها إلى حالة من التكلس، تشمل جميع التمظهرات داخلها الإخوانية والسلفية والجهادية على حد سواء... فسكوت الإخوان عن تقييم محنة ١٩٥٤ أدَّى إلى تكرارها بصورة أوسع وأشد قسوة عام ٢٠١٣، رغم أنَّ الرئاسة كانت في

(١) البديل الثالث بين الاستبداد والاستسلام. عبود وطارق الزمر ـ الشروق المصرية ـ ١١ سبتمبر ٢٠٠٩.

قبضتهم وتحت أيديهم... كما أن التقاعس عن نقد الأخطاء الكارثية التي قام بها تنظيم القاعدة في أفغانستان أدَّى إلى تكرارها في العراق ثم الآن في سوريا، في موازاة أخطاء مماثلة لتنظيمات جهادية ارتبطت به... كما أنَّ الحالة السلفية ليست بعيدة عن الأزمة، فلم تكن معبرة عن أفكار السلف بقدر ما كانت تعبيرًا عن الفكر الوهابي الذي جرى ترويجه على مدار سنوات طويلة، بإشراف وتوجيه المخابرات الأمريكية لمواجهة الاتحاد السوفيتي... ووصل التخبط مداه داخل المحيط السلفي مع اتساع رقعة الفكر المدخلي الذي يجمع ما بين التكفير والإرجاء... هنا تبدو المراجعات هي البارقة التي لا تزال تلوح في الأفق للخروج من هذه الفوضى، وكتابة ميلاد جديد للحركة الإسلامية شريطة الاستفادة منها»[١].

وقد ظلت الجماعة الإسلامية وحزب البناء والتنمية الذي تم تأسيسه بعد الثورة أوفياء لمبادئ المراجعات التي تمت قبل الثورة بما يناهز ١٤ عامًا، بل وشمَّر الحزب عن ساعديه للتصدي للأفكار الداعشية التي بدأت تطل بعد الانقلاب العسكري في يوليو ٢٠١٣، وأدار عدة حملات ضد «التكفير» و «التفجير»، كان آخرها في مايو ٢٠١٥، حيث تم اعتقال قائد الحملة رئيس مجلس شورى الجماعة الإسلامية د. عصام دربالة أثناء عقدها، وتم إيداعه في المعتقل في ظروف بالغة القسوة حتى استشهد بعد شهرين من اعتقاله! ورغم ذلك فقد واصل قادة الحزب تصديهم للأفكار الداعشية بالطرق المختلفة [٢] كما أعلن الحزب في أبريل ٢٠١٧

---

(١) مراجعات الجماعة الإسلامية بين منهج التقييم ونوازع الأيديولوجيا ـ سمير العركي ـ معتقل سابق وعضو الهيئة العليا لحزب البناء والتنمية سابقًا ـ موقع المعهد المصري للدراسات ـ أبريل ٢٠٢٠.

(2) https://bit. ly/2PvxRVb.

شاهد ماذا قال طارق الزمر عن تنظيم الدولة ـ الجزيرة مباشر ـ ٧ مايو/ ٢٠١٨ =

عن مبادرة شاملة لإنقاذ سيناء [١] ووقف نزيف الدماء على أراضيها، لكنها لم تجد أيضًا من يتعامل معها حيث تغلبت الحسابات السياسية للنظام.

وبرغم الالتزام الصارم بالنهج السلمي، ونبذ العنف، والقيام بدور واضح في التصدي للأفكار التكفيرية والعنيفة، فإنَّ ذلك لم يمنع النظام من إدراجها على قوائم الإرهاب في نوفمبر ٢٠١٨، وهو الذي لم يكن قد أدرجها قبل المراجعات حينما كانت في أوج صدامها العنيف مع النظام وخاصة في التسعينات... بل ومازالت الجماعة مدرجة على قوائم الإرهاب الأمريكية والأوربية فيما يعتقد المراقبون أنه بضغوط من النظام المصري، ففي أحد تسريبات ويكليكس إشارة واضحة لرفض مسؤول مصري مقترحًا أمريكيًا عام ٢٠٠٨ برفع التنظيم من قوائم الإرهاب[٢].

= https://bit. ly/3qiag77.

اسأل طارق الزمر حول مبايعة بيت المقدس لتنظيم الدولة ـ الجزيرة مباشر ـ ١٠ نوفمبر ٢٠١٤/ حوار هادئ مع داعشي ـ أ. عصمت الصاوي ـ عضو المكتب السياسي لحزب البناء والتنمية سابقًا ـ مؤسسة روائع للثقافة ـ يناير/ ٢٠١٧

https://bit. ly/385IOmK.

مبادرة للتبرؤ من تنظيم الدولة ـ صفحتي الرسمية على الفيس بوك ـ ٢٨ مايو ٢٠١٧

https://bit. ly/3sEbtaj.

لماذا لا يمكن اعتبار داعش امتدادا للتيار الإسلامي؟ ـ صفحتي الرسمية على الفيس بوك ـ ٣٠ أغسطس ٢٠١٨

https://bit. ly/2OdeL5m.

استنكار لاعتداء داعش على البرلمان البريطاني ـ صفحتي الرسمية على الفيس بوك ـ ٢٤ مارس ٢٠١٧.

(١) مبادرة البناء والتنمية لإنقاذ سيناء ـ المصريون ـ ٢٢ أبريل ٢٠١٧.

(٢) في ١٥ شباط/ فبراير ٢٠١١ نشرت صحيفة التليجراف البريطانية تقريرًا نشرته ويكيليكس عبارة =

كما يعتقد المراقبون أن الضغوط المصرية هي سبب إعادة إدراج التنظيم مرة أخرى على قوائم الإرهاب الأوربية بعد أن أنصفه القضاء الأوربي بحكم نهائي لم يتم الطعن عليه، قضى برفع اسمه من تلك القوائم في أبريل ٢٠١٩[١] في سلوك لم يبعد كثيرًا عن سلوك دول العالم الثالث التي لا تحترم أحكام القضاء ولا تعرف شيئًا عن دولة القانون!

أهم التحديات التي واجهت تجربة المراجعات.

تصور البعض أن تجربة مراجعات الجماعة الإسلامية وجدت طريقًا ممهدًا

= عن رسالة صادرة من السفارة الأمريكية في القاهرة، من الفريق العامل في المخابرات الأمريكية في القاهرة موجه لإدارتهم في واشنطن، يعود تاريخها إلى ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨، وكانت الرسالة ردًّا على رسالة من واشنطن للقاهرة تستطلع فيها رأي الفريق العامل عن رأيهم في رفع اسم الجماعة الإسلامية المصرية من قائمة الإرهاب الأمريكية للمنظمات الأجنبية، وذلك استنادًا لنجاح المبادرة في وقف العنف... وبعد لقاءات أجراها الفريق العامل مع نائب رئيس جهاز مباحث أمن الدولة في القاهرة، ومع مساعد وزير الخارجية لشؤون الإرهاب، أوصى الفريق العامل في القاهرة بالاستمرار في إدراج الجماعة الإسلامية وفقًا لرأي المصريين للإبقاء على الضغط عليهم... وتكشف الرسالة بأن عملية الإدراج المستمرة حتى الآن، لا تستند لأسباب موضوعية وفقًا للشروط الواردة في المادة ٢١٩ من قانون الهجرة الأمريكي المنظم لعمليات إدراج المنظمات الأجنبية على قائمة الإرهاب الأمريكية

Foreign Terrorist Organization (FTO).

د. أسامة رشدي ورقة «من السلاح للسلام».

(١) رابط حكم المحكمة الأوربية:

https://bit. ly/3bYcnrg.

وانظر: المحكمة الأوربية ترفع الجماعة الإسلامية من قوائم الإرهاب ـ الجزيرة نت ١١ أبريل ٢٠١٩.

سلكته، وروَّج البعض لتسهيلات حكومية تمت لنجاح التجربة؛ لأن هذا هو المتوقع في ظل معاناة الدولة وتصريح كافة أجهزتها ليلًا ونهارًا بأن مشكلة الإرهاب هي مشكلة الدولة الرئيسة، وأنه لولا الإرهاب لانطلقت نحو تحقيق كل أهداف المجتمع المنشودة، لكن الحقيقة على العكس من ذلك تمامًا، حيث واجهت التجربة العديد من العقبات والتحديات الداخلية والخارجية:

١ ـ كان التحدي الأول الذي برز أمام جيل تحمل عبء كل هذه المواجهات كيف يعلن عن تخليه عنها وعن تضحياته الكبيرة خلالها، وخاصة وهو في قبضة السجان وتحت ظروف إنسانية بالغة القسوة، فقد كان يرى ذلك هزيمة مهينة... وكان البعض الآخر يرى أن المراجعات داخل السجن تفتقد أهم عناصر نجاحها المتوقع من إقناع الآخرين بها، لهذا ينبغي ألا يكون مكانها السجن، أو أن يعلنها من يتم الإفراج عنهم... ورأى البعض الآخر أن التنظيم لم يدخل ساحة الصدام مختارًا، وإنما تحت ضغوط الاضطهاد والتعذيب والاعتقال المفتوح، ولم يتوقف شيء من ذلك بعد... وكان البعض الآخر يرى إمكانية إدارة مفاوضات نزع التسلح بشكل أفضل بحيث تتضمن تحقيقًا للأهداف بشكل أكفأ.

٢ ـ إعلان النظام على يد وزير داخليته رفض المبادرة، أو أنَّها لا تعنيهم ومن ثم الاستمرار في عمليات القمع والاضطهاد، فضلًا عن قتل الشباب برغم استجابتهم لمبادرة وقف العنف التي أعلنها القادة في ٥ يوليو ١٩٩٧، وربما أراد من ذلك أن يقول: إنه ليس له علاقة بالمبادرة، وأنه ليس هناك ثمة مفاوضات، وهو ما أعلنه بالفعل الوزير «حسن الألفي» بشكل صريح، وذلك تحسبًا لتكرار سيناريو إطاحة الوزير السابق عبد الحليم موسى على خلفية إجراء مفاوضات وُصِمت بتبديد هيبة الدولة.

٣ ـ التوسع في التعذيب في المعتقلات بعد إعلان بيان المبادرة الأول؛ لأسباب غير منطقية وغير مفهومة حتى الآن، سوى أنها كانت تهدف لاستكمال مخطط الإجهاز على التنظيم، أو لاستفزاز قادته بالخارج للرد بعمليات جديدة تكرس استمرار الصدام وتقطع الطريق على الحل الوشيك... وهو ما انعكس سلبًا على عمليات الإقناع اللاحقة، حيث أظهر الدولة بمظهر المراوغ الذي لا يؤتمن، كما جعل الشباب يتصلب في تصور الوصول لحل سياسي مع النظام، في ظل استمرار الضغوط القاسية بل والعنيفة.

٤ ـ إعلان قادة الجماعة الإسلامية خارج مصر رفضهم لوقف العمليات المسلحة، بل وتشككهم في نسبتها للقادة التاريخيين، أو أن تكون قد صدرت دونما ضغوط.

٥ ـ وقوع حادث الأقصر الذي تمت نسبته لأحد قيادات الجماعة بالخارج، والذي جاء بعد إعلان المبادرة بشهور قليلة في نوفمبر ١٩٩٧، وكأنه يريد عرقلة المسار من بدايته أو رفع سقف التفاوض.

٦ ـ إعلان تنظيم القاعدة أن قادة الجماعة الإسلامية قد دخلوا معه في تحالفه الجديد «الجبهة العالمية لقتال اليهود والصليبيين» الذي تأسس في فبراير من العام ١٩٩٨ في رغبة واضحة من تنظيم القاعدة أن يحتفظ بالجماعة في خندقه، ولاسيما أن ذلك الإعلان جاء بعد إعلان مبادرة وقف العنف بشهور قليلة.

٧ ـ اعتراض العديد من الكوادر التنظيمية على فكرة المراجعات باعتبارها إذعانًا وخضوعًا للنظام الفاسد الظالم، واعتراض البعض الآخر على بعض مضامين المراجعات، وخاصة ما نسب من آراء لبعض القادة، وإن لم يحز التأييد الرسمي لهيئة القرار آنذاك، وهو مجلس شورى الجماعة.

٨ ـ ضيق أفق بعض القيادات الأمنية والإعلامية، بل والنخب الثقافية جعلها تحاول نسبة المراجعات لنجاحات أمنية وسياسات القمع، بل ومحاولة استصدار بعض التصريحات التي تعطي المراجعات صبغة حكومية، وكأن الجماعة عادت من الجهاد ضد النظام إلى تأييده! كما أن بعضهم حاول إعطاءها صبغة التوبة التي انتشرت في السجون آنذاك خارج نطاق تنظيم الجماعة الإسلامية!

٩ ـ عدم تجاوب النظام بشكل مكافئ مع وقف العمليات المسلحة، سواء على مستوى الإفراج عن المعتقلين ـ وخاصة أن الغالبية العظمى منهم كانت معتقلة بشكل إداري تعسفي ولم يوجه إليها أي اتهام، ولم يفرج عنهم بعد ذلك إلا خلال عشر سنوات حيث تم الإفراج عن غالبيتهم عام ٢٠٠٦ ـ أو على مستوى رفع الحظر عن الأنشطة العامة (دعوية أو سياسية أو مجتمعية) بالنسبة للمفرج عنهم، وهو ما عبر عنه صفوت عبد الغني في مقال غاضب تم حجبه سريعًا من موقع الجماعة الإسلامية الخاضع للرقابة الأمنية اللصيقة، وهو ما لفت نظر المراقبين: «فقد عودتنا سلطات الأمن في العالم العربي أنها لا تهب لمصادرة عدد ما من صحيفة إلا إن كان العدد يحمل ما تراه هذه السلطات يشكل تهديدًا ما لنظامها السياسي أو الأمني، ففي مقاله الذي تم رفعه من الموقع الرسمي للجماعة الإسلامية المصرية عبر القيادي البارز د. صفوت عبد الغني عن ضيق وتذمر قيادات وعناصر الحركة من الحظر المفروض عليهم، والذي يحول بينهم وبين النشاط السياسي والعمل العام... فقد حمل المقال دعوة صريحة للنظام السياسي الحاكم، فحواها إما رفع الحظر أو تتركونا نرحل عن هذه البلاد إلى أي وجهة تكون، فقد جاء المقال ليؤرخ ربما لبدايات التعبير عما تعانيه نفوس بعض الإسلاميين في مصر جراء «الإقصاء السياسي»، إلا أن الدولة لم تشأ أن تسمح لهم بعمل سلمي ولا غير سلمي، وهو ما

اعتبره عبد الغني في مقاله: «إضعاف لمسيرة المبادرة ومبررات المراجعات.. ففي مقاله الذي حمل عنوان (الجماعة الإسلامية ومجازر غزة)، ونشر في أوج العدوان الصهيوني على القطاع دعا صفوت عبد الغني النظام المصري إلى إرسال كوادر الجماعة كمتطوعين إلى قطاع غزة في حالة الإصرار على عدم دمجهم في المشاركة السياسية والسماح لها بالعمل العام، معتبرًا أنها فرصة تاريخية أمام الدولة للخروج من المأزق، فإن انتصرت غزة يكون لمصر الدور البارز والرائد، وإن تناثرت أشلاء كوادر الجماعة الإسلامية تحت وطأة القصف الصهيوني فكفى الله النظام المصري شر الدمج أو الإقصاء»[1].

١٠ ـ يجب ملاحظة أن ضيق أفق السلطات جعلها تتجه نحو التوظيف السياسي للمراجعات، وهو ما أفقدها قدرًا مهمًّا من مصداقيتها ولا سيما وقد حاول البعض أن يوظفها لصالح سياسات النظام الحاكم وبعض مواقفه... كما كان حرص السلطات الأمنية على الاستحواذ على التجربة باعتبارها نجاحًا لأجهزتها على غير الحقيقة عاملًا في إفقادها أهم عناصر تميزها... كما عمدت بعض أبواق النظام الإعلامية لأن تصف المراجعات بالتوبة، وبرَّرت ذلك بأنه ليس مطلوبًا من النظام أن يخرج قادة المراجعات أبطالًا بعد كل هذه المعارك والحروب مع النظام! وعمد البعض الآخر لأن يثبت أن المراجعات هي ثمرة الحصار الأمني، واستهداف وقتل النشطاء وأعواد المشانق المشرعة والملاحقات المستمرة، وهو عكس فلسفة المراجعات، بل يضربها في الصميم فالمراجعات يجب أن تكون طوعية وعن قناعة.

١١ ـ حرص مراكز القرار الرئيسة بالنظام على عدم اكتمال نجاح تجربة

(١) الأزمة في الجماعة الإسلامية ـ علي عبد العال ـ زمان الوصل ـ ٣٠ أبريل ٢٠٠٩.

المراجعات بمواصلة إحكام الخناق على أنشطة الجماعة، وذلك في ضوء متطلبات المشروع الاستبدادي الذي يستلزم تبريرًا لوجوده تحت مظلة مكافحة الإرهاب، وهو ما جعل تجربة المراجعات غير مرشحة للتمدد أو التفاعل داخل الساحات الجهادية.

١٢ ـ في الوقت الذي يجب ملاحظة نجاح الجماعة الإسلامية في مواجهة تحدي استمرار الصراع المسلح، واحتمالات الانزلاق لحرب أهلية، فقد فشل النظام في الاستجابة لهذا النضج، ولم يتعامل معه إلا مضطرًا أو خوفًا من الاتهامات الأمريكية وبشكل برجماتي: «فقد ظل التعامل مع المبادرة دون المستوى، حتى جاءت أحداث أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ التي ضربت في الولايات المتحدة، وبدأت الولايات المتحدة حربها الواسعة ضد الإرهاب، والتي جعلت من أمريكا وحشًا كاسرًا، بحيث تحولت واشنطن إلى طرف يأمر ويريد من الجميع الطاعة، وتم تحديد نظام مبارك بوصفه مسؤولًا عن تصدير الإرهاب، المتولد عن الغضب الناتج عن الاستبداد، وواجه مبارك أثناء زيارته للولايات المتحدة في ٥ آذار/ مارس ٢٠٠٢ حملة شرسة رغم تعاون مصر معها بالمعلومات، وتأييد حملتها في أفغانستان، وخرجت صحف أمريكا تصف مصر بأنها (كوم زبالة)، ودولة (منافقة)، ترفض التعاون مع أمريكا في حرب الإرهاب، واعترض نواب في الكونجرس الأمريكي على مدِّ مصر بصفقة صواريخ حديثة... فبدأ نظام مبارك يتذكر منذ آذار/ مارس ٢٠٠٢ أن هناك مبادرة مسؤولة للجماعة الإسلامية، وأنها حققت نجاحًا بالفعل في وقف دائرة العنف في مصر، فبدأ إعلامه يركز على نجاح المبادرة، وبدأت زيارات بعض الصحفيين للسجون، والتركيز على التحولات التي شهدتها الجماعة الإسلامية باعتبارها واحدة من إنجازات النظام! وبدأت سياسة جديدة في التعامل مع المبادرة، شهدت تحولات في سياسات وزارة

الداخلية، والسماح لقيادات الجماعة الإسلامية بزيارات السجون المختلفة لشرح المبادرة، وتكوين رأي عام داعم للمبادرة»[١]، فلم يكن تفاعل نظام مبارك مع مبادرة وقف العنف مبنيًا على قناعة، «ولم يتعامل معها إلا عام ٢٠٠٢م فيما بعد أحداث سبتمبر، برغم أنها أطلقت عام ١٩٩٧م، وذلك على استحياء، وعلى مضض، وتحت ضغط الخوف من الأمريكان الذين راحوا مذعورين يبحثون عن سبب لانتشار الإرهاب في العالم، فجاءتهم الإجابة من أهم مراكزهم البحثية، وأكبر مفكريهم، لتوجه أصابع الاتهام للنظام المصري الذي بالغ في تعذيب الشباب، وأفرط في القمع، وأغلق كل منافذ التعبير، فهاجر الشباب للخارج، ليكتشف أن أمريكا هي الداعم الرئيس لهذا النظام»[٢]، ووقعت مواجهة مباشرة في هذا السياق بين توماس فريدمان ومكرم محمد أحمد الذي رجع من أمريكا منزعجًا، داعيًا للإفراج عن المراجعات، ليقول النظام من خلالها للعالم أننا نجحنا في معالجة الإرهاب، ولسنا مسؤولين عن تصديره.

١٣ ـ عدم التعاطي الإيجابي من قبل السلطات المصرية مع مقتضيات المراجعات والعمل على توظيفها لصالح النظام السياسي والأمني كاد يضع المراجعات في مربع التراجعات، وهو ما لم تستسلم له الجماعة؛ لأنها بذلك تكون قد سلمت مشروعها الفكري والسياسي، لكنها ناضلت في الحفاظ عليه والدفاع عنه حتى اندلاع ثورة ٢٥ يناير التي انتهزتها لتفعيل المشروع الذي كانت قد وقفت السلطات دونه بشكل صارم.

---

(١) الجماعة الإسلامية المصرية من المواجهة المسلحة للعمل السياسي ـ د. أسامة رشدي، المستشار السياسي السابق لحزب البناء والتنمية ـ ورقة مقدمة لمؤتمر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بتونس «من السلاح للسلام» نوفمبر ٢٠١٨.

(٢) القراءة السياسية لمبادرة الجماعة الإسلامية ـ د. طارق الزمر ـ الشرق القطرية ـ ٣ سبتمبر ٢٠١٦.

١٤ ـ قبول بعض قادة المراجعات التماهي مع الطرح الحكومي لها أضر بالمبدأ وعرَّضه للانتقاد من قبل الرافضين والمتربصين، وإن لم يطغ ذلك على الرؤية الرسمية للجماعة والتي تأكدت كل مضامينها في أول جمعية عمومية عقدتها بعد انكشاف النظام الأمني وسقوط مبارك، وذلك في مايو ٢٠١١ حيث كانت بمثابة استفتاء صريح على المضامين الجديدة للمشروع الفكري والسياسي، من خلال السياسات التي تم إقرارها والانتخابات التي أفرزت هيئة قيادة جديدة غابت عنها القيادات التي تماهت مع الطرح الحكومي[1].

أهم موضوعات المراجعات ومضامينها الفقهية.

المضمون الأول: جوهر عملية المراجعات هو ضرورة النقد الذاتي والرقابة الداخلية.

يعد المدخل الإيماني والرقابة الذاتية هو المدخل الرئيس لمبدأ المراجعة والنقد الذاتي الذي يعد من أهم المبادئ القريبة لعقل ووجدان التكوين الإسلامي، فغاية المسلم في كل أعماله وأفكاره، بل ونواياه هو رضى الله تعالى، والدار الآخرة، وهو ما يجعله دائمًا يسأل نفسه عن مدى قربه أو بعده من ذلك ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَلۡتَنظُرۡ نَفۡسٞ مَّا قَدَّمَتۡ لِغَدٖ﴾ [الحشر: ١٨]، ويقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا، وزنوا أعمالكم قبل أن توزن عليكم، وتزينوا للعرض الأكبر ﴿يَوۡمَئِذٖ تُعۡرَضُونَ لَا تَخۡفَىٰ مِنكُمۡ خَافِيَةٞ﴾ [الحاقة: ١٨].

«كما من الملاحظ أن الخلفاء الراشدين قد عدلوا مواقفهم بعد خوض تجارب

---

(١) بدء أعمال أول جمعية عمومية للجماعة الإسلامية وسط غياب «ناجح إبراهيم وزهدي» ـ اليوم السابع ـ ٢١ مايو ٢٠١١.

معينة سواء في مجال الفتوحات وإدارة الصراع، أو في مجال المعالجات الاقتصادية للأزمات والمجاعات، وغير ذلك... بهدف توعية من بعدهم، فمنهم من قال: (لو استقبلت من أمري ما استدبرت لفعلت كذا وكذا)... ولقد أسس الفقهاء للعديد من القواعد الفقهية التي تؤكد على تغير الأحكام بتغير الأزمان والعادات، فالحكم على الشيء فرع عن تصوره، فمتى تغير الواقع تغير الحكم بشأنه... ومن يتابع فتاوى الأئمة الأعلام يجد أن هناك تغيرات طرأت بتغير الزمان والمكان، ولم يمنعهم شيء من أن يقولوا بالرأي الجديد في الواقع الجديد، ولهذا يقول الإمام النووي رحمه الله: المسلم الصادق يغير موقفه في اليوم أربعين مرة؛ لأنه يدور مع الحق حيث دار، أما المرائي فيثبت على حاله أربعين سنة مخافة قول الناس فيه»[1].

«كما أن الواجب على كل جماعة أو حركة أن تراجع أعمالها، وتنظر في مسيرتها بعد كل دورة من دورات العمل؛ لتقف على مدى التزامها بمرجعيتها، ومدى مطابقتها، ومدى تحقيقها لأهدافها، فهو واجب على الفرد، كما أنه واجب على الجماعة... وفي ضوء المراجعة يلزم احترام نتائجها، كما يلزم التصويب وإعادة ترتيب الأوضاع في إطار المرجعيات والخطط والأهداف، لهذا فقد جاء قرار الدعوة لوقف العمليات المسلحة في مصر بعد دراسة شاملها لنتائجها، وكذلك دراسة التحديات الجديدة التي أحاطت بالمنطقة الإسلامية في ضوء التحولات الدولية الأخيرة، وبعد دراسة أثر ذلك كله على مستقبل التيار الإسلامي... كما قد تبين أن هذه العمليات قد أدت إلى الوقوع في محاذير شرعية خطيرة فرضتها طبيعة القتال داخل المجتمعات الإسلامية، كما تحولت إلى مجرّد عمليات للدفاع عن

(١) رؤيتنا الجديدة لماذا... كيف يغير المسلم موقفه ولا يغير هدفه ـ أ. عبود الزمر ـ محيط ـ ٤ فبراير ٢٠١٣.

النفس، أو عمليات عشوائية غير مرتبطة بتحقيق أهداف إسلامية عامة أو مقاصد شرعية حقيقية»[١].

وهكذا كان القرار ذاتيًّا وبمحض الإرادة «وبناءً على ما تقدم من نتائج ودراسة تفصيلية للاختيارات المختلفة، ومراعاة المصالح الشرعية، وترتيب الأولويات، والنظر في المآلات والسنن الكونية، والقدرات والإمكانات وجدنا أنه لابد من إعادة النظر بطرح بديل أكثر فاعلية يفي بالغرض، ويتلافى السلبيات التي تضخمت ويستفيد من المساحة المشروعة ويحفظ الثوابت، ويحتفظ بحالة القبول في الشارع السياسي، وكذا نقاط التفوق التي تمس القلوب عند الجماهير... فرؤيتنا الجديدة ليست من باب الرخصة أو تقديم التنازلات لأحد، بل هي ما نراه مناسبًا لتيار يسعى إلى إرضاء ربه بطريقة أقرب إلى تحقيق الأهداف من غيرها»[٢].

«كما لم تكن المراجعات مجرد هزيمة أمام قهر النظام المتسلط... كما لم تكن من موقع ضعف أملى عليها التراجع؛ لأن تشكيلات الجماعة المنتشرة في الداخل والخارج آنذاك كانت لاتزال قادرة على المدافعة والاستمرار في الصراع، كما كان عدد مهم من قادتها لا يزال خارج البلاد ويمتلك القدرة على إدارة هذا الصراع... كما كان النظام مأزومًا اقتصاديًا بالشكل الذي يصعب عليه الاستمرار في مواجهة مفتوحة من هذا النوع إلا بضخ غالب موارده في تأمين القيادة السياسية، ثم لتذهب

---

(١) البديل الثالث بين الاستبداد والاستسلام... عبود وطارق الزمر- الشروق المصرية - ١١ سبتمبر ٢٠٠٩.

(٢) رؤيتنا الجديدة لماذا... كيف يغير المسلم موقفه ولا يغير هدفه - أ. عبود الزمر- محيط - ٤ فبراير ٢٠١٣.

البلاد بعد ذلك إلى الجحيم طالما بقي الرئيس وأبناؤه في مأمن»[١].

«كما كانت في أحد أبعادها نوعًا من (الهجوم السياسي) ولم تكن مجرد انسحاب أمام جبروت النظام وقوته الغاشمة، فقد وضعت النظام في موقف حرج أمام أنصاره وهم غالب القوى السياسية آنذاك، الذين كانوا قد وقفوا بجانبه وخضعوا لقبضته الأمنية المغلفة بشعار محاربة الإرهاب، وقبلوا السكوت على كل أشكال التوسع في القوانين الاستثنائية والإجراءات القمعية، وتأميم الساحة السياسية في مقابل أن يكون لهم من الأمر شيء بعد زوال الغمة وتحقيق النصر المظفر! ولهذا كان من الطبيعي تزايد (المطالب السياسية) واتساع دائرة (الاحتجاج السلمي)، وارتفاع الأصوات مطالبة بالإصلاح السياسي طالما قد انتهى الإرهاب، وهذا ما كان يحذره النظام الذي اختطف المجتمع تحت شعار (لا صوت يعلو فوق صوت مكافحة الإرهاب)، وهكذا تخمرت البيئة التي أنتجت ثورة يناير»[٢]، «فلم تكن مبادرة وقف العنف في تموز/ يوليو ١٩٩٧ من وجهة نظري إعلانًا بالهزيمة، كما يذهب البعض، بقدر ما كانت تعكس رؤية إسلامية وسياسية إستراتيجية، انتهت لقناعة كاملة بأن العنف لم يساهم إلا في تكريس الاستبداد والانهيار على كل المستويات السياسية والاقتصادية، وملف الحريات وحقوق الإنسان، وأن العنف ليس هدفًا في حد ذاته»[٣].

---

(١) القراءة السياسية لمبادرة الجماعة الإسلامية ـ د. طارق الزمر ـ الشرق القطرية ـ ٣ سبتمبر ٢٠١٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) الجماعة الإسلامية المصرية من المواجهة المسلحة للعمل السياسي ـ د. أسامة رشدي، المستشار السياسي السابق لحزب البناء والتنمية ـ ورقة مقدمة لمؤتمر المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بتونس، «من السلاح للسلام»، نوفمبر ٢٠١٨.

كما لم تكن «الموافقة على المراجعات من قبل قواعد الجماعة صكًّا على بياض منحته لقادتها، بل شهدت أروقة السجون حالة من الجدل والشد والجذب، والمفارقة أن أشدها كانت بالسجون التي شهدت أقسى معدلات الإذلال والضغوط وفي مقدمتها سجن العقرب الشهير، مما ينفي كون المراجعات جاءت نتيجة للضغوط»[١].

المضمون الثاني: مبدأ المصلحة وموازنات المصالح والمفاسد.

وقد كان المدخل الرئيس الثاني لعملية المراجعات في ضوء تجربة الجماعة الإسلامية في مصر هو مبدأ المصلحة الشرعية، وذلك من خلال النظر في المصالح والمفاسد التي ترتبت على الصدام بين الجماعة والنظام المصري، والمصلحة الشرعية مبدأ إسلامي مستقر حيث العمل على تحصيل المصالح وإزالة المفاسد، كما له أسانيد قوية من نصوص الشريعة وأقوال الفقهاء... علمًا بأنَّ الاستناد إلى المصالح وتقدير المفاسد لا يعني كما تصور البعض تكتيكًا أو مناورة، وذلك لأنه مبني على إعادة النظر في مجمل الرؤية، وخاصة ما يتعلق بتصور الواقع وطرائق التعامل معه، كما أنه مرتبط بواقع سياسي متحكم (دوليًا وإقليميًا) ثبت أن يحتاج لتفاعلات أخرى تمثل في جوهرها إستراتيجيةً جديدة بعيدة عن فكرة الصدام أو المواجهة المسلحة، وهكذا كان التأكيد على نصوص الفقهاء القاطعة بتحكيم منطق المصالح الشرعية[٢]:

---

(١) مراجعات الجماعة الإسلامية بين منهج التقييم ونوازع الأيديولوجيا ـ أ. سمير العركي ـ معتقل سابق وعضو الهيئة العليا لحزب البناء والتنمية سابقًا ـ موقع المعهد المصري للدراسات ـ أبريل ٢٠٢٠.

(٢) مبادرة وقف العنف رؤية واقعية ونظرة شرعية ـ مجموعة مؤلفين ـ مكتبة التراث الإسلامي سلسلة تصحيح المفاهيم يناير ٢٠٠٢.

يقول العلامة الشاطبي: «تحصيل المصالح هي أصل أصول الشريعة، إذ إن الشريعة إنما أنزلت لتحصيل مصالح العباد الدينية والدنيوية ودفع المفاسد عنهم». والأدلة على ذلك كثيرة نسوق منها:

١ ـ قال تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨].

قال القرطبي: فيها دليل على أن المحق قد يكف عن حق له ـ وهي ولا شك مصلحة ـ إذا أدى إلى ضرر يكون في الدين ـ وهي مفسدة أعظم.

ويقول ابن كثير: يقول الله تعالى ناهيًا رسوله والمؤمنين عن سب آلهة المشركين وإن كان فيه مصلحة، إلا أنه يترتب عليه مفسدة أعظم منها وهي مقابلة المشركين بسب إله المؤمنين.

٢ ـ حديث النبي ﷺ للسيدة عائشة رضي الله عنها «لولا أن قومك حديث عهد بجاهلية لأمرت بالبيت فهدم فأدخلت فيه ما أُخرج منه...». الحديث (رواه البخاري ١٥٠٩ ـ ومسلم ١٣٣٣ ـ ٣٩٨).

فجعل النبي ﷺ الفتنة المترتبة على الهدم وإعادة البناء ـ وهي مفسدة واضحة بلا شك ـ مانعًا من إعادة البناء على القواعد الصحيحة التي ينبغي أن يبني عليها، وهي المصلحة المقصودة من الحديث.

٣ ـ حادثة مؤتة: عندما انسحب خالد بن الوليد رضي الله عنه بجيش المسلمين من أمام الروم قال النبي ﷺ: «ثم أخذ الراية سيف من سيوف الله فتح الله على يديه». (رواه أحمد في المسند ١/ ٢٠٤، وإسناده صحيح).

فرغم انسحاب خالد رضي الله عنه من المعركة إلا أن النبي ﷺ سمى هذا

الانسحاب فتحًا؛ لأن خالدًا أدرك أن مقصود الشارع من الجهاد ليس مجرد إراقة الدماء وإدراك الموت، وإنما تحقيق الهدف من القتال، وهو إعلاء كلمة الله، ونشر دينه، وهذا الهدف لن يتحقق إذا تم استئصال الجيش المسلم، فالجهاد ليس هدفًا في حدِّ ذاته، وإنما لا بد من مصلحة راجحة، فلما زالت المصلحة لم يعد لاستمرار القتال داع، بل صار ذلك مفسدة لابد من وقفها.

٤ ـ أقوال العلماء: تضافرت أقوال العلماء في تقرير قاعدة تقديم المصالح على المفاسد وسبل الترجيح بينها ومنها:

ـ قول الإمام الشاطبي في (الموافقات ١٩٩ ـ ١): «المعلوم من الشريعة أنها شرعت لمصالح العباد، فالتكليف كله إما لدرء مفسدة، وإما لجلب مصلحة، أو لهما معًا».

ـ ويقول ابن تيمية في الفتاوى: «إذا تزاحمت المصالح أو تعارضت المصالح والمفاسد فإن الأمر والنهي ـ وإن كان متضمنًا لتحصيل المصلحة ودفع مفسدة ـ فينظر في المعارض له، فإن كان الذي يفوت من المصالح أو يحصل من المفاسد أكثر لم يكن مأمورًا، بل يكون محرمًا إذا كانت مفسدته أكثر من مصلحته».

ـ ويقول ابن القيم «وإذا تأملت شرائع دينه التي وضعها بين عباده وجدتها لا تخرج عن تحصيل المصالح الخالصة أو الراجحة بحسب الإمكان، وإن تزاحمت قدم أهمها وأجلها وإن فات أدناها، وتعطيل المفاسد الخالصة أو الراجحة بحسب الإمكان وإن تزاحمت عطل أعظمها فسادًا باحتمال أدناها». (مفتاح دار السعادة ٢/ ٢٢ ـ ٢٣).

٥ ـ القواعد الأصولية: وقد قرر الفقهاء جملة من القواعد الضابطة للأحكام ومنها:

لا ضرر ولا ضرار. الضرر يُزال بقدر الإمكان. الضرر لايُزال بضرر مثله أو أكبر منه. يرتكب أخف الضررين وأهون الشرَّين. يُحتمل الضرر الأدنى لرفع الضرر الأعلى. يُحتمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام.

هذه القواعد الأصولية تكاد تكون موقع اتفاق الأصوليين قاطبة، واجتمعت عليها أدلة الكتاب والسنة، ولذلك لزم العلماء اعتبارها في استنباط الأحكام الشرعية، ولزم كل من يتخذ قرارًا شرعيًا أن يتوجه قراره لهذه القواعد.

وفي ضوء هذا الفهم جاءت صياغة الكتاب الأول لمبادرة وقف العنف، والذي صدر بإجماع القادة المؤسسين للجماعة داخل السجون، ويعد هو العمدة في مراجعات الجماعة الإسلامية، والذي أكَّد على:

١. ضرورة اعتبار المصالح في أي عمل يأتيه المسلم أو أي كيان أو مؤسسة إسلامية.

٢. المصلحة المرسلة المعتبرة شرعًا هي المصلحة القطعية أو الظنية الضرورية الكلية.

٣. المصالح ترتب حسب أهميتها عند الاعتبار (الضرورية ثم الحاجية ثم التحسينية).

٤. الشرع يختار أعلى المصلحتين ويدفع شر المفسدتين.

٥. درء المفاسد مقدم على جلب المصالح.

المضمون الثالث: حرمة الغلو في الدين[1].

اعتنت المراجعات بقضية الغلو في الدين باعتبارها المدخل الواسع لتقويض وسطية الإسلام، وهدم الأسس التي يقوم عليها المشروع الحضاري الإسلامي.

فالغلو لغةً: هو الزيادة عن الحد.

وشرعًا: هو مجاوزة الحد المطلوب شرعًا من العبد إلى ما هو أبعد منه، فلا يكتفي بطلب الشارع بل يغالي فيه، وهو مرادف للتشدد والتطرف، وهو ما أوردته المراجعات كالتالي:

أدلة النهي عن الغلو في الدين:

الآيات القرآنية الدالة على النهي عن الغلو في الدين، والأمر باتباع الصراط المستقيم كثيرة ومتعددة، جاءت في أكثر من موضع وبأكثر من لفظ، فمرة يأتي الأمر بالوسطية ومرة بالنهي عن الغلو ومرة بذم الطغيان وهكذا، ومن هذه الآيات:

١ ـ قال تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة: ١٤٣]. قال ابن الجوزي في تفسير تلك الآية: «وأصل ذلك أن خير الأشياء أوسطها والغلو والتقصير مذمومان».

٢ ـ قال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وقال سبحانه فيمن خالف صراطه المستقيم فحرم ما أحله الله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تُحَرِّمُوا۟ طَيِّبَٰتِ مَآ أَحَلَّ ٱللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴾ [المائدة: ٨٧].

فعدَّ هذا الفعل من الاعتداء على شرع الله وحكمه وتقديره.

---

(١) حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين مكتبة التراث الإسلامي ـ مجموعة مؤلفين ـ سلسلة تصحيح المفاهيم يناير ٢٠٠٢.

٣ ـ وقال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَا تَغْلُوا۟ فِى دِينِكُمْ غَيْرَ ٱلْحَقِّ﴾ [المائدة: ٧٧].

قال الإمام الطبري: «لا تجاوزوا الحق في دينكم فتفرطوا فيه، وأصل الغلو في كل شيء هو مجاوزة الحد».

٤ ـ قال تعالى: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْا۟ ۚ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [هود: ١١٢].

ولا شك أنَّ الغلو طغيان، فهذا تحذير منه سبحانه وتعالى من طريق الغلو والطغيان، وأمر بلزوم الاستقامة على منهجه.

٥ ـ قال تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا۟ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِى﴾ [طه: ٨١]. والطغيان هو مجاوزة الحد.

الأحاديث النبوية في ذم الغلو متعددة، ومنها:

١ ـ عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «هلك المتنطعون، هلك المتنطعون، هلك المتنطعون». (رواه مسلم وأحمد وأبو داود). والمتنطعون: هم المجاوزون للحد، الغالون في القول والفعل والفكر، توعدهم النبي ﷺ بالهلاك وكررها ثلاثة للتأكيد.

قال النووي في تفسير (المتنطعون): «هم المتشددون في غير موضع التشديد، وهذا يفيد تأكيد النبي ﷺ على هلاك المغالين في أقوالهم وأفعالهم». (نزهة المتقين شرح رياض الصالحين، صون اللسان في كشف البيان ص ٧٥).

قال ابن تيمية: «وهذ عام في جميع أنواع الغلو في الاعتقادات والأعمال».

٢ ـ قال رسول الله ﷺ: «إن الدين يسر، ولن يشادَّ الدين أحد إلا غلبه، فسددوا وقاربوا وأبشروا، واستعينوا بالغدوة والروحة وشيء من الدلجة». (رواه البخاري ٣٩، عن أبي هريرة رضي الله عنه).

قال العلامة المناوي في شرحه (فسددوا): أي الزموا السداد، وهو الصواب بلا إفراط ولا تفريط، و(قاربوا) أي إن لم تستطيعوا الأخذ بالأكمل فاعملوا بما يقرب منه، و(أبشروا) أي بالثواب على العمل الدائم وإن قل.

٣ ـ قال رسول الله ﷺ لعبد الله بن عمر حين بلغة انهماكه في العبادة انهماكًا أنساه حق أهله عليه، قال: «يا عبد الله ألم أخبر أنك تصوم النهار وتقوم الليل؟ فقال: قلت بلى يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: فلا تفعل، صم وأفطر، وقم ونم، فإن لجسدك عليك حقًّا، وإن لعينك عليك حقًا، وإن لزوجك عليك حقًا، وإن لزورك عليك حقًا». (جزء من حديث رواه البخاري ومسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص)... والحديث يعني أن تعطي كل ذي حق حقه، ولا تحل وتغل في ناحية على حساب الأخرى.

٤ ـ قال رسول الله ﷺ: «يا أيها الناس إياكم والغلو في الدين، فإنه أهلك من كان قبلكم، حملهم على أن سفكوا الدماء واستحلوا المحارم». (رواه أحمد والنسائي وابن ماجة واللفظ له عن ابن عباس مرفوعًا).

من أقوال العلماء في النهي عن الغلو في الدين:

١ ـ قال ابن حجر العسقلاني: الغلو هو المبالغة في الشيء والتشديد فيه بتجاوز الحد، وفيه معنى التعمق والزيادة على ما لم يطلب شرعًا.

٢ ـ قال ابن الجوزي: والغلو هو الإفراط ومجاوزة الحد.

٣ ـ قال الطحاوي في عقيدته: ودين الله في الأرض والسماء واحد وهو بين الغلو والتقصير.

المضمون الرابع: حرمة تكفير المسلمين[١].

كان للجماعة الإسلامية منذ تأسيسها في سبعينيات القرن الماضي اهتمامٌ كبير بالتصدي لظاهرة التكفير؛ لإدراكها المبكر لمدى خطورتها، كما كان لها دور بارز في محاربة التيار التكفيري عند ظهوره، وحتى تراجعه وضعفه وانعدام تأثيره، ورغم ذلك أعادت الجماعة في مراجعاتها التركيز على هذا المفهوم ضمن سلسلة تصحيح المفاهيم التي طرحتها؛ نظرًا لانتعاش أفكاره مرة أخرى، ولخطورة دوره التأسيسي في عملية استهداف المجتمعات والأفراد بالقتل والتصفية أو الاستحلال، وقد تعرضت المراجعات لذلك من خلال التأكيد على **أدلة ثبوت العذر للمسلمين والنهي عن تكفيرهم:**

الأدلة من القرآن الكريم:

١ ـ قال الله عزَّ وجلَّ: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]. قال ابن حزم في «الإحكام»: «فصحَّ أنه لا عذاب على كافر أصلًا حتى تبلغه نِذارة الرسول». وقال ابن كثير في التفسير: «في هذه الآية إخبار عن عدله تعالى، وأنه لا يعذِّب أحدًا إلا بعد قيام الحُجَّة عليه بإرسال الرسل إليه»، وقال الشنقيطي في «أضواء البيان»: «ظاهر هذه الآية الكريمة أن الله لا يعذِّب أحدًا من خَلقه حتى يبعث إليه رسولًا يُنذره ويحذِّره، فيعصي ذلك الرسولَ، ويستمر على الكفر والمعصية بعد الإنذار والإعذار».

٢ ـ قال تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللَّهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ﴾

(١) حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين مكتبة التراث الإسلامي ـ مجموعة مؤلفين ـ سلسلة تصحيح المفاهيم يناير ٢٠٠٢.

[النساء: ١٦٥]. قال ابن كثير: «أي: إنه أنزل الكتب وأرسل رسله بالبشارة والنِّذارة، وبيان ما يحبه ويرضاه مما يَكرهه ويأباه؛ لئلا يَبقى لمُعتذر عذْر».

٣ ـ قال تعالى: ﴿كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ سَأَلَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ ٨ قَالُواْ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَنَا نَذِيرٞ فَكَذَّبۡنَا وَقُلۡنَا مَا نَزَّلَ ٱللَّهُ مِن شَيۡءٍ﴾ [الملك: ٨ ـ ٩]. قال الشنقيطي: «هذه الآية تدلُّ على أن الله تعالى لا يعذِّب بالنار أحدًا إلا بعد أن يُنذرَه في الدنيا»، ومعلوم أن قوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ﴾ [الملك: ٨] يعمُّ جميع الأفواج المُلقَين في النار.

٤ ـ قال تعالى: ﴿وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾ [الأنعام: ١٩]. قال شيخ الإسلام في الفتاوى الكبرى: «ولا يَثبت الخطاب إلا بعد البلوغ؛ لقوله تعالى: ﴿لِأُنذِرَكُم بِهِۦ وَمَنۢ بَلَغَ﴾. وقوله: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا﴾ [الإسراء: ١٥]. وقوله: ﴿لِّئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]. ومِثل هذا في القرآن متعدِّد، بيَّن سبحانه أنه لا يعاقب أحدًا حتى يبلغه ما جاء به الرسولُ ﷺ، ولا يعذِّبه الله تعالى على ما لم يبلغْه، فإنه إذا لم يُعذِّبه على ترك الإيمان إلا بعد بلوغ الحجَّة فإنه لا يعذبه على بعض شرائعه إلا بعد البلوغ».

٥ ـ قال تعالى: ﴿وَلَوۡلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ فَيَقُولُواْ رَبَّنَا لَوۡلَآ أَرۡسَلۡتَ إِلَيۡنَا رَسُولٗا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ [القصص: ٤٧]. قال الألوسي: واستُدلَّ بالآية على أن قول من لم يرسَلْ إليه رسول إن عُذِّب: ربي لولا أرسلت إليَّ رسولًا، مما يصلح للاحتجاج، وإلا لما صَلَحَ لأن يكون سببًا للإرسال.

الأدلة من السنَّة:

١ ـ عن حذيفة رضي الله عنه ، قال: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «إن رجلًا حضره الموتُ، فلما يئس من الحياة أوصى أهله: إذا أنا متُّ، فاجمعوا لي حطبًا

كثيرًا، وأوقدوا فيه نارًا، حتى إذا أكلتْ لحمي وخَلصت إلى عظمي فامتُحِشتْ، فخذوها فاطحنوها، ثم انظروا يومًا رَاحًا فذروه في اليَمِّ، ففعلوا، فجمَعَه الله، فقال له: لِمَ فعلتَ ذلك؟ قال: مِن خشيتك، فغفر الله له». والحديث رواه البخاري والنسائي وابن ماجة وأحمد، قال عقبة بن عمرو: وأنا سمعته يعني النبي ﷺ يقول ذاك، «وكان نبَّاشًا».

قال شيخ الإسلام في المجموع: (فهذا الرجل ظن أن الله لا يقدر عليه إذا تفرَّق هذا التفرُّق، فظن أنه لا يُعيده إذا صار كذلك، وكل من أنكر قدرة الله، وأنكر معاد الأبدان وإن تفرقتْ كفر! لكنه كان مع إيمانه بالله وإيمانه بأمره وخشيته منه جاهلًا بذلك، ضالًّا في هذا الظن مخطئًا، فغفر الله له ذلك، والحديث صريح في أن الرجل طمع ألا يُعيده إذا فعل ذلك، وأدنى ذلك أن يكون شاكًّا في المعاد، وذلك كفْر، إذا قامت حجَّة النبوة على مُنكِره حُكِمَ بكفْره، وهو بيِّن في عدم إيمانه بالله، ومن تأوَّل قوله: «لئن قدر عليَّ»، بمعنى قضى أو بمعنى ضيَّق، فقد أبعد النَّجعة، وحرَّف الكلم عن مواضعه، فإنه إنما أمر بتحريقه وتفريقه؛ لئلا يُجمع ويُعاد، وقال: «إذا أنا مت فاحرقوني، ثم اسحقوني، ثم ذروني في الريح في البحر، فو الله لئن قدر الله عليَّ ليُعذبنِّي عذابًا ما عذبه أحدًا»، فذِكْرُ هذه الجملة الثانية بحرف الفاء عقب الأولى يدل على أنها سبب لها، وأنه فعل ذلك لئلا يقدرَ الله عليه إذا فعل ذلك، فلو كان مُقرًّا بقدرة الله عليه إذا فعل ذلك كقدرته عليه إذا لم يفعل ذلك لم يكنْ في ذلك فائدةٌ له).

٢ ـ حديث مسلم والنسائي وأحمد وعبد الرزاق عن عائشة رضي الله عنها، قالت: «ألا أحدثكم عني وعن رسول الله ﷺ؟ قالوا: بلى. فذكرت ليلةً كان عندها، فلما ظنَّ أنها نامت خرَج إلى البقيع فقام فأطال القيام، ثم رفع يديه ثلاث مرات، وعاد، فسبقتْه عائشة بعد أن كانت تبعته إلى البيت...» وفي الحديث: ثمَّ قال:

(أظننتِ أن يَحيف الله عليك ورسوله؟!) قالت: مهما يَكتم الناس يعلمه الله؟ قال لها: (نعم). قال شيخ الإسلام في المجموع: «فهذه عائشة أم المؤمنين سألت النبي ﷺ: هل يعلم الله كل ما يكتم الناس؟ فقال لها: (نعم)، وهذا يدل على أنها لم تكن تعلم ذلك، ولم تكن قبل معرفتها بأن اللهَ عالِم كل شيء يكتمه الناس كافرةً، وأن الإقرار بذلك بعد قيام الحجة من أصول الإيمان، وإنكار علمه بكل شيء، كإنكار قدرته على كل شيء».

٣ ـ حديث ذات الأنواط الذي مرَّ علينا ظاهرٌ في أن بعض الصحابة من مسلِمة الفتح الذين لم يتعلموا بعدُ كلَّ أمورِ التوحيد طلبوا من النبي ﷺ شجرةً يتبرَّكون بها كما يفعل المشركون سواءً بسواء، فهل كفَّرهم النبي ﷺ بأعيانهم، وأخبرهم أنهم خرجوا بذلك من ملة الإسلام، والواجب عليهم أن يتوبوا ويعودوا إلى الدين مرةً ثانية؟! أو يُقام عليهم حدُّ الردَّة على قول مَن لا يَعذِر بالجهل في أمور التوحيد؟! أم عذَرهم بجهلهم وأخبرهم أن ما سألوه هو الكفر بعَينه، وهو ما سألت بنو إسرائيل موسى عليه السلام؟! فكفَّر مقالتهم، ولم يكفِّر أعيانهم!

٤ ـ حديث سجود معاذ رضي الله عنه للنبي ﷺ، وقد رواه ابن ماجة وابن حبان، وفيه دليل واضح على أن مَن سجَد لغير لله جاهلًا بأن السجود عبادة ينبغي ألا تكون لغير الله لا يَكفر بذلك، ويُقاس عليه غيرُه من الكفر العملي، قال الشوكاني في نيل الأوطار: مَن سجد جاهلًا لغير الله، لا يَكفر.

٥ ـ حديث ابن عباس رضي الله عنه أن رجلًا قال للرسول ﷺ: «ما شاء الله وشئتَ»، فقال: (أجعلْتَني لله ندًّا؟! بل ما شاء الله وحده). والحديث رواه ابن ماجة والبُخاري في «الأدب المُفرد» وأحمد، وحسَّن الألبانيُّ إسناده في

«الصحيحة»، وقال في صحيح ابن ماجة: حسن صحيح، فهذا الرجل سوَّى بين مشيئة الله تعالى ومشيئة رسول الله ﷺ، وهذا من الكفر كما قال الرسول ﷺ، ومع ذلك لم يكفِّره رسولُ الله ﷺ، وكل هذه أدلة من السنَّة المطهَّرة على ثبوت العذر بالجهل في أمور التوحيد.

أقوال العلماء:

١ ـ قال ابن تيمية في «المجموع»: «إني من أعظم الناس نَهيًا أن يُنسب معيَّن إلى تكفير وتفسيق ومعصية، إلَّا إذا علم أنه قد قامت عليه الحجة الرسالية التي مَن خالَفها كان كافرًا تارةً، وفاسقًا أخرى، وعاصيًا أخرى، وإني أُقرِّر أن الله قد غفر لهذه الأمة خطأها، وذلك يعمُّ المسائل الخبرية القولية والمسائل العملية، وقال رحمه الله: لو سجد رجلٌ لرجل على أن هذا من الدِّين، لا يكفر حتى يبيَّن له».

وقال أيضًا: «إن القول قد يكون كفرًا، فيُطلق القول بتكفير صاحبه، ويقال: من قال كذا، فهو كافر، لكن الشخص المعيَّن الذي قاله لا يُحكم بكفرِه حتى تقوم عليه الحُجَّة التي يكفر تاركُها، وهذا كما في نصوص الوعيد؛ فإن الله تعالى قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَأۡكُلُونَ أَمۡوَٰلَ ٱلۡيَتَٰمَىٰ ظُلۡمًا إِنَّمَا يَأۡكُلُونَ فِي بُطُونِهِمۡ نَارٗاۖ وَسَيَصۡلَوۡنَ سَعِيرٗا﴾ [النساء: ١٠]. فهذا ونحوه من نصوص الوعيد حقٌّ، لكن الشخص المعيَّن لا يُشهد عليه بالوعيد؛ فلا يُشهد لمعيَّن من أهل القِبلة بالنار؛ لجواز ألا يَلحقه الوعيد؛ لفوات شرط أو ثبوت مانع، فقد لا يكون التحريمُ بلَغه، وقد يتوب من فعل المحرَّم، وقد تكون له حسنات عظيمة تمحو عقوبة ذلك المحرَّم، وقد يُبتلى بمصائب تكفِّر، وقد يشفع فيه شفيع مطاع، وهكذا الأقوال التي يُكَفَّر قائلها، قد يكون الرجل لم تبلغْه النصوص الموجِبة لمعرفة الحق، وقد تكون عنده ولم تَثبُت، أو لم يتمكَّن

من فهمها، وقد يكون قد عرضت له شبهاتٌ يعذِرُه الله بها، فمن كان من المؤمنين مجتهدًا في طلب الحق وأخطأ فإن الله تعالى يغفر له خطأه كائنًا ما كان، سواءٌ كان في المسائل النظرية أو العملية، هذا الذي عليه أصحاب النبي ﷺ وجماهير أئمة الإسلام».

٢ ـ قال ابن القيم في «طريق الهجرتين»: «الأصل الثاني: أن العذاب يُستحق بسببَين؛ أحدهما: الإعراض عن الحُجَّة، وعدم إرادتها، والعمل بها وبموجبها. الثاني: العِناد لها بعد قيامها، وترْك إرادة موجبها. فالأول: كفرُ إعراض. والثاني: كفرُ عناد. وأما كفر الجهل مع عدم قيام الحُجَّة وعدم التمكُّن من معرفتها، فهذا الذي نفى اللهُ التعذيبَ عنه حتى تقوم حُجَّة الرسل».

٣ ـ قال القرطبي في «التفسير»: «فكما أن الكافر لا يكون مؤمنًا إلا باختياره الإيمانَ على الكفر، كذلك لا يكون المؤمن كافرًا من حيث لا يقصد الكفر ولا يختاره بالإجماع».

٤ ـ قال الإمام الطحاوي: «ولا نكفِّر أحدًا من أهل القِبلة بذنب ما لم يستحلَّه، ولا نقول: لا يضرُّ مع الإيمان ذنبٌ لمن عمله».

٥ ـ قال الحافظ الذهبي في الكبائر: «فلا يأثم أحد إلا بعد العلم وبعد قيام الحُجَّة عليه، والله لطيف رؤوف بهم؛ قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]. وقد كان سادة الصحابة بالحبشة، ويَنزل الواجب والتحريم على النبي ﷺ فلا يبلغهم إلا بعد أشهر، فهم في تلك الأمور معذورون بالجهل حتى يبلغهم النص، وكذا يُعذر بالجهل من لم يعلَم حتى يسمع النصَّ، والله أعلم».

٦ ـ قال القرطبي في تفسيره لسورة الحجرات: «وليس قوله تعالى: ﴿أَن تَحْبَطَ

﴿أَعْمَٰلُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ﴾ [الحجرات: ٢]. بموجب أن يكفرَ الإنسان وهو لا يعلم، فكما أن الكافر لا يكونُ مؤمنًا إلا باختياره الإيمانَ على الكفر، كذلك لا يكون المؤمن كافرًا من حيث لا يقصد الكفر ولا يختاره بالإجماع».

٧ ـ قال الشوكاني رحمه الله: (إنَّ الحكم على الرجل المسلم بخروجه من دين الإسلام ودخوله في الكفر، لا ينبغي لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يُقدِم عليه إلا ببرهان أوضحَ من شمس النهار، فإنه قد ثبت في الأحاديث الصحيحة المروية من طريق جماعة من الصحابة أن من قال لأخيه: يا كافر، فقد باء بها أحدهما، وفي لفظ آخَر: «ومَن دعا رجلًا بالكفر، أو قال: عدو الله، وليس كذلك، إلا حار عليه». رواه مسلم، ففي هذه الأحاديث ـ وما ورد موردها ـ أعظمُ زاجر وأكبر واعظ عن التسرع في التكفير، وقد قال عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا﴾ [النحل: ١٠٦]. فلا بدَّ من شرْح الصدر بالكُفر، وطمأنينة القلب به، وسكون النفس إليه، فلا اعتبار بما يقع من طوارق عقائد الشرِّ، لا سيَّما مع الجهل بمخالفتها لطريقة الإسلام، ولا اعتبار بصدور فعل كُفريٍّ لم يُرِدْ صاحبُه الخروج من الإسلام، ولا اعتبار بلفظ تلفَّظ به المسلم يدل على الكفر وهو لا يَعتقد معناه).

المضمون الخامس: نقد اعتبار المواجهة هي الخيار الوحيد وإهمال الخيارات النبوية الأخرى في التعامل مع الواقع[1].

لما كان من بين أسباب اختيار الصدام أداة للتعامل ووسيلة وحيدة للتغيير هو عدم تصور خيارات أخرى، وهو مما يؤدي لاتجاه الشباب نحو الصدام دون غيره، وجدت مراجعات الجماعة نفسها أمام ضرورة توضيح الخيارات الأخرى التي أتاحها الفقه والسيرة النبوية في سبيل تحقيق الأهداف.

(١) إستراتيجية وتفجيرات القاعدة الأخطاء والأخطار ـ د. عصام دربالة ـ مكتبة العبيكان ـ ٢٠٠٢.

الخيارات النبوية الراشدة للتعامل مع الواقع.

أوَّلًا: الدعوة لدين الله.

قال تعالى: ﴿ ٱدۡعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلۡحِكۡمَةِ وَٱلۡمَوۡعِظَةِ ٱلۡحَسَنَةِۖ ﴾ [النحل: ١٢٥]. وقال تعالى: ﴿ قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِيۖ وَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ﴾ [يوسف: ١٠٨].

ثانيًا: الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر المنضبط بالشرع الحنيف.

جاء استجابة لقوله تعالى: ﴿ وَلۡتَكُن مِّنكُمۡ أُمَّةٞ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلۡخَيۡرِ وَيَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَيَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُفۡلِحُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٤]. وقوله: ﴿ كُنتُمۡ خَيۡرَ أُمَّةٍ أُخۡرِجَتۡ لِلنَّاسِ تَأۡمُرُونَ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَتَنۡهَوۡنَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَتُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ ﴾ [آل عمران: ١١٠].

ثالثًا: الصبر والمصابرة.

ولقد لزم رسول الله ﷺ هذا الخيار في كثير من الأوقات، وقد جعله الله خيارًا للمستضعفين الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلًا.

رابعًا: التعاون على البر والتقوى والتحالف على الخير وردّ الظلم والعدوان.

ويأتي هذا الاختيار النبوي استجابة لقوله تعالى: ﴿ وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ ﴾ [المائدة: ٢]. ولفعل النبي يوم الحديبية عندما علم بأن قريشًا تريد منعه من العمرة في عام الحديبية فقال: «والذى نفسي بيده لا يسألوني خطة يعظمون فيها حرمات الله إلا أعطيتموها»، ويستنبط الإمام ابن القيم رحمه الله من هذا حكمًا دقيقًا بديعًا، فيقول: «ومنها أن المشركين وأهل البدع والفجور والبغاة والظلمة إذا طلبوا أمرًا يعظمون فيه حرمة من حرمات الله تعالى أُجيبوا إليها وأُعطوه وأُعينوا عليه، وإن منعوا غيره، فيعاونون على تعظيم حرمات الله تعالى

لا على كفرهم وبغيهم ويمنعون مما سوى ذلك، فكل من التمس المعونة على محبوب لله تعالى مرضٍ له أجيب إلى ذلك كائنًا من كان، ما لم يترتب على إعانته على ذلك المحبوب مبغوض لله أعظم منه، وهذا أدقّ المواضع وأصعبها وأشقها على النفوس، ولذلك ضاق عنه من الصحابة من ضاق».

والمسيرة العملية لرسول الله ﷺ قد اشتملت على تعاون وتحالف على ما هو مشروع وما فيه خير للإسلام والمسلمين مع غير المسلمين، فالوقائع تؤكد على جواز التحالف كخيار للفئة المؤمنة تعقده مع من تشاء طالما كان يحقق مصلحة للدين، ولا يخالف ما هو مشروع، ولا يكون فيه مبغوض لله أكبر من المحاب التي قصد بها، وهذا الخيار يحتاج إلى نظر دقيق في الأمور، وتقدير صحيح للمصالح المرجوة والمفاسد المتوقعة، وموازنة متجردة بينهما، فهو كما قال الإمام ابن القيم رحمه الله: «وهذا من أدقّ المواضع وأصعبها، وأشقها على النفوس، ولذلك ضاق عنه من الصحابة من ضاق».

خامسًا: الهجرة.

والهجرة مشروعة؛ لهجرة النبي ﷺ والمسلمين إلى المدينة، وقبل ذلك كانت هجرة بعض المسلمين إلى الحبشة لما ازداد اضطهاد قريش لهم... يقول ابن قدامة المقدسي رحمه الله عن حكم الهجرة: «وحكم الهجرة باقٍ إلى يوم القيامة في قول عامة أهل العلم، وقال قوم قد انقطعت الهجرة».

سادسًا: طلب النصرة.

فقد كان رسول الله ﷺ يعرض نفسه الكريمة على أحياء العرب في مواسم الحج؛ ليؤوه وينصروه ويمنعوه ممن كذبه وخالفه ولم يجبه أحد، ثم أذن الله في

قدوم الأنصار عامًا بعد عام، فبايعوا رسول الله ﷺ على نصرته، وتحول إليهم في دارهم وأقام دولته.

سابعًا: الصلح والهدنة والموادعة.

وهو خيار نبوي، جاء مصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١]. قال الإمام ابن قدامة رحمه الله: «ومعنى الهدنة أن يعقد لأهل الحرب عقدًا على ترك القتال مدة، بعوض أو بغير عوض، وتسمى مهادنة وموادعة ومعاهدة، وذلك جائز بدليل قول الله تعالى: ﴿بَرَآءَةٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦٓ إِلَى ٱلَّذِينَ عَٰهَدتُّم مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١]. وقال سبحانه: ﴿وَإِن جَنَحُوا۟ لِلسَّلْمِ فَٱجْنَحْ لَهَا﴾ [الأنفال: ٦١]». وقال الأمير الصنعاني رحمه الله تعليقًا على صلح الحديبية: «الحديث دليل على جواز مهادنة المسلمين وأعدائهم من المشركين مدة معلومة لمصلحة يراها الإمام، وإن كره ذلك أصحابه...». ويقول الإمام ابن القيم رحمه الله عن الفوائد الفقهية في صلح الحديبية: «ومنها جواز ابتداء الإمام بطلب صلح العدو إذا رأى المصلحة للمسلمين فيه، ولا يتوقف ذلك على أن يكون ابتداء الطلب منهم».

ثامنًا: التعايش السلمي.

فقد اختار رسول الله ﷺ ذلك الخيار لأصحابه المهاجرين إلى الحبشة، بعدما اشتد الإيذاء عليهم في مكة، فقال لهم: «لو خرجتم إلى أرض الحبشة فإنَّ بها ملكًا لا يُظلم عنده أحد، وهي أرض صدق، حتى يجعل الله لكم فرجًا مما أنتم فيه». ومن المعلوم أنهم سيذهبون إلى بلد تدين بغير الإسلام، وملكها لا يحكم بما أنزل الله، وكان من المتوقع أن تؤلب عليهم قريش هذا الملك حتى تستعيدهم، وهو ما حدث ووقع... فتعايش صحابة رسول الله ﷺ في الحبشة مع النجاشي قبل أن يسلم، وأيضًا مع النظام القائم هناك بعد أن أسلم وأخفى إسلامه، والعلاقة التعايشية التي

تحقق الأمان للفئة المؤمنة مع احتفاظها بتميزها وصفاء عقيدتها خيار جدير بالانتباه إليه متى وجد الطرف الآخر الذي لا يُظلم عنده أحد.

تاسعًا: الاعتزال.

ولا يقصد به اعتزال الناس وترك مخالطتهم، ولكن نقصد اعتزال الدخول في صراع قائم بين أطراف آخرين، والوقوف على الحياد بينهم، وهذا الخيار دلَّ عليه أمر النبي ﷺ باعتزال المتقاتلين في قتال الفتنة والصراع على الدنيا والملك، ولقد وردت في هذا أحاديث كثيرة نكتفي بأحدها:

عن عبد الله بن حباب رضي الله عنه ، قال: سمعت أبي، يقول: سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «تكون فتنٌ، فكن فيها عبد الله المقتول ولا تكن القاتل»... قال الأمير الصنعاني: «والحديث دليل على ترك القتال عند ظهور الفتن، والتحذير من الدخول فيها»، وهذا الاعتزال يحتاج لتدقيق كي يقع في موقعه الصحيح، حتى لا يحجم المرء عن أمر واجب عليه، أو يقدم على أمر وهو مأمور بالبعد عنه.

عاشرًا: الردع والجهاد.

وهذا الخيار ينطلق من قوله تعالى: ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ ٱلْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِۦ عَدُوَّ ٱللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَءَاخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ ٱللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ۚ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَىْءٍ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لَا تُظْلَمُونَ﴾ [الأنفال: ٦٠].

المضمون السادس: عملية نقد صريحة للأخطاء في تطبيقات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر [١].

(١) النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين ـ مجموعة مؤلفين ـ مكتبة التراث الإسلامي سلسلة تصحيح المفاهيم يناير ٢٠٠٢.

كان من بين أهم موضوعات المراجعات التي قامت بها الجماعة الإسلامية، مراجعة التطبيقات الخاطئة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حيث شابها أخطاء في فهم وظيفة هذا الواجب الهام، وأخطاء في تحقيق مناطه فضلًا عن الأخطاء العملية التي لابست عملية تغيير المنكرات، لهذا جاءت المراجعات مستفيضة في حصر كل ما يتعلق بالمفهوم، وما يتعلق بضوابط وقواعد الإعمال والتنفيذ.

قال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾. فالأمر وإن كان للوجوب إلا أن التعبير القرآني استخدم لفظ (مِنْكُمْ) ليدل على أنها فرض كفاية، فالمجتمع مطالب أن يفرز من أفراده وأجهزته من يستوفي شروط المحتسب من علم ورفق وغيرها من شروط، وأن يكون منهم من يقوم بهذا الفرض نيابة عن المجتمع، فإن قام به من يكفيه سقط الفرض عن المجتمع كله، وإن لم يقم فالإثم لاحق بكل من يقدر عليه شروطًا وأداء ولا يفعل.

ورغم أن عملية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فُرضت لتحصين المجتمع من داخله، وإبقاء أفراده في حالة من التيقظ والوعي والمسؤولية، إلا أنَّه شابها في التطبيق الشيء الكثير الذي خرج بها من مقصودها الإصلاحي، وانحرف بها إلى نوع من الإضرار المجتمعي، الذي قاد في النهاية إلى تشويه تلك الفريضة العظيمة، ومن هذه الأخطاء التطبيقية:

١ ـ الظن السيء: حيث تصور البعض أن سوء الظن ضروري لاكتشاف المنكر الذي يجب مكافحته، وهو بالتأكيد يصطدم بمنهيات حتمية، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اجْتَنِبُوا كَثِيرًا مِّنَ الظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ﴾ [الحجرات: ١٢]. قال ابن كثير: «الظن السيِّء هو التهمة والتخوين في غير محله وعدم التحقق في الأمور، والحكم على

الشيء بدون دليل»، والظن السيء هو الذي قاد المحتسبين لتتبع الجريمة لمحاولة التصدي لها رغم تحذير النبي ﷺ بقوله: «فإذا ظننت فلا تحقق». رواه أبو داود عن معاوية. أي: لا ينبغي أن يدفعك الظن السيء إلى أن تسعى للتحقق منه سعيًا لتأكيده.

٢ ـ التجسس: حيث وقع البعض في التجسس المحظور توصلًا للمنكر الواجب ملاحقته، وهو ما يجافي حقائق وواجبات الشريعة. قال الإمام الغزالي: «كل من ستر معصية في داره وأغلق بابه لا يجوز التجسس عليه، وقد نهي عن ذلك». (إحياء علوم الدين). والتجسس كما عرفه العلامة الألوسي: هو البحث عما هو مخبَّأ من أحوال الناس، وجاء النهي القرآني صريحًا في قوله: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا۟﴾، وفي الحديث عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «ولا تحسسوا ولا تجسسوا». (رواه البخاري). وقد أفاض العلماء في ضرورة تجنب التجسس للمحتسب بتفاصيل دقيقة، يقول الغزالي: «شرط الحسبة أن يكون المنكر ظاهرًا للمحتسب بغير تجسس». وقال أيضًا: «ولا يجوز للمحتسب أن يقول للشخص أرني لأعلم ما فيه، فإنها تجسس». (إحياء علوم الدين)... وقد قال القرطبي في ذلك أيضًا: «خذوا ما ظهر، ولا تتبعوا عورات المسلمين» (تفسير القرطبي)... قال الماوردي: «وأما ما لم يظهر من المحظورات فليس للمحتسب أن يتجسس عنها».

٣ ـ التشهير بصاحب المعصية: فكثيرًا ما لابث الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تشهير غير جائز وإن كان في بعض الأحيان غير مقصود، قال ﷺ: «إذا زنت أمة أحدكم فتبين زناها فليجلدها الحد ولا يثرب عليها». (رواه البخاري). وروى أبو داود، عن يزيد، عن أبيه هزَّال، أن قومًا أتوا النبي ﷺ برجل زنى يريدون أن يقيموا عليه الحد، فقال ﷺ: «لو سترته بثوبك يا هزَّال لكان خيرًا لك». (رواه أبو

داود). وقال ﷺ: «من ستر مسلمًا ستره الله في الدنيا والآخرة». (رواه مسلم من حديث أبي هريرة).

٤ ـ تعدي الضرر إلى المحتسب وذويه: وهو ما وقع كثيرًا جراء تحول عمليات تغيير المنكر لصدام واسع، أو تعرض أصحابه لقمع السلطات الذي ينال المحتسب وأقاربه وأصدقاءه، قال الإمام الغزالي: فإذا تعدى الأذى في حسبته إلى أقاربه وجيرانه فليتركها، فإنَّ إيذاء المسلمين محظور... وفي الحديث عن النبي ﷺ قال: «لا ضرر ولا ضرار». (رواه ابن ماجة عن عبادة بن الصامت). وهو باب هام في ضوابط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

٥ ـ الاحتساب فيما اختلف عليه الفقهاء: وهو من المسائل الدقيقة التي تخفى على كثير من الشباب الذين يتصدون للحسبة، قال القاضي أبو يعلى في الأحكام السلطانية: «أما ما اختلف الفقهاء في حظره وإباحته فلا مدخل له في الإنكار، إلا أن يكون مما ضعف فيه الخلاف، وكان ذريعة لمحظور متفق عليه»... وقد قبل النبي ﷺ من الصحابة اختلاف فهمهم لأمره لهم ألا يصلوا العصر إلا في بني قريظة، وذلك عقب غزوة الخندق، حيث بادر بعضهم بالصلاة في وقتها، وفهموا أنه لم يقصد المعنى الحرفي للكلام، بينما تمسك الباقون بحرفية اللفظ وأخروا الصلاة حتى صلوها في بني قريظة، فلم ينكر النبي ﷺ على أيهما؛ لأنه مما تختلف فيه الأفهام... قال الإمام الغزالي في الإحياء: «شرط تغيير المنكر أن يكون المنكر معلومًا بغير اجتهاد، فكل ما هو في محل اجتهاد فلا حسبة فيه».

٦ ـ فقدان التحلي بآداب الاحتساب، وأهمها الرفق والصبر: وهو ما يفتقده الشباب المحتسب الذي يتمتع غالبًا بالانفعال وعدم الصبر، ويغلب عليه الميل للعنف، قال ابن تيمية في كتابه الحسبة في الإسلام: «من شروط المحتسب أن

يكون متحليًا بالعلم والرفق والصبر». قال تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]... وقال ﷺ: «إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه ولا ينزع من شيء إلا شانه». (رواه مسلم)... وفي الحديث أنَّ أعرابيًا بال في المسجد، فقام الناس عليه ليقعوا فيه، فقال ﷺ: «دعوه وأريقوا على بوله سجلًا من ماء، أو ذنوبًا من ماء، فإنما بعثتم ميسرين ولم تبعثوا معسرين». (رواه البخاري).

٧ ـ الفهم القاصر لمفهوم الحسبة: فاعتبار أن الحسبة مقصودة لذاتها فهم خاطئ يقود إلى الإقدام على عملية التغيير رغم عدم القدرة، قال تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]... وروى البخاري، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، قال: «ما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم». والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تكليف ككل تكاليف الشارع يدخل تحت هذه القاعدة، فلا تكليف إلا بمقدور، ولا يطالب المكلف إلا بما يقدر عليه... وقال الغزالي في الإحياء: «من شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كون المحتسب قادرًا... ولا يخفى أن العاجز ليس عليه حسبة إلا بقلبه»، ويستكمل الغزالي كلامه محددًا مفهوم العجز المسقط للتكليف، فيقول: «واعلم أنه لا يقف سقوط الوجوب على العجز الحسي، بل يلتحق به ما يخاف عليه مكروهًا يناله».

٨ ـ إهمال النظر في المصالح والمفاسد: وهو باب عظيم أدى الخلل فيه إلى العديد من الكوارث التي لحقت بالحسبة والمحتسبين... قال الإمام الشاطبي: «الأعمال الشرعية ليست مقصودة لنفسها، وإنما قصد بها أمور أخرى هي معانيها، وهي المصلحة التي شرعت لأجلها»... وقال العز بن عبد السلام: «كل تصرف تقاعد عن تحصيل مقصود فهو باطل». (قواعد الأحكام).

٩ ـ الإخلال بقواعد وضوابط التغيير ودرجاته: الدرجة الأولى التعريف، ويجب أن تكون بالرفق واللين، قال تعالى: ﴿ ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ﴾ [النحل: ١٢٥]... الدرجة الثانية النهي بالوعظ والنصح والتخويف بالله، قال الغزالي: وتكون «بشفقة ولطف من غير عنف وغضب»... الدرجة الثالثة السب والتعنيف بالقول الغليظ الخشن، وهناك أدبان مفقودان عند هذه المرحلة، أحدهما أن يلجأ إليه المحتسب بعد استنفاذ المرحلتين السابقتين، والآخر هو الالتزام بالأدب الشرعي فلا فحش ولا قذف ولا تجاوز... الدرجة الرابعة التغيير باليد، وتنقسم: هذه الدرجة إلى ثلاث مراحل: الأولى قصد المنكر دون صاحبه، والثانية التهديد بالضرب، والثالثة مباشرة الضرب. وفي هذه المرحلة يقع التجاوز الشديد، والتجاوز يكون بالتعدي فوق الحاجة، وعدم الانضباط بالضوابط الشرعية، مما أفسد عملية الحسبة، وابتعد بها عن مقصود الشارع.

والأصل أن يكون هناك محتسب معين يُناط به إزالة المنكرات وتغييرها، فإن أمكن حضوره قبل الجريمة فلا مجال للآحاد في التدخل، وليس للمتطوع أن يقوم بالاحتساب في حال وجود المعين، أما إذا غاب المعين ولم يمكن الاتصال به في وقت يسمح بمنع الجريمة، فلا بد من تدخل الأفراد لمنعها كجرائم المخدرات والسرقة والاغتصاب والنشل وغيرها، شريطة أن يكون عالمًا بما يأمر به وينهى، فالأمي لا يحتسب إلا في الجليات من الأمور، كالزنى وشرب الخمر وترك الصلاة، كما يجب ألا يترتب على فعل المحتسب مفسدة أكبر، مع مراعاة ضوابط الحسبة وآدابها... الدرجة الخامسة: جمع الأعوان وشهر السلاح، وفيها يقول الإمام أبو يعلى: وهو يفرق بين المحتسب المتطوع والمعين «وليس لمتطوع أن يندب لذلك أعوان».

هذه المراتب يجب على المحتسب الالتزام بها، ولا يجوز تجاوزها أو تخطيها، وتجاوز هذه المراحل يؤدي إلى الإساءة إلى مفهوم الحسبة ذاته، ويترتب عليها مفاسد أكبر منها.

كانت هذه بعض الضوابط والمعايير التي يمكن من خلالها تبين كيف خرجت بعض عمليات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من دائرة المصالح إلى دائرة المفاسد التي شوهت مفهوم الحسبة والاحتساب، وكان لزامًا على المراجعات أن تدرجها بين أبوابها الهامة.

المضمون السابع: نقد أسس استهداف المدنيين[١].

لما لم يسلم المدنيين من أضرار العمليات المسلحة التي تجري داخل دائرة المجتمعات، كان من الضروري أن تعتني المراجعات ببيان حكم الإسلام وفلسفته الإنسانية في حصانتهم، فضلًا عن استهدافهم بالعمليات القتالية... علمًا بأن استهداف المجتمعات غير المسلمة بالعمليات المسلحة كانت تستند إلى دعم حكوماتها للنظم المستبدة التي تحارب التيار الإسلامي، وأنها جزء أصيل من نظمها، فلا مبرر للفصل بينهما، كما اعتمد على رفض التمييز بين ما هو عسكري وما هو مدني، فهو تقسيم غير وارد في الفقه الإسلامي، كما مثل القياس على المعاملة بالمثل ركنًا أساسيًّا فيمن نحا هذا المنحى.

فعندما يأتي النهي القاطع من رسول الله ﷺ وخلفائه عن استهداف النساء، والولدان، والشيوخ، والزمنى، والرهبان، والفلاحين، والأجراء نعلم عندئذ

(١) تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء ـ مجموعة مؤلفين ـ مكتبة التراث الإسلامي سلسلة تصحيح المفاهيم يناير ٢٠٠٢.

الموقف الحقيقي للإسلام من استهداف المدنيين بالتعبير المعاصر، فالمدنيون وفق هذا التصنيف هم كل من لا ينتصب للقتال ولا يشارك في وقائعه.

ومن الجدير بالذكر أن النهي عن استهداف المدنيين من غير أهل المقاتلة والممانعة لم يأت نتيجة اختيار فقهي أو ترجيح مصلحي، إنما جاء النص المباشر على المنع وفق بيان نبوي ووحي إلهي، مما يرفع درجة هذا النهي في نفس كل مؤمن ومؤمنة إلى أعلى درجات الحذر والحيطة.

الأحاديث النبوية وأقوال الصحابة الدالة على النهي عن استهداف المدنيين بالقتال ـ حتى مع افتراض قيام حالة الحرب بشكل صحيح ـ كثيرة ومتواترة:

١ ـ عن ابن عمر رضي الله عنهما، قال: وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي رسول الله ﷺ، فنهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان.

٢ ـ عن رباح بن الربيع رضي الله عنه ، قال: كنا مع رسول الله ﷺ في غزوة، فرأى الناس مجتمعين على شيء، فبعث رجلًا فقال: انظر علام اجتمع هؤلاء؟ فقال: على امرأة قتيلة، فقال: ما كانت هذه لتقاتل، قال: وعلى المقدمة خالد بن الوليد رضي الله عنه قال: فبعث رجلًا فقال: قل لخالد لا يقتلن امرأة ولا عسيفًا. رواه أبو داود في السنن.

٣ــ عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، أن رسول الله ﷺ كان إذا بعث جيشًا، قال: «انطلقوا باسم الله، لا تقتلوا شيخًا فانيًا، ولا طفلًا صغيرًا، ولا امرأة، ولا تغلوا، وضموا غنائمكم وأصلحوا، وأحسنوا إن الله يحب المحسنين». رواه أبو داود في السنن.

٤ــ عن ابن عباس رضي الله عنهما، أن النبي ﷺ كان إذا بعث جيوشه، قال: «لا تقتلوا أصحاب الصوامع». رواه أبو شيبة.

٥ ـ أوصى أبو بكر الصديق رضي الله عنه يزيد حين وجهه إلى الشام قائدًا لجيوش المسلمين، فقال: (لا تقتل صبيًا ولا امرأةً ولا هرمًا). ابن قدامة في المغني.

٦ ـ قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (اتقوا الله في الفلاحين الذين لا ينصبون لكم في الحرب). ابن قدامة في المغني.

أقوال العلماء في حرمة استهداف المدنيين بالقتل[1].

١ ـ اتفق العلماء على أن هناك أصنافًا من أهل الحرب من الكفار مستثناة من جواز القتل أثناء القتال، وهي: النساء، والأطفال، والمجنون، والمعتوه، والخنثى المشكل. (ابن عابدين في الحاشية).

٢ ـ ذهب جل العلماء من الحنابلة والحنفية والمالكية وأحد القولين عند الشافعية إلى عدم جواز قتل الأصناف الآتية أثناء القتال: الشيخ الفاني، والزمنى، والأعمى، والأجير، والراهب. (المرجع السابق).

٣ ـ لا يجوز قتل الفلاحين عند الحنابلة والأوزاعي، أما الصناع فلا يجوز قتلهم عند ابن القاسم وعبد الملك من المالكية. (المصدر السابق).

٤ ـ تفسير ابن عباس لقوله تعالى: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٩٠]. قال: ﴿وَلَا تَعۡتَدُوٓاْ﴾ لا تقتلوا النساء والصبيان والشيخ الكبير. والعلة هنا هي عدم القدرة على القتال وعدم الانتصاب له.

وإذا ما انتهينا إلى ترجيح قول جمهور العلماء، فهذا يعني ألا يصح استهداف النساء والأطفال والشيوخ والرهبان والأجراء ومن في معناهم بالقتل عند استعار

(١) الإسلام وتهذيب الحروب ـ د. عصام دربالة ـ ٢٠٠٢.

القتال طالما لم يقاتلوا حقيقةً أو معنى، وهؤلاء يمثلون في الحقيقة جل المدنيين.

فإذا كان الشرع يمنع قتل هؤلاء حال اشتعال الحرب، فهل يتصور جواز ذلك في حال عدم اشتعالها؟! وهل يجوز القول بقتلهم في أي مكان في العالم لكفرهم، وقد علمنا أن العلة الصحيحة التي تبيح قتلهم أثناء القتال هي الانتصاب للقتال لا الكفر[١].

نقد فتوى تنظيم القاعدة باستهداف المدنيين الأمريكان[٢].

ومن فتاوى القاعدة التي خالفت هذه الأصول الشرعية تلك الفتوى التي صدرت في فبراير ١٩٩٨م والتي بلغت ذروة التطبيق في أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١م الشهيرة، والتي أعقبها قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالهجوم على أفغانستان، ونجاحها في إسقاط نظام طالبان، ثم التحول إلى تدمير العراق بعد ذلك بقليل.

وهي الفتوى المتعلقة باستهداف واستباحة قتل المدنيين الأمريكان في كل مكان في العالم، ولقد كانت هذه الفتوى محل نظر المراجعات؛ لما تنطوي عليه من خطأ واضح، ولما ترتب عليها من أحداث كارثية على مستوى العالم الإسلامي، ونوقشت هذه الفتوى في كتاب «إستراتيجية وتفجيرات القاعدة الأخطاء والأخطار» من خلال عدة نقاط:

١ ـ خطأ الفتوى في جعل كل الأمريكان محاربين لمجرد حمل الجنسية الأمريكية، فالجنسية علة غير منضبطة للتفرقة بين المحارب والمدني الذي لا ينتصب للقتال.

---

(١) الإسلام وتهذيب الحروب ـ مجموعة مؤلفين ـ ٢٠٠٢.

(٢) إستراتيجية وتفجيرات القاعدة الأخطاء والأخطار ـ د. عصام دربالة ـ مكتبة العبيكان ـ ٢٠٠٢.

٢ ـ خطأ الفتوى في اعتبار أن المدنيين الأمريكان يجوز قتلهم لكفرهم، فالكفر ليس هو علة المقاتلة، وإنما يلزم الانتصاب للقتال.

٣ ـ خطأ الفتوى في القول بجواز قتل المدنيين الأمريكان في أي مكان من العالم.

وكل هذا يعنى جواز استهداف كل أمريكي بالقتل سواء في داخل أمريكا أو في أي دار من ديار الإسلام أو ديار الحرب أو ديار الموادعة والصلح، وهذا التعميم يحمل بين طياته تعارضًا مع عدد من أحكام الشريعة، مثل:

أ ـ عدم جواز قصد قتل النساء والأطفال والشيوخ والرهبان والزراع والصناع ممن لا ينتصبون للقتال في داخل أمريكا أو خارجها، سواء في حالة اشتعال الحرب أو بعد خمودها، أو على سبيل الإغارة العابرة.

ب ـ عدم جواز قتل المدنيين الأمريكان الذين يدخلون إلى أي دار من ديار الإسلام في العالم، وذلك لأن دخولهم قد يكون بناءً على أمان صحيح أو شبهة أمان ممنوحة لهم.

ج ـ كما لا يصح قيام أنصار الجبهة الإسلامية العالمية بعمليات ضد هؤلاء المدنيين الأمريكان إذا ما كان دخول أنصار الجبهة للبلاد التي يوجد بها هؤلاء المدنيون الأمريكان بناءً على أمان ممنوح لهم من سلطاتها، لأن القيام بعمليات تستهدف قتل هؤلاء المدنيين في ظل هذا الأمان الممنوح يعتبر خيانة لا تجيزها الشريعة الإسلامية، وفي هذا يقول الإمام ابن قدامة المقدسي: (من دخل إلى أرض العدو بأمان لم يخنهم في مالهم ولم يعاملهم بالربا... وأما خيانتهم فمحرمة؛ لأنهم إنما أعطوه الأمان مشروطًا بتركه خيانتهم وأمنه إياهم من نفسه، وإن لم يكن ذلك

مذكورًا في اللفظ فهو معلوم في المعنى، ولذلك من جاءنا منهم بأمان فخاننا كان ناقضًا لعهده... فإذا ثبت هذا لم تحل له خيانتهم؛ لأنه غدر، ولا يصلح في ديننا الغدر، وقد قال النبي ﷺ: «المسلمون عند شروطهم». فإن خانهم أو سرق منهم أو اقترض شيئًا وجب عليه رد ما أخذ). (المغنى ١٠/ ٥١٥).

فإذا لم يجز لهم خيانتهم في الأموال فمن باب أولى تحرم خيانتهم بالقتل.

٤ ـ خطأ الفتوى في عدم التفريق بين أحكام القتل والقتال: حيث جانبت فتوى إباحة قتل المدنيين الأمريكان في أي مكان في العالم الصواب أيضًا، وذلك لإهمالها الفرق بين أحكام القتل وأحكام القتال، وبيان ذلك أنَّ استهداف قتل المدنيين الأمريكان من نساء وأطفال وشيوخ ومن في معناهم، لا يدخل في أحكام القتال حيث لا قتال دائر بالفعل بينهم وبين غيرهم في هذا المكان أو ذاك، وإنما يندرج ذلك في أحكام القتل للفرد... فهناك من يعتقد أن كل من جاز قتاله جاز قتله، ويترتب على ذلك الاعتقاد جواز قتل أي فرد من أفراد فئة معينة يباح قتالهم، سواء كان القتال مستمرًا أو منتهيًا... ولا شك في خطأ هذا الاعتقاد؛ لأنَّ للقتال أحكامًا تخصه، وهذا ما دفع العلماء للإسهاب في بيان هذا التفريق وتوضيحه لما يترتب على إهماله من أخطاء لا تخفى.

فقد قال الإمام الشافعي: (ليس القتال من القتل بسبيل فقد يحل قتال الرجل ولا يحل قتله). (فتح الباري ١/ ٧١).

وقال ابن دقيق العيد: (ولا يلزم من إباحة المقاتلة إباحة القتل؛ لأن المقاتلة مفاعلة تستلزم وقوع القتال من الجانبين ولا كذلك القتل). (فتح الباري ١/ ٧١).

ومما سبق يتضح أنه لا يجوز قتل السائح الكافر لمجرد انتسابه لفئة أو دولة

يجوز مقاتلتها؛ لأنَّ مثل هذا السائح قد يكون دخل بأمان للبلاد المسلمة، أو دخل بلاد غير المسلمين الذين بينهم وبين دولة الإسلام معاهدة وصلح، وكل هذا ينبني على التفريق بين أحكام القتل وأحكام القتال وفقًا لما قرره علماء الأمة من أنه لا يلزم من إباحة المقاتلة إباحة القتل على حد تعبير ابن دقيق العيد رحمه الله.

وهذا يعنى أنَّ هؤلاء المدنيين رغم أنهم لا يصح استهدافهم بالقتل أثناء القتال، فمن باب أولى لا يصح قتلهم في غير القتال إلا بسبب يبيح ذلك القتل... والأصل في ذلك هو أن أي مدني دخل ديار الإسلام بأمان أو كان له شبهة أمان لا يصح شرعًا الإضرار به بأي شكل من الأشكال، بالإضافة إلى أنه إذا كانت هناك اتفاقيات دولية تمنع أي شكل من أشكال الاستهداف للمدنيين قد وقعتها أي دولة إسلامية فيجب الوفاء بها طالما لم تنطو على ما يخالف أحكام الشريعة.

المضمون الثامن: عصمة دماء الأقباط والدفاع عن حقوقهم[1].

اتهمت الجماعة الإسلامية كثيرًا باضطهاد الأقباط، وكان من مستلزمات كثرة أعداد الأقباط في صعيد مصر ـ حيث غالبية أعضاء الجماعة ـ سبب في تحميلها مسؤولية الكثير من الأحداث الطائفية التي وقعت هناك... كما لعب الصراع بين الجماعة والسلطة دورًا هامًا في هذه الأحداث.

ولهذا قدمت الجماعة في مراجعاتها رؤيتها للتعامل مع الأقباط وأكدت على ضرورة الالتزام بأحكام الفقه الإسلامي في التعامل مع الأقليات، لا من حيث أنهم أقليات، ولكن من حيث كونهم جزءًا من الدولة المسلمة لهم حقوق وعليهم واجبات، وجزءًا من نسيج الوطن لا يمكن إغفاله أو إهماله أو تجاهله، يساهمون

(١) إيضاح الجواب في سؤالات أهل الكتاب ـ م. عاصم عبد الماجد.

في بناء الوطن ويشاركون في رسم مستقبله، وطرحت العديد من الأدلة الشرعية على وجوب العدل معهم وحرمة دمائهم وأموالهم وأعراضهم وحرية عقائدهم كمواطنين داخل المجتمع المسلم، ومن هذه الأدلة:

١ ـ العدل والبر والصلة.

قال تعالى: ﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِي ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُواْ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ [الممتحنة: ٨ ـ ٩]. قال العلَّامة ابن سعدي رحمه الله: «أي لا ينهاكم الله عن البرِّ والصِّلة، والمكافأة بالمعروف، والقسط للمشركين، من أقاربكم وغيرهم، حيث كانوا بحال لم يَنتصبوا لقِتالكم في الدِّين، والإخراج من دياركم، فليس عليكم جناحٌ أن تصلوهم، فإنَّ صِلتهم في هذه الحالة لا محذورَ فيها ولا مفسدة، كما قال تعالى عن الأبوين المشركَيْن إذا كان ولدهما مسلمًا: ﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَاۖ وَصَاحِبْهُمَا فِي ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: ١٥]». تيسير الكريم الرحمن، لابن سعدي (ص ٨٥٦). وقال العلاَّمة ابنُ كثير رحمه الله: «أي: لا ينهاكم عن الإحسانِ إلى الكَفرة الذين لا يقاتلونكم في الدِّين، كالنساء والضَّعَفة منهم، ﴿أَن تَبَرُّوهُمْ﴾ أي: تُحسِنوا إليهم ﴿وَتُقْسِطُوٓاْ إِلَيْهِمْ﴾، أي: تَعدِلوا ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨]».

وقال ابن جرير: (عُني بذلك: لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين من جميع أصناف الملل والأديان، أن تبرُّوهم وتصلوهم وتُقسطوا إليهم؛ لأن بِرَّ المؤمنِ من أهل الحرب ممن بينه قرابةُ نسب، أو ممن لا قرابة بينه وبينه ولا نسب غيرُ مُحَرَّم ولا منهيّ عنه، إذا لم يكن في ذلك دلالةٌ له أو لأهل الحرب على

عورة لأهل الإسلام، أو تقويةٌ لهم بكُراع أو سلاح، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الممتحنة: ٨]. يقول: إن الله يحب المنصفين الذين ينصفون الناس، ويعطونهم الحقَّ والعدل من أنفسهم، فيبَرُّون من بَرَّهم، ويحسنون إلى من أحسن إليهم... قال الإمام أحمد: حدَّثَنا أبو معاوية، حدَّثَنا هشام بن عروة، عن فاطمة بنت المنذر، عن أسماء هي بنت أبي بكر رضي الله عنهما، قالت: قَدِمتْ أمي وهي مشرِكة في عهد قريش إذ عاهدوا، فأتيتُ النبيَّ ﷺ فقلت: يا رسولَ الله، إنَّ أمي قَدِمتْ وهي راغِبة، أفأَصِلها؟ قال: «نَعَمْ، صِلِي أمَّك»، أخرجاه).

٢ ـ حفظ دمائهم وحمايتهم.

دماء أهل الكتاب محفوظة والاعتداء عليها من الكبائر، قال الرسول ﷺ: «من قتل معاهدًا لم يُرح رائحة الجنة، وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عامًا». (رواه أحمد والبخاري في الجزية وغيرهما)... وعن عمرو بن الحمق رضي الله عنه قال سمعت رسول الله ﷺ، يقول: «أيما رجل أمن رجلًا على دمه ثم قتله فأنا من القاتل بريء وإن كان المقتول كافرًا». رواه ابن ماجة وابن حبان في صحيحه ـ واللفظ له ـ وقال ابن ماجة: «فإنه يحمل لواء غدر يوم القيامة»... وقال ابن حزم في (مراتب الإجماع): (واتّفقوا أن دمَ الذمي الذي لم ينقض شيئًا من ذمّته حرام).

٣ ـ حماية أموالهم.

وهذا مما اتفق عليه المسلمون في جميع المذاهب أنَّ أموال أهل الكتاب مصونة ومحرم أتلافها حتى ولو كانت مالًا مهدرًا في ديانة الإسلام، فقد ذهب أبو حنيفة إلى أنَّ الخمر والخنزير لا يجوز لمسلم أن يمتلكهما، ولو أتلفهما مسلم لمسلم آخر ما كان عليه شيء، ولكنه لو أتلفهما لذمي غرم قيمتها.

٤ ـ حماية الأعراض.

يقول القرافي: «إنَّ عَقْدَ الذمة يوجب حقوقًا علينا لهم؛ لأنَّهم في جوارنا وفي خفارتنا، وذِمَّةِ الله تعالى، وذِمَّةِ رسوله، ودِينِ الإسلام، فمن اعتدى عليهم ولو بكلمةِ سوء، أو غِيبة في عِرْض أحدِهم، أو نوع من أنواع الأذيَّة، أو أعان على ذلك، فقد ضيَّعَ ذِمَّة الله تعالى وذِمَّة رسوله، وذِمَّة دِين الإسلام». (الفروق ج ـ ٣ ص ١٤ الفرق التاسع عشر والمئة).

٥ ـ الحماية من الظلم والإيذاء.

قال رسول الله ﷺ: «من ظلم معاهدًا، أو انتقصه حقًا، أو كلفه فوق طاقته، أو أخذ منه شيئًا بغير طيب نفس منه، فأنا حجيجه يوم القيامة». رواه أبو داود والبيهقي. وعنه أيضًا: «من آذى ذميًا فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله». (رواه الطبراني في الأوسط بإسناد حسن).

٦ ـ كفالتهم عند العجز والضعف.

فقد رأى عمر بن الخطاب شيخًا يهوديًا يسأل الناس لكبر سنه، فأخذه إلى بيت مال المسلمين، وفرض له ولأمثاله معاشًا، وقال: «ما أنصفناه إذ أخذنا منه الجزية شابًا، ثم نخذله عند الهرم»... فالإسلام يضمن لغير المسلمين «كفالة المعيشة عند العجز والكبر؛ لأنهم جزء من الدولة المسلمة وهي مسؤولة عن كل رعاياها، قال رسول الله ﷺ: كلكم راع وكل راع مسؤول عن رعيته. (متفق عليه من حديث ابن عمر)».

٧ ـ الوفاء بالعهد معهم.

أخرج البخاري من طريق عمرو بن ميمون، أن عمر رضي الله عنه قال ـ في

وصيته للخليفة الذي بعده ـ: «وأوصيه بذمة الله وذمة رسوله أن يوفي لهم بعهدهم، وأن يقاتل من وراءَهم ولا يكلفوا إلا طاقتهم».

٨ ـ حرية الاعتقاد والتدين وممارسة الشعائر.

فالإسلام أتاح حرية الاعتقاد والتدين لغير المسلمين، قال تعالى: ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّ﴾ [البقرة: ٢٥٦]. وقال سبحانه: ﴿أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ﴾ [يونس: ٩٩]. ونص عهد النبي ﷺ إلى أهل نجران أن لهم جوار الله وذمة رسوله على أموالهم وملَّتهم وبِيَعهم، ونص عمر في العهدة العمرية لأهل إيلياء أنَّ لهم حرية التدين، وفي عهد خالد بن الوليد لأهل عانات كما نقل ذلك أبو يوسف في كتابه «الخراج»... ومن حرية التدين ما قال به بعض فقهاء المسلمين من السماح لأهل الكتاب ببناء الكنائس في القرى التي يكون غالبها مسلمين... وقد جرى العمل على هذا في تاريخ المسلمين منذ عهد مبكر «فقد بُنِيت في مصر عدة كنائس في القرن الأول الهجري، مثل كنيسة مار مرقص بالإسكندرية (ما بين ٣٩ ـ ٥٦ هـ)، كما بُنِيت أول كنيسة بالفسطاط في حارة الروم في ولاية مسلمة بن مخلد على مصر بين (عامي ٤٧ ـ ٦٨ هـ)، كما سمح عبد العزيز بن مروان حين أنشأ مدينة حلوان ببناء كنيسة فيها، وسمح كذلك لبعض الأساقفة ببناء ديرين»... بل صرح المؤرخ المقريزي بقوله: «وجميع كنائس القاهرة المذكورة محدَثة في الإسلام بلا خلاف».

٩ ـ حرية العمل والتجارة.

كما كفل الإسلام لغير المسلمين حق العمل والكسب، فلهم كل الأنشطة التجارية من بيع وشراء وإجارة ووكالة وغيرها إلا الربا؛ لما رُوِي أن النبي ﷺ كتب إلى مجوس هجر: «إما أن تذروا الربا أو تأذنوا بحرب من الله ورسوله»... وكان ﷺ

يعامل مخالفيه من غير المسلمين في البيع والشراء والأخذ والعطاء، فعن عائشة رضى الله عنها قالت: «توفي النبي ﷺ ودرعه مرهونة عند يهودي بثلاثين»، يعنى: صاعًا من شعير.

١٠ـ عيادتهم والتزاور معهم.

روى البخاري في كتاب الجنائز، عن أنس رضي الله عنه قال: كان غلام يهودي يخدم النبي ﷺ فمرض، فأتاه النبي ﷺ يعوده، فقعد عند رأسه، فقال له: أسلم، فنظر إلى أبيه وهو عنده فقال له: أطع أبا القاسم ﷺ فأسلم، فخرج النبي ﷺ، وهو يقول: «الحمد لله الذي أنقذه من النار»، وروى أيضًا: قصة أبي طالب حين حضرته الوفاة، فزاره النبي ﷺ وعرض عليه الإسلام.

١١ ـ أكل ذبائحهم والزواج منهم.

﴿ٱلْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ ٱلطَّيِّبَٰتُ ۖ وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَٰفِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِىٓ أَخْدَانٍ ۗ وَمَن يَكْفُرْ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُۥ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [المائدة: ٥].

١٢ ـ الوقف عليهم أو وقفهم على المسلمين.

قال ابن القيم: أما وقف المسلم عليه على أهل الذمة فإنه يصح منه ما وافق حكم الله ورسوله، فيجوز أن يقف على معين منهم، أو على أقاربه، وبني فلان ونحوه.

١٣ ـ حقهم في تولي وظائف الدولة.

فلم يمنع الإسلام أهل الذمة من تولي وظائف الدولة؛ لأنه يعتبرهم جزءًا من

نسيجها، كما أنه لا يحب لهم أن ينعزلوا، ولأهل الكتاب تولي كل الوظائف إلا ما غلب عليه الصبغة الدينية.

ومن المهم أن نذكر هنا أن الترجمة العملية للمنهج الذي اختطته الجماعة الإسلامية لنفسها في المراجعات، قد شهدته الساحة المصرية بعد ثورة يناير حين أصبح متاحًا لها أن تعبر عن نفسها بحرية تامة دون أيه ضغوط أو مراعاة لأي أحد، فكانت مبادرات الجماعة بخصوص الأقباط شاهدًا حيًّا على صدقية المراجعات وصدق أصحابها، مثل: «مبادرة وطن واحد وعيش مشترك»[١] التي أطلقها حزب البناء والتنمية، والتي تهدف لتبني مطالب الأقباط والدفاع عنها؛ لرفع الحرج عنهم، ولتكون مطالب وطنية وليست مجرد مطالب طائفية.

«كما شكل الحزب لجان استماع لشكاوى الأقباط، وأعلن أنه سيفتح قلوبه وآذانه للإخوة الأقباط؛ لقطع الطريق على من يريدون العبث بالورقة الطائفية والعمل من أجل رفع المظالم عنهم، وأعلن عن خطته للتواصل مع الكنائس ورجال الأعمال وأقباط المهجر وشباب ماسبيرو والرموز القبطية؛ ليكون نصيرًا لكل المظلومين في هذا البلد»[٢]... وأكد الحزب «أن الثورة المصرية لن يكتب لها النجاح إلا إذا حلت جميع التناقضات الاجتماعية والتصدي لكل محاولات تفكيك الوطن، فالوطن الواحد والحلم المشترك لن يتحققا إلا من خلال النسيج

---

(١) المصري اليوم والدستور وفيتو ـ ١٥ مايو ٢٠١٣.

(2) https://bit. ly/3dYmUFH.

وطن واحد... مبادرة البناء والتنمية ـ د. صفوت عبد الغني رئيس المكتب السياسي السابق لحزب البناء والتنمية وآخرون ـ الجزيرة مباشر ـ ١٥ مايو ٢٠١٣.

المصريون ـ أ. خالد الشريف عضو الهيئة العليا السابق لحزب البناء والتنمية ـ ١٥ مايو ٢٠١٣.

الوطني الواحد والتعايش السلمي وتقدير الخصوصيات الدينية»[١].

كما شهدت الساحة المصرية وخاصة في صعيد مصر تدخلات ووساطات عديدة للجماعة الإسلامية لوقف النزاع بين مسلمين وأقباط والصلح بينهم، وقام شبابها بحماية الكنائس في سلاسل بشرية، وفي مواجهة بلطجية النظام الذين كانون يسعون لنشر الفوضى، كما أطلقت الجماعة مبادرة لترميم الكنائس التي تم إحراقها في فترات الانفلات الأمني عقب ثورة يناير[٢].

المضمون التاسع: عصمة وأمان السياح الأجانب[٣].

ولما ترتب على الصراع بين الجماعة الإسلامية والنظام المصري أن سعى كل طرف لإنهاك الطرف الآخر، وكان من ذلك أن سعت الجماعة إلى تهديد السياحة للضغط على النظام، وهو ما تطور فيما بعد ليلحق الأذى بالسياح أنفسهم كان من الضروري أن تشمل مراجعات الجماعة نقدًا صريحًا لذلك، وتبين أن الأحكام الشرعية واجبة الالتزام في هذا المجال.

فالمتأمل في أحوال دخول الأجانب والسياح اليوم لديار الإسلام سيجد أن طريقة دخولهم هذه تندرج في مفهوم التأمين بمعناه الشرعي، مما يجعل دخول هؤلاء لهذه البلاد دخولًا مشروعًا يمنع استهدافهم بأي حال، لوجود الأمان الممنوح لهم أو لقيام شبهة الأمان على أسوأ الفروض.

---

(١) المصريون ـ د. طارق الزمر ـ الرئيس السابق لحزب البناء والتنمية ـ ١٥ مايو ٢٠١٣.

(٢) تجربة الجماعة الإسلامية بمصر من ساحات الصدام إلى منابر السياسة ـ إعداد نخبة من قيادات حزب البناء والتنمية ـ إصدار مركز حريات للدراسات السياسية بإسطنبول ـ يناير ٢٠١٩.

(٣) إستراتيجية وتفجيرات القاعدة الأخطاء والأخطار ـ د. عصام دربالة ـ مكتبة العبيكان ـ ٢٠٠٢.

بداية ظاهرة استهداف السياح وأهدافه.

برزت ظاهرة استهداف الأجانب والسياح بالقتل مع مطلع التسعينات من القرن الماضي، وتارة كان هذا الاستهداف يحمل رسالة إلى الدول التي يتبعها هؤلاء الرعايا، وتارة كانت تلك الرسالة موجهة إلى الدول، التي تقع على أرضها هذه العمليات، وفي كل الأحوال كان الهدف واحدًا، ويتلخص في الضغط على هذه الدول أو تلك لتغيير بعض سياساتها.

حرمة استهداف السياح وأدلته(١).

١ ـ الإسلام حث الناس على السير في الأرض والنظر في سِير الأولين والآخرين: للتدبر فيها والتأمل والتفكر في عظمة الخلق وحكمة الأقدار، قال تعالى: ﴿فَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلْمُكَذِّبِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٧]، وقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ دَمَّرَ ٱللَّهُ عَلَيْهِمْ ۖ وَلِلْكَٰفِرِينَ أَمْثَٰلُهَا﴾ [محمد: ١٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَن يُهَاجِرْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِي ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً﴾ [النساء: ١٠٠]، قال القرطبي: الضرب في الأرض على أنواع: منها ما هو جائز ومنها ما هو محرم، وذلك على حسب الغرض منه، ولذلك فإن السياحة جائزة سواء كانت للأغراض العلاجية أو الترفيهية أو التعليمية أو الثقافية أو التأملية لتحصيل العظة والاعتبار. أما إذا صاحب أيا منها ما يدخل في عداد المعاصي فهنا تصير السياحة محرمة، ليس لذاتها ولكن لغيرها ولأمر خارج عنها. ومن ثم فلا حرج على أي دولة كانت في أن ترصد جزءًا من مواردها لتنمية الأنشطة السياحية، بما يحقق تنمية الدخل القومي، شريطة ألا يكون ذلك على حساب القيم والأخلاق والأحكام الشرعية وأمن البلاد والعباد.

---

(١) إستراتيجية وتفجيرات القاعدة الأخطاء والأخطار ـ د. عصام دربالة ـ مكتبة العبيكان ـ ٢٠٠٢.

٢ ـ أباح الإسلام الاستعانة بالأجانب وغير المسلمين لتحقيق مصلحة مشروعة، طالما عرف عمن يستعان به منهم حسن الرأي، وانتفى في حقه سوء القصد، ولعل في استعانة رسول الله ﷺ، وأبي بكر الصديق، رضي الله عنه بعبد الله بن أريقط الليثي، لمساعدتهما في الهجرة إلى المدينة، وكان هاديًا ماهرًا بالطريق، رغم أنه كان على دين قومه من قريش، دليلًا بيِّنًا على ذلك الأصل، وقد قال: «إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر».

٣ ـ اعتبار كل الأجانب والسياح، الذين يترددون على البلاد الإسلامية اليوم، محاربين حكم فيه تجاوز لا يخفى وخلل لا يغتفر؛ وذلك لأن من بينهم مسلمين وإن حملوا جنسية أجنبية؛ ولأن من بينهم أيضًا من لا يجوز قتله ولو كان من غير المسلمين كالنساء والأطفال والرهبان والشيوخ... إلخ، كما أن منهم من يدخل بأمان، أو لتجارة، أو لسماع دعوة الإسلام. وبالتالي هناك خطأ استدلالي لا يخفى في جعل كل أجنبي أو سائح محاربًا مستباح الدم.

٤ ـ من بين السياح من يحرم قتله كالمسلم مثلًا؛ لقول الله تعالى: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا وَغَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُۥ وَأَعَدَّ لَهُۥ عَذَابًا عَظِيمًا ﴾ [النساء: ٩٣]، وهو ما يدل على عظم حرمة دم المرء المسلم وتحريم قتله لأي سبب من الأسباب، إلا ما دلت عليه النصوص الشرعية، فلا يحل لأحد أن يعتدي على مسلم بغير حق، وكما أن دماء المسلمين محرمة، فإن أموالهم محرمة محترمة، بقول النبي ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم حرام عليكم، كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا».

٥ ـ من بين السياح أيضًا الأجانب الذين يحرم قتلهم حتى في حال الحرب؛

لأن الشريعة نهت عن قصد قتل أصناف من الكفار كالنساء والأطفال والشيوخ والرهبان ونحوهم، طالما لم يقاتلوا أهل الإسلام، فعن ابن عمر رضي الله عنه قال: «وجدت امرأة مقتولة في بعض مغازي رسول الله ﷺ فنهى رسول الله ﷺ عن قتل النساء والصبيان».

٦ ـ كما يحرم استهداف الأجانب والسياح بشكل عام؛ وذلك لدخولهم البلاد بأمان صحيح، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَٰمَ ٱللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُۥ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة: ٦].

٧ ـ هناك خطأ في القول بإباحة قتل الأجانب والسياح لعدم وجود أمان أو شبهة أمان لهم، فإن المتأمل في أحوال دخول الأجانب والسياح اليوم لديار الإسلام، سيجد أن طريقة دخولهم هذه تندرج غالبًا في مفهوم التأمين بمعناه الشرعي، مما يجعل دخول هؤلاء لهذه البلاد دخولًا مشروعًا يمنع استهدافهم بالقتل لوجود الأمان الممنوح لهم، أو لقيام شبهة الأمان على أسوأ الفروض، وبناءً على ذلك نقول، إن الأمان موجود وشبهة الأمان قائمة بالنسبة لهؤلاء الأجانب والسياح، وبيان ذلك يتضح عبر النقاط الآتية:

إن تأشيرة الدخول اليوم تقوم مقام الأمان أو تمثل شبهة أمان، فتأشيرة الدخول التي يشترط توفرها لدخول أي أجنبي لبلد غير بلده، تمثل في حقيقة الأمر عقدًا يشبه عقد الأمان بمعناه الشرعي، لا سيما لو كانت هذه التأشيرة صادرة بناء على دعوة مقدمة من مسلم لأجنبي لزيارة بلاد الإسلام أو للعمل بها، ولا يشك أحد في أن السائح أو الأجنبي عندما يقبل مثل هذه الدعوة، ويحصل على تأشيرة الدخول، يعتبر نفسه آمنًا على نفسه وماله، ولا يتصور قبوله للمجيء إذا علم أن هذه التأشيرة لا تعني شيئًا من ذلك.

المضمون العاشر: نقد أسس استهداف البنية التحتية.

عمدت بعض التنظيمات المسلحة في التسعينيات من القرن الماضي إلى استهداف البنية التحتية والمؤسسات الحكومية بالتدمير، وذلك بغرض تكثيف الضغط على النظام الحاكم الذي يناصبهم العداء، وهو ما طرح سؤالًا هامًّا عن مدى مشروعية تدمير البنية التحتية، وهل يحرم هذا الاستهداف أم يحل؟ وهل يدخل هذا في عداد الوسائل المشروعة أم يندرج في عداد الوسائل الممنوعة؟

جاءت المراجعات لتقرر أن حقيقة الحرب في الإسلام هي الحرب العادلة النظيفة، فالحرب حقيقة واقعية لا مفرَّ من وقوعها أحيانًا، ومن ثَمّ يجب تهذيبها، وأولى الأمور التي تحتاج لمثل هذا التهذيب ما يتبع فيها من وسائل وأساليب.

فإذا كان لابد في الحروب من قتل وتدمير، وكان لابد من التطلع لتحقيق النصر فقد اختط الإسلام لنفسه خطة واقعية، ولم يقع مغرقًا في المثالية، فالأمر يحتاج إلى موازنة بين أمرين يصعب الجمع بينهما: تهذيب الوسائل والأساليب، والحفاظ على الفاعلية في أداء الجيوش، وهذا التوازن هو ما انحاز إليه الإسلام محققًا امتزاجًا بديعًا بين الفاعلية والرحمة والعدل، وجاءت الأحكام التي تضبط اختيار وأداء الوسائل القتالية مترجمة لمبدأ الفاعلية في الوسائل في إطارٍ من: العدل والرحمة.

*** حرمة تدمير البنى التحتية والمؤسسات الحكومية[1].**

وبناء على هذه التوصيف يمكن القول إنَّه لا يجوز القيام بتدمير المؤسسات الحكومية والبنى التحتية للأسباب الآتية:

١ ـ إن هذا التدمير قد يؤدي إلى قتل بعض العاملين بها ممن لا يجوز قتلهم.

---

(١) الإسلام وتهذيب الحروب ـ د. عصام دربالة.

٢ ـ إن تدمير هذه المؤسسات وتلك البنى التحتية هو إتلاف لممتلكات لا يصح إتلافها؛ لأنها ملك الشعب بكل طوائفه، ولا خصومة أو حرب بين هذه الحركات وتلك الجموع الشعبية تبيح مثل هذا الإتلاف.

٣ ـ إن هذا الإتلاف من الفساد المنهي عنه شرعًا؛ لقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِي ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ ٱلْحَرْثَ وَٱلنَّسْلَ ۗ وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ ﴾ [البقرة: ٢٠٥].

٤ ـ إن تدمير هذه المؤسسات والبنى التحتية كمحطات المياه والكهرباء والمستشفيات والمدارس والطرق والجسور... إلخ، ينتج عنه أضرارٌ عديدة بالمسلمين وأبنائهم وغيرهم بدون جريمة ارتكبوها، وهذا مخالف لقول النبي ﷺ: (لا ضرر ولا ضرار).

٥ ـ إن المصالح التي يسعى لتحقيقها من يقومون باستهداف هذه المؤسسات وتلك البنى التحتية مصالح متوهمة، ولا تعادل المفاسد المترتبة على تلك العمليات، خاصة ما يترتب عليها من مفاسد عظيمة على الإسلام ذاته.

٦ ـ وأخيرًا إذا كان الفقهاء لم يجيزوا عقر دواب المشركين، أو تحريق نخلهم، أو قطع شجرهم ونخلهم في ديارهم أثناء الحرب معهم ما لم تدع حاجة لذلك، ولم يكن الخلوص إليهم إلا بهذا، فهل يصح في ظل هذا أن يقال بجواز هدم وتدمير مثل هذه الأشياء في ديار الإسلام، والمملوكة لجموع المسلمين وغيرهم، والذين لا حرب بينهم ومن يقوم بهذه العمليات!

المضمون الحادي عشر: نقد تنزيل بعض التنظيمات لفتوى شيخ الإسلام ابن تيمية في وجوب «قتال الطائفة الممتنعة عن تطبيق شعيرة من شعائر الإسلام».

وهي الفتوى التي ارتكزت عليها العديد من التنظيمات المسلحة في جهادها

للأنظمة المعاصرة تحت ذرائع متعددة، والتي خرج منها القول بحتميات ثلاث اعتبرت هي المرتكزات الأساسية في مشروع هذه الحركات لتغيير الواقع، فالحتمية الأولى: هي الخروج المسلح على الطائفة الممتنعة عن تطبيق شرائع الله، والمتمثلة في الحاكم والجيش والشرطة وكل المتعاون معهم من المجتمع ومؤسساته.

والحتمية الثانية: هي بطلان كل المشروعات التغييرية الأخرى، وصلاحية القتال كطريق وحيد للتغيير والإصلاح.

والحتمية الثالثة: هي أن ذلك هو طريق العودة للخلافة الإسلامية وإقامتها.

والفتوى جاءت في سياق إعلان التتار للإسلام، ولكنهم تحاكموا إلى كتابهم المعروف بالياسق وامتنعوا عن تطبيق شرائع الله فكانت الفتوى: «الطائفة الممتنعة إذا امتنعت عن بعض واجبات الإسلام الظاهرة المتواترة فإنه يجب قتالها».

وعالجت المراجعات فتوى شيخ الإسلام والحتميات التي رتبها البعض عليها، وذلك من خلال مجموعة من المنطلقات التأسيسية منها[1]:

١ ـ إعادة قراءة الفتوى في ضوء سياقها التاريخي كفتوى مرتبطة بواقع معين تخضع كمثيلاتها من الفتاوى لإعادة النظر في ضوء الواقع الجديد.

٢ ـ التفرقة بين الحكم الشرعي والفتوى، وبيان أن الأحكام الشرعية ثابتة، بينما الفتاوى قد تتغير وفق شرائط محددة ذكرها الفقهاء باستفاضة.

٣ ـ فك الارتباط الشرعي بين مفاهيم الفتوى وحتمية المواجهة ووجوب الجهاد، فالجهاد حكم قطعي شرعي قائم على فقه محدد في الشريعة له أسبابه الموجبة له، ولابد من استيفاء شروطه وانتفاء موانعه، أما قتال الطائفة فهي فتوى

(١) محاضرات السجون ـ ٢٠٠٢.

قصد بها تنزيل حكم الجهاد على واقع التتار الممتنعين عن تطبيق شعائر الإسلام، أما حتمية المواجهة فهي استدعاء لفتوى ابن تيمية رحمه الله بقصد تنزيل الحكم، وهو الجهاد على واقع آخر، بحيث لو وجد في ذلك الواقع الجديد ـ المراد تنزيل الفتوى عليه ـ السبب الموجب للقتال، وتحققت الشروط، وانتفت الموانع، فهي عندئذٍ فتوى بوجوب الجهاد في ذلك الواقع الجديد تحتمل الصواب والخطأ، شأنها شأن أي فتوى لا تتعدى ذلك الواقع لغيره إلا بفتوى جديدة تقيس صلاحية الواقع الجديد للفتوى، ومدى ملاءمة تلك الفتوى للواقع الجديد. أما إذا قصد بالحتمية جعل فتوى ابن تيمية بمثابة الحكم الشرعي القطعي لازم التنزيل في كل واقع مهما اختلفت الظروف والأحوال دون النظر إلى تحقق الشروط وانتفاء الموانع، فهذا خطأ شرعي سببه التداخل بين المصطلحات وبيان المراد الشرعي من كل منها.

٤ ـ خطأ الاستدلال بكلمة حتمية التي يفهم منها معنى زائد عن معنى الوجوب الشرعي، فيفهم منها أنها لا تسقط شرعًا ولا بد من تحققها واقعًا، ولا ينطبق عليها ما ينطبق على الأحكام من تأجيل وتأخير وعوارض وموانع.

٥ ـ القول بحتمية الجهاد تعني رفعه من مرتبة الوسائل إلى مرتبة الغايات، مما يقود إلى خلل مفاهيمي يترتب عليه خلل في التطبيق.

٦ ـ مرونة الشريعة ترفض فكرة الحتمية، وإنما سلوك المسالك الشرعية المتعددة لتحقيق مراد الشارع ومنح الاعتبار للخيارات النبوية الرشيدة في التعامل مع الواقع.

٧ ـ صلاحية الفتوى في واقع معين لا تعني بالضرورة صلاحيتها في واقع مغاير.

القواعد الأصولية الضابطة لتنزيل الأحكام الشرعية على أرض الواقع[١]:

١ ـ ارتباط تنزيل الحكم الشرعي باستيعاب الواقع بكل تفصيلاته المعقدة.

٢ ـ ارتباط تنزيل الأحكام الشرعية على الواقع بتحقيق المصالح ودرء المفاسد والترجيح والموازنة بينها عند التعارض والتزاحم.

٣ ـ وجوب رعاية المآلات عند النظر لتنزيل الأحكام الشرعية على الواقع.

٤ ـ وجوب رعاية توفر القدرة والاستطاعة على القيام بالحكم الشرعي عند النظر في تنزيل الحكم علي الواقع.

٥ ـ وجوب النظر في مدى حالة الضرورة عند تنزيل الحكم الشرعي على الواقع.

٦ ـ تنزيل الأحكام الشرعية على الواقع من اختصاص العلماء.

المضمون الثاني عشر: رؤية نقدية لأفكار وممارسات تنظيم القاعدة على المستوى الفقهي.

وكان من مستلزمات تزامن مراجعات الجماعة الإسلامية مع تصاعد عمليات تنظيم القاعدة المسلحة ٢٠٠١ وما وقع من التباس أوهم تحالف الجماعة مع التنظيم قبلها ١٩٩٨ أن اضطرت الجماعة لتوضح مدى خلافها مع أفكار التنظيم التأسيسية حيث كان الخلاف سابقًا، وعلى عدة مستويات، فالخلافات المنهجية عديدة كما الخلاف حول تحديد أدوات التعامل المشروعة مع الواقع، والخلاف حول تنزيل العديد من أحكام الجهاد، كما كان الخلاف حاضرًا حول الفتاوى المتعلقة بالقتل على الجنسية، كما الخلاف على مستوى الالتزام بالعهد والوفاء

(١) إستراتيجية وتفجيرات القاعدة الأخطاء والأخطار ـ د. عصام دربالة ـ مكتبة العبيكان ـ ٢٠٠٢.

بالبيعة فيما كان بينهم وبين حكومة طالبان... ويمكن إجمال الخلاف مع تنظيم القاعدة في النقاط التالية[١]:

أولًا: اعتباره الجهاد غاية وليس مجرد وسيلة، بل واعتباره غاية لذاته بغض النظر عن النتائج أو المصالح التي يحققها، فلا عبرة بمراعاة المصالح والمفاسد.

ثانيًا: الخلاف حول اعتبار الجهاد هو الخيار الوحيد في التعامل مع الواقع المعاش.

ثالثًا: قصر معنى الجهاد على مجالدة الأعداء في ميادين القتال، ورفض اتساع مفهوم الجهاد ليشمل بجوار القتال كافة الميادين الأخرى السياسية، والفكرية، والاقتصادية، والتكنولوجية، والاجتماعية، إلى غير ذلك.

رابعًا: تبني أقوال مخالفة لإجماع العلماء أو للقول الراجح من بين أقوالهم، مثل: إجازة قصد النساء والأطفال من غير المسلمين بالقتل، وإجازة قتل المدنيين غير المسلمين حتى لو لم ينتصبوا للقتال.

خامسًا: إجازة القتل على الجنسية.

سادسًا: انتهاك الأمان الذي توفره تأشيرة الدخول لبلاد غير المسلمين واستغلالها لتنفيذ عمليات مسلحة تعرّض المدنيين للخطر.

سابعًا: الحكم بردة الطوائف الممتنعة عن شريعة من شرائع الإسلام على التعيين.

ثامنًا: الخطأ الفادح في تنزيل الأحكام المتعلقة بالخلفاء والأئمة الممكنين على قادة التنظيمات برغم الفارق الشاسع بين الحالين من حيث توافر الدولة، والقوة، والشرعية، وعموم طاعة المسلمين.

---

(١) إستراتيجية وتفجيرات القاعدة الأخطاء والأخطار ـ د. عصام دربالة ـ مكتبة العبيكان ـ ٢٠٠٢.

تاسعًا: توصيف ديار المسلمين بأنها ديار ردة على أساس أنَّ أهلها قد ارتدوا عن الإسلام جملة بملابستهم للشرك أو رضاهم بالحكم بغير ما أنزل الله.

عاشرًا: تسويغ التفجيرات العشوائية ولو أدت لقتل مسلمين؛ استنادًا لجواز رمي الترس المسلم الذي اتخذه المحارب درعًا بشريًا يحتمي به.

حادي عشر: قولهم بأخذ الجزية من أهل الكتاب في المناطق التي تتحقق لهم فيها السيطرة، وجواز قتلهم قبل ذلك على أساس أنهم حربيون.

وعلى هذا فقد توجه أصحاب المراجعات بنصيحة رأوها واجبة لقادة تنظيم القاعدة[١]، كما ناشدوهم بشكل خاص بمراجعة إستراتيجيتهم للعمليات المسلحة داخل المجتمعات الإسلامية؛ لوقوعها في العديد من المحاذير الشرعية[٢].

ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل أخذت الجماعة على عاتقها التحذير من أفكار وممارسات تنظيم الدولة (داعش)، وذلك في وقت مبكر كان فيه التنظيم محل جذب لآلاف الشباب حول العالم في ٢٠١٤ ـ ٢٠١٥، وعندما عمدت السلطات المصرية عام ٢٠١٨ إلى وضع الجماعة على لوائح الإرهاب، أكد قادتها التمسك بمبادرتهم لنبذ العنف أيًّا كانت الأوضاع والإجراءات، فلديهم التزام أخلاقي وشرعي ولن يحيدوا عن ذلك[٣].

---

(١) نصيحة واجبة لقادة تنظيم القاعدة ـ م. عاصم عبد الماجد ـ عضو مجلس شورى الجماعة الإسلامية ـ ٢٠٠٢.

(٢) البديل الثالث بين الاستبداد والاستسلام... عبود وطارق الزمر ـ الشروق المصرية ـ ١١ سبتمبر ٢٠٠٩.

(٣) مراجعات الجماعة الإسلامية بين منهج التقييم ونوازع الأيديولوجيا ـ أ. سمير العركي ـ معتقل سابق وعضو الهيئة العليا لحزب البناء والتنمية سابقًا ـ موقع المعهد المصري للدراسات ـ أبريل ٢٠٢٠.

المضمون الثالث عشر: رؤية الإسلام للعلاقات الدولية والتكامل والتعايش بين الحضارات.

قدمت مراجعات الجماعة الإسلامية رؤيتها ومفهومها للعلاقات الدولية والعلاقة بين الحضارات المختلفة، فالمشروع الإسلامي من وجهة نظرها لا يقوم على الصدام بين الدول، ولا داخل المجتمعات، وإنما يقوم على التعايش السلمي الآمن، والتدافع الحضاري المثمر، فالعلاقة بين الشعوب المختلفة والحضارات المتعددة هي علاقة تكامل وتعاون، وليست علاقة تنابز وصراع، وذلك إيمانًا بوحدة الجنس البشري من حيث أصله، ومن حيث ضرورة أن يتمتع العالم بالسلام والتعاون في تبادل وسائل النفع والتقدم، كما أن هذا التنوع في الثقافات والحضارات إنما هو ظاهرة صحية في المجتمع الدولي لإثراء التنوع والابتكار في ظل احترام الخصوصيات الحضارية والثقافية للأمم والشعوب.

«ففي قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا۟ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُوا۟ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ ٱللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴿٩١﴾ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّتِى نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنكَٰثًا تَتَّخِذُونَ أَيْمَٰنَكُمْ دَخَلًۢا بَيْنَكُمْ أَن تَكُونَ أُمَّةٌ هِىَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ۚ إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ ٱللَّهُ بِهِۦ ۚ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾[النحل: ٩١-٩٢]، يأمر القرآن بالوفاء بالعهد ويحض عليه بجعله في كفالة الله وتحت رقابته... كما يشبه الناقض للعهد تشبيهًا مزريًا تأباه النفوس السوية وتأنف منه الطبيعة الإنسانية،

وانظر: قادة بالجماعة الإسلامية المصرية: لن نحيد عن نبذ العنف ـ موقع بي بي سي العربي ـ ١٣ نوفمبر ٢٠١٨/ طارق الزمر: وصم الجماعة الإسلامية بالإرهاب مناف للعقل والمنطق ـ الجزيرة نت ـ ١١ نوفمبر ٢٠١٨/ يسألونك عن الإرهاب في زمن القهر والاستبداد؟ خالد الشريف ـ عربي ٢١ـ ٣ ديسمبر ٢٠١٨.

ويرفضه العقلاء، وذلك بتشبيهه بامرأة خرقاء كانت بمكة كلما غزلت شيئًا نقضته بعد إبرامه... كما يأمر بالوفاء بالعهد لغير المسلمين مهما كانت مصلحة النقض، فالوفاء واجب مع غير المسلمين وإن ظهرت قوة أخرى غيرهم، أقوى وأعز... قال مجاهد: كانوا يحالفون الحلفاء ـ أي قبل الإسلام ـ فيجدون أكثر منهم وأعز، فينقضون حلف هؤلاء، ويحالفون أولئك الذين هم أكثر وأعز، فنهوا عن ذلك... وهذا الأمر بالوفاء مع غير المسلمين إنما جعله الله تعالى اختبارًا للمسلمين وسوف يحاسبهم عليه يوم القيامة ﴿إِنَّمَا يَبْلُوكُمُ ٱللَّهُ بِهِۦ ۚ وَلَيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ مَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [النحل: ٩٢].

كما أكد البرنامج السياسي لحزب البناء والتنمية[1] الذي قامت الجماعة بتأسيسه بعد ثورة يناير على المبادئ التي تحدد أطر وملامح العلاقات الدولية كالتالي:

«أولًا... العلاقة بين الشعوب المختلفة والحضارات علاقة تكامل وتعاون وليست علاقة تنابذ وصراع، وذلك إيمانًا منَّا بوحدة الجنس البشري من حيث أصله، ومن حيث ضرورة أن يتمتع العالم بالسلام والتعاون في تبادل وسائل النفع والتقدم... ونؤمن أن هذا التنوع في الثقافات والحضارات إنما هو ظاهرة صحية في المجتمع الدولي لإثراء التنوع والابتكار، وليس للتنازع واحتكار الحقيقة.

ثانيًا: العلاقات الدولية ينبغي أن تقوم على العدل وحفظ الحقوق لا على السطوة والتسلط، والمنظمات الدولية ينبغي أن تكون حكمًا بين الجميع لحفظ هذه الحقوق، لا أن تستخدمها الدول العظمي في فرض سطوتها وإضفاء الشرعية على أعمالها، وعليه فإن المنظمات الدولية بصورتها الراهنة تحتاج إلى إصلاح يخرجها من تحت

(١) البرنامج السياسي لحزب البناء والتنمية ـ ٢٠١١.

سطوة القوى الكبرى ويجعلها قادرة على تحقيق التزاماتها تجاه المجتمع الدولي، وتنظيم علاقات الدول بما يحقق السلم العالمي والعدل بين أفراد المجتمع الدولي.

ثالثًا: الالتزام بالعهود والاتفاقات الدولية المبرمة باسم الدولة سابقًا أو لاحقًا هو أصل متفق عليه، وإنما تستمد هذه الاتفاقات والعهود مشروعيتها من توافقها مع مبادئ الدين وتحقيق مصالح شعبنا، وإقرار الشعب ممثلًا في برلمانه، وغياب أي من الشروط الثلاثة يسقط المشروعية عنها.

رابعًا: حقوق الإنسان والمواثيق الدولية المنظمة له ينبغي أن يكون لها مكانها في النظم والقوانين الداخلية مالم تتناقض مع شريعتنا وأعرافنا، والالتزام بها هو بعض من صور التناغم بين المجتمع الدولي والمجتمع الداخلي في حماية الفرد والحفاظ على حقوقه.

خامسًا: القواعد والقوانين التي وضعها المجتمع الدولي لتسوية النزاعات وإنهاء الحروب وحفظ السلم العالمي هي قواعد هامة ينبغي أن تتضافر القوى الدولية جميعًا في تفعيلها والحفاظ عليها، ووضع الحواجز أمام الدول العظمى حتى لا تتجاهلها؛ تحقيقًا لمصالحها على حساب الحق والعدل.

سادسًا: لكل دولة خصوصيتها الثقافية التي ينبغي أن تحترم، وأن تراعي المواثيق الدولية تلك الخصوصية في معاهداتها وقوانينها، ولا ينبغي محاولة فرض النموذج الغربي علي الحضارات المخالفة في الديانات والأعراف الاجتماعية، وإنما تكون تلك المعاهدات في المشتركات بين الأمم، على أن يترك لكل أمة ما يوافق أعرافها تتصرف في حدوده»[1].

---

(١) البرنامج السياسي لحزب البناء والتنمية. =

المضمون الرابع عشر: البدائل الإستراتيجية التي أوجبتها المراجعات بعيدًا عن العمل المسلح.

لم تقف المراجعات عند حدود النقد الذاتي والوقوف على الأخطاء، بل تعدته لتطرح بدائل سلمية من قلب المشروع الإسلامي وواقع المجتمع المصري «فلم تقتصر المراجعات على مجرد التأسيس الشرعي والمنهجي لمبادرة وقف العمل المسلح، وإنما تجاوزتها وأرست منهجًا جديدًا في التفكير، وأحيت فقه الواقع وفقه المآلات، وأعادت للجماعة حيويتها بالنقد الذاتي وربط الأحكام الشرعية بالواقع الذي تعمل فيه»[1]، كما عملت على تفعيل رؤيتها الجديدة برغم حالة الانسداد التي كانت تعاني منها البلاد آنذاك، ومن ذلك طرح تساؤل هام حول كيف يصبح الإصلاح السياسي بديلًا للصراع المسلح حيث:

«إن قضية الإصلاح السياسي يمكن أن تكون أساسًا لإعادة بناء الأمة وحمايتها من المخاطر التي تتعرض لها بلادنا في زمن العولمة والنظام الدولي الجديد، فلقد أصبحت قضية الإصلاح السياسي هي القاعدة المؤهلة للحفاظ على تماسك مجتمعاتنا، ومن ثم القدرة على مقاومة التحديات، كما أصبح الإصلاح السياسي

= وانظر: «مرحبًا أخي»... مبادرة مجتمعية للتعايش بين الحضارات والأمم ـ عربي ٢١ـ ٣ أبريل ٢٠١٩/ تدشين مبادرة «مرحبًا أخي» لحوار الحضارات ـ الأناضول ـ ٢ أبريل ٢٠١٩/ طارق الزمر أحد قيادات الحركة الإسلامية في مصر: السلطة الحالية تكاد تكون أفشل سلطة حكمت مصر ـ القدس العربي ـ ١٣ أبريل ٢٠١٩/ هذا فقهنا ـ الموقع الرسمي للدكتور طارق الزمر:
http://tarekalzomor. com/.

(١) أخطاء منهجية في ورقة المراجعات الفكرية وأمل المعتقلين في السجون ـ أ. عصمت الصاوي ـ معتقل سابق وعضو المكتب السياسي لحزب البناء والتنمية سابقًا ـ دراسة منشورة بموقع مركز حريات ـ أبريل ٢٠٢٠.

الذي يكفل وجود كل التيارات هو أساس يضمن إعادة بناء النظم والمجتمعات بما يجعلها أكثر استجابة لمتطلبات هذه المرحلة المهمة من تاريخ الأمة.

وعلى هذا فإنَّ الجميع مدعو اليوم للتكاتف والتلاحم والارتفاع إلى مستوى المسؤولية، لإنجاز مشروع الإصلاح السياسي الذي يمثل أهم أولويات المرحلة، والإصرار على إنجازه مهما كانت التضحيات، كما يجب التنبه إلى عدم إيكال ملف الإصلاح السياسي للقوى الدولية التي لا تريد من ورائه إلا تحقيق مصالحها وتطوير هيمنتها، كما يجب الحذر من القوى المحلية، التي لا تريد من ورائه إلا تكريس استبدادها واستمرار الفساد والنهب المنظم»[1].

ولهذا كان التأكيد على ضرورة «أن تكون الحقوق السياسية للتيار الإسلامي هي رأس حربة وجوده المعاصر، وذلك في إطار المنافسة على قيادة المجتمع التي توجبها عقيدة التوحيد، ويفرضها العمل على تحكيم شريعة الإسلام... كما أن هذه المنافسة تعبر عن امتلاك التيار الإسلامي لمشروع متكامل لتحرير الإنسان من العبودية لبني جنسه، ومن الاسترقاق لغيره... كما تعبر عن واجب إنقاذ البشرية من ويلات الصراع وتدمير الشعوب... كما أنها واجب لإنقاذ البلاد من تفاقم المشكلات الاقتصادية والعمل على تحقيق العدل الاجتماعي... كما أنها ضرورة لبناء إستراتيجيات تتعامل مع وضعية الأمة المتردية وطموحاتها المجمدة... كما أنها تهدف إلى تكريس حالة وبناء وعي بضرورة كسر الاحتكار العلماني للسلطة... كما أن المشاركة السياسية في إطار مشروع متكامل لمقاومة الانحراف وتصحيح المسار هي السبيل الوحيد لإيقاف وعرقلة حملات وعمليات تضليل الأمة،

(١) البديل الثالث بين الاستبداد والاستسلام... عبود وطارق الزمر ـ الشروق المصرية ـ ١٤ سبتمبر ٢٠٠٩.

وتزييف وعيها، وإبعادها عن مسيرتها الحقيقية ودورها الفاعل... كما أنها تعني تجاوز مرحلة التخندق والدفاع، التي خلفتها حقبة طويلة من الاضطهاد والاستعباد، إلى مرحلة التفاعل والمبادرة من خلال رؤية سياسية وبرنامج قادر على التعامل مع مشكلات المجتمع، والتفاعل مع هموم الناس وقضاياهم... كما يجب التنبيه على أن فتح الباب أمام ممارسة التيار الإسلامي للعمل السياسي، هو سبيل إيقاف دوامات العنف الدورية، وليس العكس كما يرى فلاسفة الاستبداد والطغيان... فضلًا عن أن الحريات السياسية بشكل عام، والمشاركة المجتمعية هي من أهم سبل إيقاف التدخل الأجنبي في بلادنا، ولاسيما وقد أصبحت أهم ذرائع تدخله هي حماية الحريات وحقوق الإنسان»[1].

كما جاء ذلك الطرح في إطار انتقادات لاذعة للنظام الحاكم ورفض وصايته على مسار الإصلاح السياسي: «فمسيرة الإصلاح السياسي في بلادنا لا تبشر بخير حتى الآن، ولا يمكنها وفق هذه المسيرة العرجاء أن تنجز أيًّا من طموحات الأمة ومتطلبات نهضتها، فمازال الالتفاف على نهج الإصلاح هو السائد، ومازال العمل على تكريس الاستبداد هو أسلوب الإصلاح المتبع! كما أن إرهاصات وملامح التغيير القائمة لاتزال مرتبطة بالضغوط الخارجية والمناخ الدولي الجديد الذي أنتجته تفجيرات سبتمبر، كما أنَّ الحجج التي تساق لتعطيل مسيرة الإصلاح ليست إلا ذرائع لا تعبر حقيقة عن مواقف أصحابها، ابتداءً من التذرع بالخصوصية الثقافية، ومرورًا بأولوية الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، وضرورة التدرج، انتهاءً بضرورة تسوية كل نزاعات المنطقة، وبالأخص الصراع العربي الإسرائيلي... فإذا كان الصراع مع إسرائيل قائمًا

(١) البديل الثالث بين الاستبداد والاستسلام... عبود وطارق الزمر- الشروق المصرية - ١٤ سبتمبر ٢٠٠٩.

إلى قيام الساعة، فيجب ألا ننتظر الإصلاح السياسي، قبل يوم القيامة! كما أن أخطر أساليب الالتفاف على عملية الإصلاح قد بدأت تتبلور في اتجاه واضح لإفساد الحياة السياسية، بفتح الباب على مصراعيه أمام استعمال المال السياسي، بعد تجويع القطاع الأكبر من الشعب وإذلاله، واستعمال البلطجة والتصويت الجماعي والتلاعب في كشوف الناخبين، فضلًا عن منع الناخبين المعارضين من الإدلاء بأصواتهم، وتسخير موارد الدولة لصالح الحزب الحاكم، وتكريس تقاليد سياسية غير صحيحة، وأساليب ممارسة غير صحية... كما قد جاءت التعديلات الدستورية الأخيرة[١] لتؤكد هذا المسار، وهو ما يلاحظ بوضوح في تعديلات المادة ٧٦ التي أغلقت الباب بقوة في وجه أي إصلاح سياسي، وفتحت بابًا واسعًا لتكريس الاستبداد واستمرار إنهاء عصر السياسة في مصر، وتعديلات المادة ٨٨ فتحت الباب للتلاعب بنتائج أي انتخابات مصرية... وهو ما تم بالفعل في انتخابات مجلس الشورى والمحليات، وتنتظره انتخابات مجلس الشعب ٢٠١٠م والانتخابات الرئاسية ٢٠١١م التي باغتتها ثورة يناير وتعديلات المادة ١٧٩ التي جعلت قضية مكافحة الإرهاب سيفًا مسلطًا على رقاب المجتمع وكل قواه الفاعلة، كما جعلت كل الحقوق والحريات الأساسية للأفراد تحت رحمة السلطة التنفيذية وإجراءاتها التعسفية وتعديلات المادة ٥ بند ٣ التي لم تخف الخوف الشديد من منافسة التيار الإسلامي انتخابيًا، فوضعت كل العراقيل أمام مشاركته السياسية، واستخدمت القمع الدستوري في مواجهته في سابقة خطيرة تفتح الباب واسعًا أمام كل الاحتمالات، وتجعل مصير البلاد ومستقبله في خطر شديد»[٢].

---

(١) ٢٠٠٥ و٢٠٠٧.

(٢) البديل الثالث بين الاستبداد والاستسلام... عبود وطارق الزمر- الشروق المصرية - ١٤ سبتمبر ٢٠٠٩.

كما أكدت المراجعات على: «أن توسيع مجال الدعوة في هذا العصر، قد أصبح هو التحدي الحقيقي الذي يجب أن تطرحه الصحوة الإسلامية، وذلك في ظل تصاعد طوفان العولمة الثقافية الطاغي... والذي لم يسلم منه بيت... وفى ظل سيادة المنطق المادي الإلحادي الذي شوه نفسية الإنسان ودمَّر مكوناتها الرئيسية... فضلًا عن اتساع رقعة الظلم السياسي والاجتماعي، التي تجعل الإنسان في أقرب موقع من فطرته»[١].

كما دعت المراجعات الحركات الإسلامية «لبناء وصياغة نظرية عامة لحركة التيار الإسلامي والصحوة الإسلامية المعاصرة، في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ الأمة، وذلك في ضوء دراسة مستوعبة لمجمل أداء التيار على مدى الثمانين عامًا الماضية، فلم يعد من المنطقي التعامل بالقطعة! مع قضية من أعقد وأخطر قضايا التنظير السياسي والنظرية المأمولة هي النظرية التي تضع الأهداف بدقة، وتحدد الأساليب والوسائل باحتراف، وترتب الأولويات بصورة تضع حدًّا لفوضى الأداء، وتبدع حلولًا للمشكلات والمعضلات المعاصرة، وتنتج تصورًا للتشكيلات والتنظيمات اللازمة لإنجاز الواجبات... ودعتها لإعادة النظر في مشاريعها وخططها العملية، والارتفاع إلى مستوى المسؤولية الملقاة على عاتقها، كحركات مجددة لدعوة الإسلام، داعية لإصلاح العالم، وذلك في ضوء قراءة متعمقة للفقه السياسي الإسلامي، ونظرات مستوعبة للتحولات الكبرى التي يشهدها واقعنا المعاصر، على جميع المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

كما أكدت على أهمية إعادة صياغة مشروع النهضة الإسلامية المرجوة، في

---

(١) البديل الثالث بين الاستبداد والاستسلام... عبود وطارق الزمر- الشروق المصرية - ١١سبتمبر ٢٠٠٩.

ضوء الواقع الجديد الذي شهد تغييرات جذرية وحاسمة على كل الأصعدة، مع التأكيد على أن استيعاب وهضم الواقع الدولي الجديد، قد أصبح مدخلًا رئيسيًّا للتعامل مع الخريطة السياسية المعاصرة، كما يجب التنبه إلى أنه إذا كانت الصحوة الإسلامية قد أنجزت قدرًا غير يسير من أهدافها خلال القرن العشرين فإنَّ أهدافًا أهم لاتزال تنتظرها على أعتاب القرن الحادي والعشرين...

ونبهت لوجوب بناء تصور شامل يحدد طبيعة العلاقة مع الحضارة الغربية، الحضارة الغالبة، وأسلوب التعامل مع كل معطياتها وإنجازاتها وإفرازاتها المعاصرة، ولاسيما ما يمثل تحديًا للنهضة الإسلامية المنشودة، ومعوقًا لحضور الأمة الإسلامية وفاعليتها... كما رأت وجوب إعادة الاعتبار لعلماء الأمة، والعمل على أن يكونوا في مواقع الريادة، فهم ورثة الأنبياء، وأولى الناس بترشيد وتسديد وتصويب مسارات الصحوة واتجاهاتها.

كما ينبغي الارتفاع إلى مستوى التحديات الخارجية التي تحاصر أمتنا، وذلك بالعمل على تبني مناهج وأساليب عمل تحصن المجتمعات وتحميها، والحذر من الاستجابة للمعارك الهامشية والمفتعلة، حتى لا تستدرج الصحوة بعيدًا عن أهدافها الرئيسة... ولابد من الدراسة العلمية الوافية للتطبيقات الإسلامية المعاصرة على مستوى الدولة، في باكستان وماليزيا وإيران والسودان وأفغانستان وتركيا والصومال ونيجيريا وإندونيسيا، والوقوف على نقاط القوة والضعف فيها، وذلك في إطار بناء نموذج للدولة الإسلامية المعاصرة، القادرة على التعامل مع المعطيات الجديدة، والتحولات الحاسمة في تاريخ العالم...

ودعت لبناء تصور جديد للعلاقة بين التيار الإسلامي والسلطات الحاكمة

في العالم العربي والإسلامي، وذلك في ضوء الواقع الجديد، وعلى أساس فقه المصالح وقواعد الضرورة... والتأكيد على ضرورة التفاعل الإسلامي مع معطيات الواقع المعاصر، وذلك بتبني أساليب ووسائل قادرة على تحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح والأهداف الإسلامية العليا، وهو ما يقتضي أسلوب العمل المؤسسي: الدعوي والتعليمي والتربوي والسياسي والاجتماعي، كما لابد من التأهُّل للتعامل مع ظاهرة المنظمات غير الحكومية، التي يتنامى دورها في العالم والاستفادة من قواعد عملها التي تجاوزت حدود الدولة القطرية، التي تترسخ في ظل التحولات الدولية الجارفة...

كما يجب التعاطي الإيجابي مع ثورة الاتصالات العالمية، التي توفر مناخًا أنسب لتبليغ القول، وتوصيل حجة الإسلام، فلم تعد الفضائيات والإنترنت حكرًا على نشر المادية والإباحية، بل يمكن توظيفها للدفاع عن الإسلام وقضاياه، ونشر الفضيلة والذود عنها... كما ينبغي صياغة خطاب إسلامي معاصر، يتوجه للعالم من حولنا: يزيل الشبهات التي تتردد اليوم بقوة حول الإسلام، ويحذر العالم من استمرار تحكم الفلسفات المادية والعلمانية، التي تؤذن بدمار شامل... وبناء خطاب إسلامي وقائي، ردًّا على الحرب الاستباقية أو الوقائية الموجهة للعالم الإسلامي، والعمل على كشف حجم الزيف والعدوان والعنصرية في تلك الحرب، وعدم الاستسلام لمخططات تغيير المناهج في التعليم والإعلام والثقافة، فضلًا عن إعادة بناء النظم السياسية وفق رؤية الغرب العلمانية... والعمل الجاد على معالجة ظواهر الغلو وإفرازاتها على الساحة الإسلامية، من خلال قواعد الفقه الإسلامي الأصيل، وتنمية الوعي بفقه الواقع، والتأكيد على أن أخطاء وتجاوزات الآخرين، لا تبرر تجاوز الفقه الصحيح في التعامل معهم...

وقد أصبح من أهم الظواهر التي تؤرق المخططين لمستقبل التيار الإسلامي: تنامي الوعي العقيدي وتقزم الوعي السياسي، وهو ما ينعكس سلبًا على الممارسات الإسلامية داخل مجتمعاتنا أو في التعامل مع الآخر العقيدي... وعلى ذلك فيجب العمل على بناء جسور للتفاهم والتكامل مع جميع القوى السياسية، في إطار حماية مجتمعاتنا من الاختراقات الخارجية، وتجفيف منابع الاستبداد والقضاء على الفساد، فذلك هو السبيل الواجب لإخراج شعوبنا من مستنقع الإذلال والقهر والتجويع والفقر... وكذلك العمل على تفعيل الخطاب الإسلامي الجماهيري، الذي يخرج الجماهير من سلبيتها؛ كي تشارك وتخوض معاركها المصيرية، فالتيار الإسلامي ليس بديلًا عن الجماهير، وإنما هو طليعة لها... ولذا فإنَّ التفاعل النشط مع الحركات والاتجاهات العالمية المناهضة (للعولمة) و(القطبية الأحادية)، في إطار بناء عالم أفضل تسوده العدالة، والعمل على إنقاذ الشعوب المستضعفة من المظالم المتوقعة في ظلهما، وذلك في إطار قواعد الفقه الإسلامي المستقرة، سيكون من أهم واجبات الوقت»[١].

كما تم التوسع في التأسيس الفقهي للآليات السلمية العديدة التي يمكن أن تكون بديلًا للعمل المسلح، مثل الأنشطة الجماهيرية، والاحتجاج السلمي، والمشاركة السياسية، والتحالف والتوافق السياسي، والعصيان المدني[٢].

وفي إطار العمل على انتزاع الحقوق التي توجبها مبادرة وقف العنف سعى

---

(١) البديل الثالث بين الاستبداد والاستسلام... عبود وطارق الزمر- الشروق المصرية ـ ١١سبتمبر ٢٠٠٩.

(٢) أهداف ومجالات السلطة ونطاق الحريات العامة ـ رسالة دكتوراة بجامعة القاهرة غير منشورة ـ د. طارق الزمر ـ فبراير ٢٠٠٦.

عبود الزمر للترشح لرئاسة الجمهورية في أول انتخابات تنافسية عام ٢٠٠٥ ـ وإن كانت شكلية ـ وأعلن برنامجه الرئاسي من داخل محبسه متحديًا السلطات الواسعة للرئيس الديكتاتور حسني مبارك[١]، كما لم يعدم برنامجه موادًا تؤكد على التمسك

(١) «فتح باب التعديل الدستوري والنظر في متطلبات التغيير التي يحتاجها المجتمع المعاصر وبما لا يخل بالمبادئ العامة للدستور، كمبدأ العدل والمساواة والحرية وتكافؤ الفرص... إدارة شؤون البلاد من خلال نظام برلماني منتخب يمثل السلطة التشريعية وحكومة تفويض مسؤولة أمام البرلمان وسلطة قضائية مستقلة... إلغاء النظام الضريبي الحالي الذي أرهق كاهل المواطن وإقرار نظام جمع الزكاة وصرفها في الوجوه المقررة لها شرعًا.. إلغاء حالة الطوارئ والإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين، وإلغاء الإحالة إلى المحاكمات العسكرية، ووقف العمل بكافة القوانين الاستثنائية وسيئة السمعة، وتعويض المتضررين عما لحق بهم من أضرار... إطلاق حرية تشكيل الأحزاب السياسية وحل لجنة الأحزاب التي تعتبر عائقًا أمام حركة الإصلاح، فلا سلطان لأحد على ذلك سوى القضاء المختص... السماح للأحزاب بعقد المؤتمرات والندوات العامة بحرية كاملة دون إذن مسبق، بل تخطر الجهات الأمنية في المحافظة قبل موعد العقد بيوم واحد على الأقل؛ لاتخاذ إجراءات تأمين المواطنين والمحافظة على سلامتهم... حرية إصدار الصحف والمجلات سواء حزبية أو مستقلة، وإبداء الرأي بها، وإلغاء مبدأ حبس الصحفي في مخالفات النشر، والاكتفاء بعقوبة التعويض والالتزام بتصحيح الخبر على نفقة الجريدة طبقًا للنص الذي تصدره المحكمة... نقل تبعية الإدارة العامة للانتخابات بوزارة الداخلية إلى المجلس الأعلى للقضاء الذي يتولى الإشراف على العملية الانتخابية بالكامل وحتى إعلان النتيجة... حظر استخدام إمكانيات الدولة لصالح أي حزب في العملية الانتخابية، ويعاقب بالعزل من وظيفته والغرامة المساوية لحجم الاستغلال كل من يخالف ذلك... فتح الطريق أمام جيش العاطلين للعمل في الوظائف المؤقتة التي تعود عليهم بالنفع بدلًا من القعود في طابور الانتظار، وكذلك التنسيق مع الدول العربية والإسلامية في العالم بقبول توظيف ما أمكن منهم وصرف إعانات لمن تنعدم فرص العمل أمامهم من حصيلة الزكاة والصدقات... نقل تبعية السجون إلى وزارة العدل على أن يقتصر دور وزارة الداخلية على التأمين والحراسة الخارجية بعيدًا عن التعامل الذي يشوبه روح الانتقام». ـ البرنامج الرئاسي لعبود الزمر ـ المصريون ـ ٢٠٠٥ ـ قصة كفاح ـ أم الهيثم زوجة عبود الزمر ـ الغرباء ـ ٢٠١٩.

بالهوية والمشروع الإسلامي وإن كان ذلك وفق الرؤية الجديدة[١].

واستمر العمل على انتزاع الحقوق السياسية للتنظيم، بل وسائر التنظيمات والأحزاب السياسية والدفاع عن حقوق المجتمع حتى الأسابيع الأخيرة قبل ثورة يناير برغم تكلفة ذلك الباهظة[٢].

---

(١) «تفعيل المادة الثانية من الدستور الخاصة بالشريعة الإسلامية، ووقف العمل بكافة القوانين واللوائح التي تتعارض معها، وعدم السماح بأي تشريع جديد يصدر على خلاف مقتضاها... ووقف العمل بالنظام الربوي في البنوك، واعتماد مبدأ المشاركة في المشروعات، وفتح باب القروض بلا فوائد للمحتاجين (كالراغبين في الزواج ـ الجوانح ـ تزويج الأبناء)... تقوية الروابط الأسرية والنهوض بالمستوى الأخلاقي والقيمي داخل المجتمع، والحث على احترام الكبير والعطف على الصغير، وحفظ حقوق الجار والتعاون على البر والتقوى والتصدي لأي خروج على الآداب العامة... صياغة خطاب إسلامي معاصر يعبر عن حقيقة ديننا كمنهج شامل للحياة، ويبرز حيوية الفقه الإسلامي في التفاعل مع المتغيرات والمستجدات دون إخلال بالأصول والثوابت... قبول أموال الزكاة والتبرعات من مسلمي العالم وإنفاقها في الوجوه المحددة لها كحل مشكلات توظيف الشباب، وتزويج غير القادرين، ومساعدة الفقراء والمسنين والمرضى المزمنين وغيرهم من ذوي الاحتياجات الخاصة... تنظيم الحركة السياحية وفق ضوابط مُحكمة، فلا يصح أن يكون الفساد الأخلاقي هو السائد في الوفود السياحية مهما كان العائد، وكفانا عبرة ما جرى في كارثة تسونامي فهي عقوبة قدرية بلا شك وإنذار من الله تعالى للكافة... إلغاء التراخيص الممنوحة لكل محلات الخمور في البلاد وتحويل أنشطتها، إذ إن الخمر أم الكبائر فلا يصح منا أن نتاجر في المحرمات مهما كانت المكاسب المادية من ورائها؛ لأن العاقبة ستكون وخيمة». البرنامج الرئاسي لعبود الزمر ـ المصريون ـ ٢٠٠٥ ـ قصة كفاح ـ أم الهيثم زوجة عبود الزمر ـ الغرباء ـ ٢٠١٩.

(٢) مبادرة عبود الزمر لكافة قوى المعارضة: معًا من أجل الإصلاح... «معًا... لمدة عام واحد»، وذلك قبيل ثورة يناير بشهور قليلة ـ قصة كفاح ـ أم الهيثم الزمر ـ دار الغرباء ـ إسطنبول ص ١٣٦ ـ ١٣٧:

١ ـ تشكيل جمعية عمومية من طوائف المجتمع المختلفة لوضع دستور جديد للبلاد يعلي كلمة الله، ويحقق العدل والمساواة وتكافؤ الفرص وإطلاق الحريات، ويعرض الدستور على =

= الشعب للإقرار.

٢ ـ حل مجلس الشعب والشورى والمجالس المحلية، حيث شهدت انتخابات ٢٠١٠م تزويرًا من الحزب الحاكم جاء بعضوية من لا يستحق المقاعد النيابية أو المحلية.

٣ ـ إقالة الحكومة الراهنة، وتشكيل حكومة تفويض محايدة من الكفاءات الوطنية المشهود لها بالنزاهة لتولي الإدارة المؤقتة لمدة عام واحد.

٤ ـ إعلان استقلال القضاء التام، ووقف العمل بكافة القوانين التي صدرت في الآونة الأخيرة وقيدت حركة العمل العام والأنشطة المختلفة، والتي أطلق عليها (قوانين التفصيل).

٥ ـ إلغاء لجنة الأحزاب السياسية، ورفع القيود عن كافة الممارسات السياسية وحرية تشكيل الأحزاب السياسية.

٦ ـ إلغاء العمل بقانون الطوارئ، وإطلاق سراح المعتقلين والعفو الشامل عن المسجونين السياسيين، حتى يتمتع الجميع بأحقية الترشيح لكافة المناصب والمجالس النيابية المختلفة، مثل قيادات الإخوان المسلمين، والأساتذة مجدي حسين، وأيمن نور ممن سبق عليهم الحكم في قضايا.

٧ ـ الترتيب لانتخابات جديدة للمجالس النيابية والمحلية، يشرف عليها القضاء، مع فتح باب الرقابة المحلية أمام جمعيات حقوق الإنسان، ولا مانع من وجود مراقبين من المنظمات الدولية؛ للاطمئنان على مدى شفافية النظام الجديد في إتمام العملية الانتخابية.

٨ ـ يشكل رئيس الجمهورية مجلسًا استشاريًا من السادة رؤساء الأحزاب السياسية، وممثلين عن التيار الإسلامي والأقباط، وعدد من قادة الرأي والمفكرين في حدود ٥٠ ـ ٦٠ شخصية إجمالي المجلس؛ ليجتمع بهم في مقرِّ الرئاسة مرة واحدة أسبوعيًا؛ ليستمع إلى وجهات النظر والمقترحات، على أن يقوم رئيسُ الوزراء بعرض إنجازات الحكومة في جلسة متابعة شهرية يحضرها المجلس الاستشاري.

٩ ـ إدارة البلاد من خلال اختصاصات رئاسة الجمهورية وحكومة التفويض المحايدة التي تلبي حاجات المجتمع في المجالات المختلفة، وتتصدى لحل المشكلات بحرية تامة، مع مراعاة الصالح العام للمواطنين، والحفاظ على العهود والمواثيق الدولية، واستقلال القرار السياسي =

ولم يقف حديث المراجعات عند هذا الحد بل توقعت ثورة وشيكة مبررة ـ وذلك قبل ثورة يناير بعام واحد ـ وذلك حال استمرار سياسات النظام الاستبدادية حيث: «إن إغلاق منافذ التعبير السياسي، فضلًا عن احتكار السياسة بشكل عام، جعل المجتمع في حالة تهميش قصوى قابلة للثورة في كل لحظة، ولهذا فقد تمحور دور الحكومات حول العمل على تفريغ أو تأجيل هذه الثورات، وهذه الوضعية تعد من العوامل المهمة التي تؤهل أي تيار سياسي للثورة، حيث لا يسمح له بغير ذلك في ظل مناخ عام يتجه نحو ذلك»[1].

أهم إصداراتها:

مبادرة وقف العنف.. رؤية شرعية ونظرة واقعية.

حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين.

تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء.

النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم المحتسبين.

إستراتيجية وتفجيرات القاعدة... الأخطاء والأخطار.

نصيحة واجبة لقادة القاعدة.

= ومكانة مصر.

١٠ ـ تنتهي كافة الإجراءات قبل مرور عام، ويقدم الرئيس استقالته ويفتح الباب أمام انتخابات رئاسية جديدة في ضوء قواعد الدستور الجديد، الذي سيزيل العقبات والعراقيل التي سبق وضعها في طريق هذه الممارسة.

(١) البديل الثالث بين الاستبداد والاستسلام... عبود وطارق الزمر، الشروق المصرية، ١١سبتمبر ٢٠٠٩.

الإسلام وتهذيب الحروب.

حتمية المواجهة وفقه النتائج.

لا للتفجير... البوابة الرسمية للجماعة الإسلامية في ١٣/ ٨/ ٢٠١٤ م.

تدمير البنية جهاد مشروع أم إفساد ممنوع؟ البوابة الرسمية للجماعة الإسلامية في ١٣/ ٨/ ٢٠١٤ م.

أهم نتائجها:

١ ـ نجاح الجماعة الإسلامية في السيطرة على كافة قواعدها التنظيمية ووقف كل العمليات المسلحة.

٢ ـ استعادة الأمن وعودته للشارع المصري والذي كان مفتقدًا لفترات طويلة، كما تمَّ تأمين الاستقرار الذي كان مهددًا إلى حد كبير.

٣ ـ إعادة صياغة المنهج الفكري للجماعة بما يعصمها من اللجوء للصدام المسلح مرة أخرى.

٤ ـ الإفراج عن الغالبية العظمى من كوادر الجماعة وإن تم ذلك على مراحل زمنية طويلة نسبيًا.

٥ ـ علمًا بأنه لم يتم السماح للجماعة بأي شكل من أشكال التواجد على غير المتوقع... وهو ما شكك قواعد التنظيم في نوايا النظام تجاه المراجعات، ومع ذلك فقد حافظت الجماعة على تمسكها بمراجعاتها؛ لأنها تراها التزامًا دينيًا وأخلاقيًا تجاه المجتمع، بغض النظر عن سلوك السلطة.

٦ ـ كانت النتيجة والثمرة الأهم للمراجعات هي تأهل الجماعة وكافة كوادرها

لمرحلة ما بعد ثورة يناير، حيث تحطم وانهيار كل قيود الاستبداد والانفتاح غير المسبوق على كافة الأنشطة والممارسات السياسية والاجتماعية.

٧ ـ كما أسهمت المراجعات أيضًا بشكل غير مباشر في توفير البيئة اللازمة لثورة يناير، حيث إن توقف عمليات العنف كشف ظهر النظام الذي كان يحتمي بترسانة القوانين الاستثنائية وقوانين مكافحة الإرهاب، وهو ما جعل فتح المجال العام ضرورة ملحة، فتصاعدت موجات المطالبة بالحريات العامة، ولم يعد هناك مبرر للقوانين والإجراءات الاستثنائية، كما بدأ الحراك يدب في الشارع حتى بلغ أشده في يناير ٢٠١١.

المراجعات وتحدي الاختبار العملي بعد ثورة يناير.

وعندما اندلعت ثورة يناير، لم تتردد الجماعة الإسلامية في المشاركة، فهي الثورة الشعبية السلمية التي تلبي طموحاتها وتعبر عن أحلامها في التغيير منذ السبعينات، ولما سقط الطاغية وانهار النظام الأمني، وأصبح الطريق مفتوحًا أمامها لتتراجع عن مراجعاتها، ولو من باب الثأر أو القصاص من القيادات الأمنية، التي باشرت تعذيبها والتنكيل بكوادرها وأفرادها، لم تفعل، بل وقف شبابها في الميادين يدافع عن سلمية الثورة... كما رفض بعض قادتها الذين كانوا لايزالون بالسجون الاستجابة لمخطط الفوضى الذي كانت تديره الدولة العميقة، ولم يهربوا برغم أن ضباط السجون قد فتحوا أبوابها أمامهم وأوحوا إليهم بالمغادرة دون عائق[1]، ولو كان هناك أي شكوك لدى أجهزة الدولة بعد الثورة في توجه الجماعة الإسلامية

(١) وجدي يدلي بشهادته في قضية الهروب من وادي النطرون ـ أخبار اليوم ـ ٨ يونيو ٢٠١٣، ننشر الشهادات السرية لضباط أمن الدولة عن واقعة اقتحام سجون «وادي النطرون» ـ النهار ـ ٨ يونيو ٢٠١٣.

السلمي لما لجأ إليها رئيس الوزراء كمال الجنزوري طالبًا مساعدتها في تأمين أول انتخابات حرّة تشهدها البلاد[١].

كما كان للمراجعات دور كبير في تأهيل الجماعة وكوادرها في التعامل مع هذا الظرف الجدي فجعلتها تتعامل بشكل حيوي مع تحولات ما بعد ثورة يناير، حيث سارعت بتأسيس حزب سياسي «البناء والتنمية»، وعملت على إنشاء جمعيات أهلية لتكون أنشطتها بالكامل في النور وتحت مظلة الدستور والقانون، وهو الشكل الذي حرمت منه الحركات الإسلامية وكل مظاهر النشاط الإسلامي على مدى عقود، وكان من أهم أسباب الصدام بينها وبين الدولة.

وكان نشاط «حزب البناء والتنمية» الذي استطاع أن يكون شريكًا رئيسًا في برلمان الثورة (١٦ عضوًا من واقع تأييد ما يقرب من ٤ مليون ناخب) لافتًا، وكانت مبادراته السياسية والوطنية محلًا لدهشة الأطراف التي لم تكن تتصور أن تتم هذه الانتقالة الكبرى من خندق الصدام والمواجهة إلى ساحات الحوار الوطني والمواءمات السياسية.

وقد أطلق الحزب خلال فترة ممارسته السياسية ـ القصيرة نسبيًا ـ عدَّةَ مبادرات، وقام بالعديد من الأدوار والمشاركات التي دشنت الإستراتيجية الجديدة، كما كان لها دور مهم في تخفيض حالة الاحتقان التي سادت الساحة السياسية المصرية، كما أكدت قدرة الحزب على التعاطي السياسي مع مشكلات المجتمع، بل ومعضلاته الرئيسة، ومن ذلك:

---

(١) الجنزوري يلتقي قادة «الإسلامية» ويطلب مساعدتهم في تأمين الانتخابات ـ اليوم السابع ٢٨ نوفمبر ٢٠١١.

١ ـ تنازل الحزب عن مقاعده في الجمعية التأسيسية للدستور لصالح القوى الليبرالية، وذلك كي تتوزع المقاعد بالتساوي بين الإسلاميين وغيرهم، ويتم الوصول من خلال ذلك لدستور توافقي يرضي جميع الأطراف السياسية، ويلبي طموحات ثورة يناير، كما كان هذا التنازل في إطار الإدراك المتنامي لمخطط الثورة المضادة، حيث تفويت الفرصة على المجلس العسكري الذي هدد بحل التأسيسية إذا لم تتوافق مكوناتها، في الوقت الذي أصدر تشريعًا يتيح له تعيين تأسيسية بديلة، فيما يمكن اعتباره مشروعًا مجهزًا للانقلاب على ثورة يناير، من بين سيناريوهات عديدة كان يجري العمل عليها على قدم وساق.

٢ ـ تنازل الحزب عن حصته في مناصب البرلمان لصالح التوفيق بين القوى المختلفة، ولكي يتفرغ البرلمان لإنجاز مهامه التي كانت ملحة؛ لتحقيق الاستقرار، واستكمال أهداف ثورة يناير... كما قدم مشروع قانون للعفو عن الجرائم السياسية خلال حكم مبارك، كان يمكنه أن يحاصر بعض مخططات الثورة المضادة التي كانت تستهدف هندسة الساحة السياسية على مقاسها باستبعاد المعارضين السياسيين الذين أدانهم نظام مبارك وهم كثيرون[١].

٣ ـ الإعلان عن الاستعداد للتنازل عن حصة الحزب بالكامل (١٢ مقعدًا) ضمن تعيينات رئيس الجمهورية لأعضاء مجلس الشورى، وذلك لصالح القوى غير الإسلامية من الشباب والأقباط والمرأة، حتى يكون الجميع ممثلًا في أهم مرحلة من مراحل استكمال الثورة، وذلك بعد أن أصبح مجلس الشورى هو المجلس التشريعي الوحيد بعد حل مجلس الشعب.

---

(١) «تشريعية الشعب» توافق على قانون للعفو عن الجرائم السياسية خلال حكم مبارك ـ المصري اليوم ـ ١٨ أبريل ٢٠١٢.

٤ ـ المشاركة الفاعلة في إعادة بناء مصر الثورة، وخاصة فيما يتعلق بالتنمية المجتمعية ومشكلة الفقر ومشكلات المناطق المهمشة (سيناء والصعيد ومطروح والنوبة والوادي الجديد والصعيد) عبر المشاريع التي قدمها القيادي بالحزب ومستشار رئيس الجمهورية للتنمية المجتمعية أحمد عمران[١].

٥ ـ كما قدم أسامة رشدي القيادي بالحزب مشروعًا كاملًا للعدالة الانتقالية عبر المجلس القومي لحقوق الإنسان في فبراير ٢٠١٣، يوم أن كانت العدالة الانتقالية مدخلًا رئيسًا لاستكمال الثورة والانتقال الديمقراطي، لكن بطبيعة الحال تمت عرقلته حتى وقع الانقلاب العسكري[٢].

٦ ـ رعاية الحزب لتشكيل ائتلاف يهدف للضغط من أجل تطهير القضاء، الذي أصبح واضحًا أنه يتربص بالثورة، وسعيه الحثيث للضغط على النائب العام للاستقالة حتى يعطي الفرصة لنائب عام جديد يعمل وفق مقتضيات الثورة، فلم

---

(١) مستشار الرئيس للتنمية المجتمعية يطرح مبادرة لربط مشروعات التنمية في سيناء والصعيد والنوبة ومطروح والوادي الجديد... ويدعو لتمصير التجارب الدولية الناجحة... الريف به ٨٠٪ من احتمالات الفقر ـ اليوم السابع ١٠ يناير ٢٠١٣. عمران: مشروعات عاجلة وسريعة لتنمية سيناء ـ أخبار اليوم ـ ١٣ يناير ٢٠١٣. مستشار الرئيس للتنمية المجتمعية: الرئاسة تولي سيناء اهتمامًا كبيرًا ـ الفجر ـ ٣١ يناير ٢٠١٣، مستشار مرسي: خريطة للفقر والعشوائيات بمصر ـ الأناضول، نقيب المعلمين يناقش مع مستشار الرئيس تجهيزات المؤتمر القومي لمحو الأمية ـ صدى البلد ـ ٢٠ فبراير ٢٠١٣، علمًا بأن د. أحمد عمران شغل منصب نائب رئيس حزب البناء والتنمية.

(٢) العدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية ـ المعهد المصري ـ د. أسامة رشدي ـ ٢ أبريل ٢٠١٦، الباحث المصري أسامة رشدي للرأي العام: مسار العدالة الانتقالية انتكس بعد الانقلاب ـ الرأي العام التونسية ـ د. أسامة رشدي القيادي السابق بحزب البناء والتنمية والعضو السابق بالمجلس القومي لحقوق الإنسان ـ ٢٨ نوفمبر ٢٠١٩.

يكن مقبولًا أن تكون الأداة القانونية للثورة تنتمي للثورة المضادة[١].

٧ ـ استقالة عادل الخياط القيادي بالحزب بعد تعيينه محافظًا للأقصر في يونيو ٢٠١٣ من قبل الرئيس محمد مرسي، وذلك لرفع الحرج عن الرئيس بعد أن تعرض لهجوم شديد كانت تديره الثورة المضادة مستندة إلى أن التعيين يمثل محاصصة مع الشركاء الإسلاميين[٢].

٨ ـ قيام الحزب في فبراير ٢٠١٣ بحشد مليونية أمام جامعة القاهرة بعنوان «لا للعنف» تهدف لمحاصرة ظاهرة العنف السياسي التي كانت آخذة في النمو في الشارع المصري، والذي كان يعد أحد أهم أذرع الثورة المضادة، وقد قمت بدعوة كافة القيادات والرموز السياسية للمشاركة فيها[٣].

٩ ـ مبادرة الحزب للحوار الوطني لتجاوز الانقسامات السياسية فترة حكم د. مرسي في فبراير ٢٠١٣، حيث رأى الحزب أن استكمال الثورة لا يمكن تحقيقه دون هزيمة الاستقطاب السياسي وبناء قاعدة واسعة من التوافقات والشراكات السياسية[٤].

---

(١) ائتلاف جديد بمصر يهدف لتطهير القضاء ـ الجزيرة نت ـ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٢، طارق الزمر: ثورتنا لن تكتمل إلا بإقالة النائب العام ـ اليوم السابع ٣٠ أكتوبر ٢٠١٢، بوقفة احتجاجية لـ«الجماعة الإسلامية» للمطالبة بإقالة النائب العام ـ المصري اليوم ـ ٣٠ أكتوبر ٢٠١٢.

(٢) محافظ الأقصر... استقالة لإخماد فتنة ـ الجزيرة نت ـ ٢٥ يونيو ٢٠١٣.

(٣)) الإسلاميون يتجمعون أمام جامعة القاهرة للمشاركة في مليونية «ضد العنف» ـ المصري اليوم ـ ١٥ فبراير ٢٠١٣.

(٤) الرئيس مرسي يلتقي وفد البناء والتنمية لعرض مبادرة جديدة للحوار الوطني الشامل ـ صدى البلد ـ ١٩ فبراير ٢٠١٣.

١٠ ـ كما عمل حزب البناء والتنمية على قطع الطريق على دعاة العنف والفوضى، وخاصة بعد أن قامت بعض أقسام الشرطة بإغلاق أبوابها بالجنازير، حيث قد أعطى ذلك إشارة سلبية، وقد قام الحزب بالفعل تفاديًا لذلك بالدعوة «لتشكيل لجان شعبية لحماية الأمن في حالة حدوث انهيار أمني، كما أكد أن اللجان الشعبية ليست بديلًا عن جهاز الشرطة، وأكد أن هذه الدعوة واجبة على كافة القوى السياسية في إطار نُصحها للمجتمع ومراعاة مصالح الوطن، وأنها لابد وأن تعمل في إطار القانون بعد إقرار مجلس الشورى لها، وأن تضمن هذه اللجان مشاركة من جميع أطياف الشعب المصري، ولا تقتصر على فصيل دون غيره، وأن توضع لها الضوابط التي تكفل قيامها بدورها في مساعدة الشرطة دون أية تجاوزات، ودعا الحزب جميع الأحزاب السياسية للتشاور حول كيفية تفعيل هذا المشروع، مضيفًا: أنه يعد بديلًا عن دعوة الجيش للنزول إلى الشارع لخطورتها وآثارها السلبية على التحوُّل الديمقراطي»[١]. كما دعا رئيس الجمهورية د. محمد مرسي إلى إصدار وتفعيل قانون البلطجة في مواجهة مظاهر العنف المنظم التي اقتحمت الشارع المصري[٢].

١١ ـ مبادرة الحزب لتبني مشكلات الأقباط والدفاع عنها باعتبارها مطالب وطنية وليست طائفية في مايو ٢٠١٣، وذلك حرصًا على النسيج الوطني والأمن

(١) البناء والتنمية: اللجان الشعبية ليست بديلاً عن الشرطة ـ أخبار اليوم ـ ١٧ مارس ٢٠١٣ ـ البناء والتنمية: سنقدم مشروعًا لتقنين أوضاع اللجان الشعبية كجهاز معاون للشرطة ـ المصري اليوم ١٤ مارس ٢٠١٣.

(٢) «البناء والتنمية» يدعو مرسي للتصدي لأعمال البلطجة التي ترتكب باسم «الثورة» ـ المصري اليوم ـ ١١ ـ ٠٢ ـ ٢٠١٣.

القومي وحل جميع مشكلاتهم في إطار الوحدة الوطنية، وهي المبادرة التي أطلق عليها الحزب «وطن واحد وعيش مشترك»[١].

١٢ ـ مبادرات الحزب للحل السياسي والمصالحة الوطنية، والتي بدأت بعد انقلاب ٣ يوليو بهدف محاصرة الفتنة وحذرًا من الوقوع في صدامات دموية وهي عديدة، برغم أنها لم تلق آذانًا صاغية، وكان أولها يوم ٥ يوليو ٢٠١٣ مبادرة الاستفتاء على الخارطتين المعلنتين (خارطة مرسي، وخارطة السيسي) لكي يكون الانتقال السياسي عبر إرادة الشعب وليس إرادة الدبابة[٢].

١٣ ـ مبادرات الحزب ومؤتمراته للتصدي للتطرف والإرهاب وخاصة تنظيم داعش وكان أوسعها في إبريل ٢٠١٥[٣].

---

(١) الجماعة الإسلامية تطلق مبادرة «وطن واحد» ضد «الطائفية» ـ المصري اليوم ـ ١٥ مايو ٢٠١٣، «وطن واحد... وعيش مشترك» مبادرة الجماعة الإسلامية للقضاء على الفتنة الطائفية ـ الدستور ـ ١٣ مايو ٢٠١٣، «وطن واحد... وعيش مشترك»... مبادرة من الجماعة الإسلامية لمناقشة قضايا الأقباط ـ فيتو ـ ١٥ مايو ٢٠١٣.

(٢) الجماعة الإسلامية تطرح مبادرة للخروج من الأزمة أهم بنودها الاستفتاء حول مرسي أو قبول خريطة الطريق ـ الأهرام ـ ٥ يوليو ٢٠١٣، بيان للجماعة الإسلامية تدعو فيه للحل السياسي في ذكرى رابعة ـ اليوم السابع ـ ١٤ أغسطس ٢٠١٥،

https://bit. ly/3uMyKZs.

إسلام الغمري عضو الهيئة العليا السابق ـ ٦ يوليو ٢٠١٧.

(٣) «البناء والتنمية» يستعد لندوات حول حقيقة داعش بحضور رئيس الجماعة الإسلامية ـ اليوم السابع ـ ١٣ أبريل ٢٠١٥، طارق الزمر يطرح مبادرة جديدة لاستعادة فاعلية التيار الإسلامي ـ صوت الأمة الحر ـ ٢١ يوليو ٢٠١٩، الزمر: مؤتمر عام لبحث وتطوير التيار الإسلامي العام الجاري ـ عربي ٢١ـ ١٦ فبراير ٢٠٢٠، =

١٤ ـ مبادرات الحزب لمحاصرة الإرهاب والتطرف في سيناء، وكان بعضها بمشاركة وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي عام ٢٠١٢، وآخرها في إبريل ٢٠١٧[١].

١٥ ـ مبادرات الحزب للاصطفاف الوطني والتوافق السياسي منذ الثورة وحتى اليوم، وهي كثيرة، وكان بعضها بمشاركة الرئيس محمد مرسي... وإلحاح الحزب عبر بياناته وكتابات قادته أن الاصطفاف الوطني والتوافق السياسي هو طريق الخروج من الأزمة المصرية[٢].

١٦ ـ دفاع حزب البناء والتنمية عن الشرعية الدستورية الممثلة في أول رئيس مدني منتخب، ومشاركته في تأسيس تحالف دعم الرئيس الذي تحول بعد الانقلاب

---

https://bit. ly/3sHWegw =

مبادرتي لاستعادة فاعلية التيار الإسلامي (١) قناتي الرسمية على اليوتيوب

https://bit. ly/3qkMuY9

مبادرتي لاستعادة فاعلية التيار الإسلامي (٢) قناتي الرسمية على اليوتيوب.

(١) مبادرة البناء والتنمية لإنقاذ سيناء ـ المصريون ـ ٢٢ أبريل ٢٠١٧، الجزيرة نت ـ ٢٣ أبريل ٢٠١٧، الأناضول ٢٣ أبريل ٢٠١٧، مصر العربية ٢٢ أبريل ٢٠١٧.

(٢) سياسات ثورة يناير ـ طارق الزمر ـ الشرق القطرية ـ ١٢ سبتمبر ٢٠١٥، جبهة وطنية ـ وليس مجرد اصطفاف ـ طارق الزمر ـ الشرق القطرية ـ ١٧ نوفمبر ٢٠١٥، «الجمعية الوطنية» خيار شعب ـ طارق الزمر ـ الشرق القطرية ٣٠ يوليو ٢٠١٦، إلى متى نولي «يوم الزحف»؟! طارق الزمر ـ عربي ٢١ ـ ٣ أكتوبر ٢٠١٨، طارق الزمر يرحب بدعوة أيمن نور للحوار الوطن ـ عربي ٢١ ـ ١٣ مايو ٢٠١٩، عبود الزمر لـ الجريدة: لا يمكن للإسلاميين التفرد بحكم مصر ـ الجريدة الكويتية ـ ٣ يناير ٢٠١٢، طارق الزمر يتعهد بتحقيق مجموعة أهداف... ما هي؟ عربي ٢١ ـ ١٧ مايو ٢٠١٧، بيان موجه للمؤتمر العام للحزب بمناسبة انتهاء مدة انتخابي الأولى ـ ١٣ مايو ٢٠١٧.

https://bit. ly/3kHsU75.

لتحالف دعم الشرعية، والذي تبنى قضية الشرعية الدستورية ودافع عنها من خلال حراك جماهيري سلمي امتدّ عدة سنوات[١].

١٧ ـ حرص الحزب بعد استكمال تأسيسه على الاستقلال الكامل عن تشكيلات الجماعة الإسلامية، وخاصة بعد تكوين المؤتمر العام للحزب الذي أصبح مسؤولًا عن كل السياسات وانتخاب القيادات، برغم أن الظروف السياسية لم تمهله لإنضاج التجربة[٢].

خاتمة.

١ ـ تعد عمليات التغيير السياسي والاجتماعي من أعقد عمليات التغيير، ولهذا لم يزدها التدخل المسلح إلا تعقيدًا ولم يستفيد من ذلك إلا نظم الاستبداد التي كرَّست من خلالها سلطتها وقبضتها الأمنية.

٢ ـ لعمليات التغيير السياسي دروب ومسالك علمية وعملية لابد من دراستها

---

(1) https://bit. ly/3b8VACS.

د. نصر عبد السلام الرئيس السابق لحزب البناء والتنمية ـ ١٦ نوفمبر ٢٠١٣، علاء أبو النصر للثوار: تمسكوا بالسلمية حتى النصر ـ الأمين العام لحزب البناء والتنمية سابقًا ـ بوابة الحرية والعدالة ـ ١٤ يوليو ٢٠١٤، صفوت عبد الغني: السلمية سلاحنا ـ الإخوان المسلمون ـ رئيس المكتب السياسي لحزب البناء والتنمية سابقًا ـ ٢٦ يوليو ٢٠١٣، خالد الشريف ـ عضو الهيئة العليا لحزب البناء والتنمية سابقًا ـ الأهرام ـ ١٤ يوليو ٢٠١٤،

https://bit. ly/3uO7YzZ.

أ. إسلام الغمري ـ عضو الهيئة العليا لحزب البناء والتنمية سابقًا ـ ٦ يوليو ٢٠١٧.

(٢) حزب البناء والتنمية لـ «الداخلية»: لسنا ذراعًا للجماعة الإسلامية ـ اليوم السابع ٢٠ مارس ٢٠١٥، https://bit. ly/3b8WvmO.

النائب عامر عبد الرحيم عضو الهيئة العليا لحزب البناء والتنمية السابق ـ ١٩ مايو ٢٠١٦.

والوقوف على كل أبعادها بدلًا من استيراد آليات بعيدة عن مجالها ونطاق فاعليتها.

٣ ـ عمليات التغيير السياسي الناجحة ترتبط بتفاعلات كثيرة ليس من بينها العمل المسلح الذي يزيدها تعقيدًا، وربما يحول دون نجاحها الحقيقي لفترات طويلة.

٤ ـ عمليات التغيير السياسي لا تتم فجأة وإنما تحتاج لفترات زمنية طويلة نسبيًا، وهو ما لا يدركه دعاة التغيير المسلح، حيث يفضلون الطريق الأسرع والأسهل، وهو ما لم يحقق شيئًا من ذلك التغيير حتى الآن.

٥ ـ اختزال عمليات التغيير السياسي في مجرد القدرة على بناء تنظيم مسلح أو القدرة على شن عدة عمليات ضد السلطات الفاسدة سيعقد عملية التغيير ويزيدها صعوبة فضلًا عن المخاطر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يرتبها، ولهذا فقد أخطأ من نظر للمراجعات باعتبارها توبة جماعية للدولة الإله[1] استنادًا إلى تخليها عن فكرة التسلح برغم احتفاظها بكامل مشروعها الفكري والسياسي.

٦ ـ وإذا كانت الجماعة الإسلامية قد تم ترتيبها ودخلت في أحضان الدولة الإله وقدمت التراجعات كما يزعم البعض، فلماذا استغرق خروج قادتها أكثر من عشر سنوات منذ تفعيل المبادرة في ٢٠٠١ حتى خروج آخر عناصرها في ٢٠١١، ثم لماذا لم يسمح لها بتأسيس حزب سياسي أو حتى جمعية خيرية أو حتى العودة إلى المساجد في عهد مبارك، ولماذا رفضت إدارة مبارك رفع اسم الجماعة من قوائم الإرهاب الأمريكية رغم العرض الأمريكي بذلك؟ ثم لماذا شاركت الجماعة

(١) المراجعات الفكرية هل تكون أمل المعتقلين في السجون المصرية؟ قراءة في تجربة المراجعات الفكرية للجماعة الإسلامية المصرية ـ المعهد المصري للدراسات ـ مجموعة من الباحثين ـ ١٤ أبريل ٢٠٢٠.

في ثورة ٢٥ يناير إذا كانت قناعاتها تغيرت كما يزعم الباحثون؟ ولماذا رُفض تأسيس حزبها بعد الثورة قبل أن يحصل على حكم قضائي من الإدارية العليا؟ وهو ما لم يتعرض له حزب إسلامي آخر، ثم لماذا رفضت الانقلاب في ٢٠١٣؟ ولماذا شاركت في رابعة العدوية؟ ولماذا استشهد العديد من أبنائها هناك؟ واستشهد رئيس مجلس شوراها وغيره من القيادات في السجون، واعتقل وحوكم غيرهم وغيرهم، ولماذا المطاردون والفارون في كل أصقاع الأرض؟ ولماذا وضعت والعديد من كوادرها على قوائم الإرهاب المصرية؟ ولماذا يُراد حل حزبها؟ ولماذا قامت الأجهزة الأمنية ببناء ما سُمي «بجبهة إصلاح الجماعة الإسلامية»، و «تمرد الجماعة الإسلامية» لتوظيفها في تشويه الجماعة وقادتها باعتبارهم خارجين على النظام؟ والقائمة تطول أمام الباحثين الذين يزعمون خضوع الجماعة لعملية التتويب الجماعي[1].

٧ ـ من خلال استقراء تجارب غالبية التنظيمات المسلحة نجدها لم تحقق هدفها، بل قد صبت في صالح دعم النظم المستبدة وكرست بقاءها... فضلًا عن اضطرارها للانحراف عن المسارات التي ربما كانت تستهدفها والخطط التي قد تكون وضعتها.

---

(١) أخطاء منهجية في ورقة المراجعات الفكرية وأمل المعتقلين في السجون ـ أ. عصمت الصاوي ـ معتقل سابق وعضو المكتب السياسي لحزب البناء والتنمية سابقًا ـ دراسة منشورة بموقع مركز حريات ـ أبريل ٢٠٢٠، تمرد الجماعة الإسلامية: سنتقدم بالمذكرة الثانية لحل «البناء والتنمية» ـ اليوم السابع ـ ٤ يناير ٢٠١٥، الزمر: رفض «البناء والتنمية» قرار مسيس وسنستأنف أمام الإدارية العليا ـ الأهرام.

١٩ ـ ٩ ـ ٢٠١١، الحكم في حل حزب البناء والتنمية وتصفية أمواله مارس المقبل ـ الأهرام ٢١ ـ ١٢ ـ ٢٠١٩.

٨ ـ لم تعدم التنظيمات المسلحة من الوقوع في أخطاء وتجاوزات شرعية بعضها غير مقصود وغير مخطط، وبعضها فرضته الظروف وسيقت إليه التنظيمات سوقًا بفعل احتدام ساحات الصراع، واضطرت إلى تسنيده بأسانيد فقهية تبريرية واهية.

٩ ـ تعتبر تجربة الربيع العربي برغم الانقلاب عليها فرصة كبيرة أمام دعاة التغيير الحقيقي لتوطين قواعد وبرامج وآليات الاحتجاج السلمي التي يمكنها أن تقطع الطريق على أزمات إستراتيجية كبيرة تستهدف دول منطقتنا وهياكلها السياسية وبنيتها الاجتماعية، وذلك عن طريق نشر العنف والفوضى والحروب الأهلية التي تساهم في تفعيل وتسريع هذه التداعيات.

١٠ ـ من الضروري التأكيد على أن نجاح الثورات المضادة لا يعني إخفاقًا لنظرية الاحتجاج السلمي، وإنما لعدم دراستها بشكل كاف وعدم استيفاء شروطها وإمكانيتها الهائلة، وعدم الاهتمام بتوطين قواعد الاحتجاج السلمي، وهو باب هام في مواجهة النزوع نحو التسلح.

١١ ـ من المهم أن نؤكِّد على أن المراجعات لمجرد الخروج من أزمات الاضطهاد أو الاعتقال لا يمكن اعتبارها مراجعات صحية أو حقيقية، فضلًا عن المراجعات التي لم تطرح رؤية بديلة، فهي تكون حينئذ مجرد تسويغ للأوضاع الفاسدة القائمة.

١٢ ـ لم تستقر المضامين الأساسية للمراجعات إلا بعد عمليات حوار مطولة تخللها شد وجذب باعتبارها عمل جماعي متكامل، وذلك نظرًا لصعوبة الموضوع وقسوة الظروف المحيطة، ومن خلال سجال طويل تنازعته تيارات أربعة داخل

الجماعة (داخل مصر وخارجها)، وتأكدت بشكل حاسم في مناخ الحرية بعد ثورة يناير في أول جمعية عمومية في مايو ٢٠١١، والتي تعد بمثابة التأسيس الثاني للجماعة الإسلامية.

١٣ ـ تقتضي الأمانة ممن يتصدى لهذا الأمر أن يرصد جرائم الأنظمة تجاه الشباب، حيث لا يمكن تبريرها قانونيًا أو سياسيًا، وذلك قبل أن يرصد أخطاء الشباب، فهي غالبًا ما تنشأ وتتشكل داخل البيئة التي يخلقها النظام والتي تمثل الأرضية الواقعية والفكرية والسياسية لتطرف الشباب وجنوحه نحو العنف.

١٤ ـ تعد تجارب المراجعات التي تخلت عن العمل المسلح رصيدًا للتغيير وليست خصمًا له كما تصور البعض، وتعد تجربة مراجعات الجماعة الإسلامية نموذجًا لذلك، حيث لم يكن لموجات الرفض لنظام مبارك أن تتسع وتتعمق مشروعيتها السياسية والجماهيرية، والتي كانت سببًا في ثورة يناير لو أن مسار العنف استمر جاثمًا على صدر المجتمع؛ لأنه كان سببًا مباشرًا في تبرير القوانين والإجراءات الاستثنائية التي قوضت كل أشكال الحراك السياسي وحاصرت كل مظاهر حيوية المجتمع.

❋❋❋

التحوّلات الفكرية عند حركة أحرار الشام

الخطاب الشرعي والسياسي

عباس شريفة

١. مقدّمة.

كانت حركة أحرار الشام إحدى أهم الفصائل المجاهدة، وأكبرها عددًا، وأغناها كوادر، والأكثر انتشارًا على خارطة الجغرافيا السورية، والتي ولدت مع بداية الثورة السورية وانتقال الحراك السلمي إلى الحراك العسكري، لقد كان شأن حركة أحرار الشام كشأن كل الحركات المؤدلجة التي تحمل تصورات عقدية وفقهية، ومنها تنبثق المواقف والخطابات السياسية التي تراعي دائمًا الانتماء والانسجام مع الأيديولوجيا أكثر مما تراعي مقتضيات الواقع والضرورة والتمكين والموازنات، لكن مع مرور الزمن، ومرارة التجربة، وكمية التضحية والنضج والاستواء على السوق، بدأت الحركة تعيش التحوُّلات الفكرية لدى قادتها، نلتمس ذلك في خطابها السياسي وتأصيلاتها الشرعية. لقد جاءت معظم قيادة حركة أحرار الشام من خلفية (سلفية جهادية)، لكنَّها جاءت بطرح جديد ومراجعات عميقة، بدأت منذ فترة الجهاد العراقي، وما تبعها من اعتقال النظام لمعظم قادة حركة أحرار الشام الذين خاضوا في داخل السجن حوارات عميقة تناولت التجارب والمفاهيم والأحكام والخطاب والمشاريع الإسلامية، وخرج معظم القادة من السجن بقناعات جديدة، لكن هذه القناعات لم تتوقف عند خلاصات السجن، بل إنَّ واقع الثورة السورية وصدماتها القوية فرضت مراجعات جديدة، فقد كان تحدّي الواقع وتعقيداته، وعمق الصراع وأبعاده، وتداخل اللاعبين الدافع الأكبر لإجراء مراجعة

شاملة لمعظم الأدبيات والمسلّمات التي تربّت عليها الحركات الجهادية، خصوصًا عندما ذاقت سمّ الغلاة.

***

إشكالية البحث.

البحث يتناول إشكالية التحولات الفكرية في حركة أحرار الشام والتي تتناول الخطاب الشرعي والخطاب السياسي، ودراسة أي تحولات فكرية تستلزم تحديد نقطة المنطلقات ونقطة النهايات، ثم ملاحظة الخط البياني بينهما، وهذا يتطلب تحديد الثابت والمتحول في فكر حركة أحرار الشام، والدراسة هنا لا تعنى بدورها العسكري، ولا انتشارها الجغرافي، ولا هيكليتها الإدارية، وإنما تركز على الجانب الفكري المتضمن للخطاب الشرعي والسياسي، باعتبار أن الخطاب السياسي في الحركات الإيديولوجية لا ينفصل عن التأصيل العقائدي والتبرير الشرعي.

وهل ما وقع من تحولات في الخطاب الشرعي كان في سياق التكتيك وفقه الاستضعاف بعد أن تعرضت حركة أحرار الشام لضغوطات كبيرة من فواعل الغلو التي واجهتها فكريًا وعسكريًا، والضغوطات التي تعرضت لها من الفواعل الدولية والإقليمية التي تهددها بعصا التصنيف والاستهداف، أم كانت هذه المراجعات نتيجة لبحث عميق وفي سياق إستراتيجي يمس القناعات العميقة لدى قيادات الحركة، وهل كانت المراجعات بفعل القناعات الذاتية أم في مواجهة التحديات الموضوعية أم في سياق اشتباك وتفاعل الذاتي مع الموضوعي.

***

فرضيات البحث.

تفترض الدراسة أن تحولًا فكريًّا حصل في أدبيات وخطاب حركة أحرار الشام، وانتقالًا لخطابها في إطارها العام من خطاب (السلفية الجهادية)[١] والتأثر بالسلفية النجدية إلى خطاب شرعي أكثر اعتدالًا ابتعد عن (السلفية الجهادية) والسلفية النجدية إلى درجة القطيعة معها، وانتهت الحركة إلى الخروج من ثابت التمايز عن القاعدة والثورة إلى صالح الاندماج التام في الثورة.

وتفترض الدراسة أنه ثمة عوامل كثيرة ساهمت في تحريك مفاعيل هذه المراجعات، كما تفترض أن المراجعات لم تبلغ غايتها المرجوة وتعرضت لحالة من الانقطاع بسبب الهزات العنيفة التي تلقتها حركة أحرار الشام.

وكما تفترض الدراسة أن الكثير من المراجعات والتحولات الحاصلة في فكر حركة أحرار الشام كانت تتأرجح بين القناعات الثابتة والخطابات المرحلية، وهنا نفترض أن بعض المراجعات فعلًا كانت تستهدف التغيير على مستوى المنهج، وبعضها كان يريد تجاوز المنتج والحفاظ على المنهج، وبعضها كانت تحت ضغط الضرورة.

***

(١) (السلفية الجهادية) مصطلح أطلق منذ نهاية الثمانينيات على بعض الجماعات الراديكالية، والتي تتبنى الجهاد منهجًا للتغيير، يعلن هذا التيار أنه يتبع منهج سلف المسلمين الأوائل، وأن الجهاد أحد أركانه، يؤخذ على هذا التيار احتضانه للغلاة، ومغالاته في تطبيق نواقض الإسلام وتكفير المسلمين، والتشدد في مسألة البراء والولاء، وإعلان الجهاد على العالم.

أسئلة البحث.

في هذا البحث سنحاول الوقوف على: تحديد الهُوية الفكرية والأيديولوجية لقادة حركة أحرار الشام، ومحطات المراجعات الفكرية التي أنتجتها في مسيرتها والديناميات الداخلية من حوارات ومدارسات ومناظرات ساهمت في بلورة الفكر الجديد لقادة الحركة. كذلك سنتناول الخلفية الفكرية للقادة قبل التأسيس، والتحديات السياسية التي ضغطت على الحركة ودفعتها نحو إجراء المراجعات، وكذلك التحديات التي كانت تقيِّد بعض الخطوات نحو المزيد من المراجعات، وكذلك كيف ساهم الاختلاف الفكري داخل الحركة في صناعة مجموعات مختلفة ومستقطبة داخل الحركة بعد مرحلة القادة المؤسسين، وكيف انتهى ذلك بالانشقاق وتمايز المنشقين كلًا بهُوية فكرية مستقلَّة، إلى أين وصلت المراجعات التي بدأتها حركة أحرار الشام وما هي المراحل التي مرت بها؟ كل ذلك سنحاول الوقوف عليه في هذه الدراسة لفهم مسار المراجعات الفكرية والشرعية الذي سارت عليه والاستفادة منها والنظر في مآلها ومستقبلها من خلال الوقوف على تجربة تعتبر من أهم تجارب العمل الإسلامي لحركة إسلامية ولدت في ظروف معقدة واستثنائية وعاشت تحولات فكرية مهمة في تاريخها.

***

حدود البحث (الإطار الزماني والمكاني).

الحد المكاني: للدراسة فهو يتناول حركة أحرار الشام التي اقتصر نشاطها على حدود (الجمهورية العربية السورية).

وأما الحد: الزماني فهو يتناول تحولات الخطاب الشرعي والسياسي من بداية تأسيس حركة أحرار الشام في نهاية ٢٠١١ إلى نهاية ٢٠١٩.

تعريفات ومصطلحات البحث.

نقصد بالتحولات الفكرية: الوقوف على الفواصل الزمنية والظرفية من مرحلة التأسيس إلى الوقت الراهن، والتي تبدل فيها خطاب ومواقف حركة أحرار الشام، والسياقات العامة والخاصة التي جاءت خلالها هذه التبدلات، وفي أي اتجاه كانت هذه.

ونقصد بالخطاب الشرعي: هو جملة البيانات والمحاضرات والردود والمناظرات والمؤلفات والرسائل والفتاوى والاختيارات الفقهية التي أنتجتها حركة أحرار الشام بناءً على تأصيل شرعي مرجعي يستدعي النص والوحي من الكتاب والسنة وأقوال العلماء.

أما الخطاب السياسي: فهو يشمل كل البيانات والمواقف اللفظية أو السلوكية للحركة في تعاملها مع الأحداث والأسئلة السياسية والأجسام السياسية، كموقفها من الائتلاف الوطني ومؤتمر جنيف والرياض، وطريقة إدارة سوريا، وشكل الدولة المستقبلية التي تريدها حركة أحرار الشام، والموقف من الأقليات والديمقراطية والدول المجاورة.

***

منهج البحث.

اعتمدت في هذه الدراسة منهج الاستقراء والتحليل، حيث قمت بجمع أهم البيانات والفتاوي والخطابات والمناظرات والتغريدات والردود والمواقف التي صدرت عن حركة أحرار الشام، ثم قمت بتحليل تلك البيانات والخطابات بناءً على الأفكار المركزية التي تدور حولها، ومحاولة ربط هذه الأفكار بالمنهج

العـام لحركـة أحـرار الشـام، والوقوف علـى أهم التحـولات الأساسـية التي طرأت علـى فكـر الحركـة، من خـلال مقارنـة المراحـل الحاضـرة مـع المرحلة السـابقة، ومحاولـة رسـم سـناريوهات محتملـة بنـاء على ذلـك لاستشـراف مسـتقبل حركة أحرار الشـام.

٢. مدخل تعريفي لحركة أحرار الشام.

١. ٢. الغاية والهدف.

تعـرّف حركـة أحرار الشـام نفسـها بأنّهـا: «حركة إسـلامية إصلاحية شـاملة، تقاتـل في سـبيل الله، وتـذود عن حياض الديـن، وتذبّ عن المسـتضعفين، وتعمل لنصـرة ديـن الله وإعـلاء كلمتـه وتخليـص هذا الشـعب مـن الدكتاتورية والتسـلّط لعقـود مضـت»[١]. وتقـول فـي ميثاقها التأسيسـي إنّهـا: «تعمـل على بنـاء مجتمع إسـلامي فـي سـوريا يُحكـم بشـرع الله الـذي ارتضـاه لهم، تسـلك في سـبيل ذلك العمـل المؤسسـي بما يحقـق التكافل والتعايش بيـن مكونات المجتمع السـوري، وذلـك عن طريق اتباع وسـائل متعددة، تشـمل الحـراك العسـكري، والذي يهدف لإسـقاط النظـام وبسـط الأمـن والحـراك المدنـي، والـذي ينبثـق عنـه الدعـوي والتربوي والإنسـاني والإعلامـي والسياسـي والخدمي»[٢].

---

(١) الموقع الرسمي لحركة أحرار الشام على الويب:

http://ahraralsham. net.

(٢) الميثاق التأسيسي لحركة أحرار الشام الإسلامية:

https://bit. ly/3rBJ4kq.

٢. ٢. الرموز والقادة.

أ) المؤسِّس حسان عبود.

أبو عبد الله الحموي من مواليد محافظة حماة، درس اللغة الإنكليزية، وعمل مدرسًا قبل اعتقاله من قِبل النظام السوري في ٢٠٠٤، وزُجّ في سجن صيدنايا قبل أن يُفرج عنه بعد أشهر من بداية الثورة السورية. يتّبع حسان عبود النهج السلفي، وأعلن عن تشكيل «كتائب أحرار الشام» في نهاية ٢٠١١ في سهل الغاب في ريف حماة الغربي. قُتل حسان عبود بتفجير غامض أودى بحياة عشرات من قادة «أحرار الشام»، في مقرّ تابع للحركة في بلدة رام حمدان، القريبة من معبر باب الهوى، الثلاثاء ٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤[١].

ب) الشرعي العام محمود طيبة.

أبو عبد الملك، الشرعي العام لحركة أحرار الشام، من مواليد مدينة اللاذقية ١٩٨٢، والوفاة ٩/ ٠٩/ ٢٠١٤. انتقل إلى الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة في بداية ٢٠٠٣، تزامن ذلك مع استشهاد اثنين من إخوته في العراق. اُعتُقل في نيسان ٢٠٠٤ من قِبل فرع الأمن العسكري في أثناء زيارته لسوريا ومداهمة بيته ومصادرة جهاز الحاسوب والكتب، وحُكم مدة سبع سنوات. خرج من سجن صيدنايا في ٢٠ آذار/ مارس ٢٠١١، والتحق بركب الثورة عند خروج أول مظاهرة من جامع خالد بن الوليد يوم الجمعة في ٢٥ آذار/ مارس ٢٠١١، وبقي في المدينة حتى تاريخ ٢٧ تموز/ يوليو ٢٠١١، أي

(١) موقع عنب بلدي:

https://bit. ly/3u5Ku8Y.

بعـد ثلاثـة أيـام مـن اجتياح منطقـة الرمـل الجنوبـي فـي اللاذقية[١].

ج) مسؤول الجناح السياسي.

محب الدين الشامي، ولد في دمشق عام ١٩٧٦، واعتُقل والده وهو صغير، واعتُقل في سجن صيدنايا العسكري، وهو صاحب نظرية الميكانيك السياسية، والتي يُصوّر فيها اعتماد العالم السياسي بعضه على بعض كما تُصوّر المسنّنات المتراكبة بشكل قسري في حركتها الدورانية، في نظريته يمكن للجماعة أن تكون جزءًا من أحد المسنّنات العاملة في الحركة الميكانيكية للنظام العالمي، أو أن تعمل ضمن الفراغ بينهما عند إتاحته ككتلة صلبة مستقلة حتى تشكل مسنّنًا صغيرًا يأخذ وضعه ضمن منظومة السياسة العالمية[٢].

٣. ٢. الكتل المشكلة للحركة.

حركة «أحرار الشام» الإسلامية هي إحدى فصائل المعارضة المسلحة التي نشأت إبان الأحداث السورية، وذلك باتحاد أربع فصائل إسلامية سورية وهي: كتائب أحرار الشام، وحركة الفجر الإسلامية المنتشرة في حلب، وجماعة الطليعة الإسلامية المنتشرة في مدينة بنش وريفها، وكتائب الإيمان المقاتلة المنتشرة في الساحل. وتقول حركة أحرار الشام في بياناتها: إنّها تنظيم مستقل لا يتبع لأي تنظيم آخر من التنظيمات العاملة داخل سوريا وخارجها كتنظيم القاعدة والجيش السوري الحر. وقد أكّد قائدها الراحل حسان عبود أكثر من مرة على استقلال «أحرار الشام»

---

(١) موقع رموز الثورة السورية:

https://bit. ly/2LTdQWS.

(٢) موقع نور سورية:

https://bit. ly/3uc6dwj.

تنظيميًّا عن أبرز مكونات الثورة، بما فيها داعش والنصرة والإخوان والجيش السوري الحر[١].

٤ . ٢ . الأيديولوجيا.

رغم الجذور (السلفية الجهادية) الواضحة لقيادات الحركة (أبو خالد السوري أحد مؤسسي الحركة كان ضمن مجلس شورى خراسان، ومبعوث الظواهري)، إلا أنَّه كان واضحًا منذ البداية تمايزها عن الجهاد المعولم، ومحلية تفكيرها ضمن الأفق السوري، عدا عن الجذور الحركية (السرورية)، والإخوانية الحاضرة فيها (تجربة الطليعة المقاتلة خاصة)، وانتماؤها أكثر إلى الاتجاه النقدي تجاه تشدد فروع (السلفية الجهادية).

لقد كانت الخلفية الفكرية للحركة (سلفية جهادية) متطورة عند عموم القادة المؤسسين، متميزة عن تيار الإخوان المسلمين[٢] وتيار القاعدة. فهي تقول: «إن لحركة أحرار الشام هُوية خاصة بها، فهي ليست قاعدة، فجهادها محلي مستقل وثورتها شعبية، وهي ليست إخوانًا؛ لأنّها لا تتبنى العمل الديمقراطي في محاربة الاستبداد، وتحقيق الغايات، وحاولت استيعاب أكثر شرائح المجتمع وإن خالفتها

(١) الجيش السوري الحر هو مجموعة من الفصائل والكتائب المسلحة الذي أسسه في ٢٩ يوليو ٢٠١١ بداية انطلاق الثورة السورية ضباط القوات المسلحة السورية الذين انشقوا عن جيش النظام السوري، وقالوا إن هدفهم هو إسقاط نظام بشار الأسد الديكتاتوري.

وانظر كلمة الشيخ حسان عبود: لماذا نحن أحرار؟

https//:cutt .us/jtG7h.

(٢) للتعرف على منهج حركة الإخوان المسلمين:

https://bit. ly/3u5sRq0.

في بعض القضايا، فتبنّت شعار ثورة شعب لتجاوز حالة النخبوية لدى الفصائل الإسلامية»[١]. وتنصّ الحركة في ميثاقها التأسيسي: «تنطلق الحركة في معتقداتها من منهج أهل السنة والجماعة، المستمد من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ الصحيحة، والمبني على فهم السلف الصالح من الصحابة والتابعين والأئمة المتبوعين»[٢].

كانت حركة أحرار الشام الأكثر تعبيرًا عن مشروع (السلفية الوطنية) حتى مع مشروع الجبهة الإسلامية، قبل أن تتجاوز هذا مع المراجعات الفكرية والتحديات الميدانية، لتتبنى المشروع الإسلامي الحاضن للاختلاف والتنوع.

٥. ٢. البنية الفكرية المؤسسة للحركة.

تُعَدُّ لحظة التأسيس والانطلاق في أي جماعة أو تنظيم نقطة مهمة للغاية في فهم الهواجس، والتخوفات، والتوقعات، وخلاصة التجارب التي صقلت عقول قادتها المؤسسين وانتهت إليها، وقد حملت الحركة تصورًا متمايزًا عن القاعدة والجماعات الجهادية في العديد من المفاهيم.

لقد كان مفهوم البيعة في فكر حركة أحرار الشام مجرد (بيعة قتال) وتعاون على ردّ العدو الصائل، والعمل على إقامة النظام الإسلامي، لا يترتب عليها أي أثر سياسي، وليست بيعة عامة على الولاية العامة، قال أبو عبد الملك الشرعي: «الذي نتبنّاه أنّ كل جماعة إسلامية قامت لأداء واجب شرعي فبيعتها نوع من

---

(١) لقاء مع خالد أبي أنس على موقع عربي ٢١:

https//:cutt .us/kCh82.

(٢) الميثاق التأسيسي لحركة أحرار الشام:

https://bit. ly/3qpYVCN.

التعـاون علـى البِـرّ والتقوى إذا سـلمت من التعصّـب المذموم والحزبيـة المقيتة، ما لـم تكـن بيعة عامة، فـإنَّ لها شـروطها الشـرعية ولا نراهـا متحققة في إمـارة العراق لا سـابقًا ولا حاليًـا، ثُـمَّ إنَّ إمـارة العـراق انحرفت كثيـرًا كما لم يعـد خافيًا على كل ذي بصيرة»[١].

وفي مفهوم الراية صدرت دراسة عن المكتب التوعوي لكتائب أحرار الشام ضمن سلسلة مباحث شرعية (مبحث الراية) يوضح بطريقة جلية أنّ مفهوم الراية هو (الغاية من القتال)، وليس مجرد العلم، ولا يضر رفع أي راية بأي شكل أو لون ما دام لا يوجد فيها محظور شرعي، كأن يكون فيها صليب أو رمز كفري.

أمَّا في مفهوم جماعة المسلمين، فلم تعدّ حركة أحرار الشام نفسها جماعة المسلمين كما كانت تعتقد داعش والقاعدة، بل كان واضحًا في بيانها الذي جاء في حديث الكتائب أنَّ الحركة هي جماعة مجاهدة وتسعى لاستكمال مشروع الجهاد وإقامة النظام الإسلامي عن طريق تضافر الجهود مع باقي الفصائل، وقد بيَّن الشيخ أبو عبد الملك في تغريدة له على تويتر «ليس من الصواب وصف جماعة بعينها أنّها جماعة الحقّ ـ بأل التعريف ـ المفيدة للاستغراق إلا جماعة الصحابة، بل يُقال أقرب الجماعات والمناهج إلى الحق». وقال: «التحزّب المذموم يقلب الراية الشرعية إلى راية جاهلية في حقِّ من تحزَّب لها، وهي إساءة لرابطة الإسلام التي ارتضاها الله للمؤمنين»[٢]. ثم قال: «من أخطاء الخلَف إنزال نصوص الطائفة

---

(١) في جوابه على أسئلة المستفتين:

https//:ask .fm/aboabdulmalek1.

(٢) من معرِّف الشيخ أبي عبد الملك على تويتر:

https://bit. ly/3qsnpuS.

المنصورة على جماعة بعينها، وإخراج باقي المسلمين منها ولو كانوا مجاهدين قائمين بأمر الله»[١].

منذ لحظة التأسيس لكتائب أحرار الشام كان بيانها «هل أتاك حديث الكتائب» واضحًا في نفي صلة الكتائب عن أي جهة خارجية، وتحديد إطار العمل الجغرافي ضمن حدود سوريا السياسية[٢].

ثم انتقال حركة أحرار الشام إلى العمل السياسي بآفاقه الواسعة، كان الهدف الرئيسي إذًا من تحوّلها نحو الوجه الحركي أو المؤسّساتي بعد تحولها لمسمى (حركة أحرار الشام الإسلامية)، بحيث صار للحركة جناح سياسي، وجناح عسكري، وهيكلية إدارية، وعمل مدني، وتمَّ طيُّ صفحة العمل ضمن إطار الـ«كتائب» الضيق الذي يقتصر على العمل العسكري الحربي. ولا نتجاوز هنا أو نقلِّل من أهمية الأهداف الأخرى لهذا التحوُّل، تلك الأهداف التي لا تقلُّ عن أهمِّية الهدف المذكور آنفًا، وهي تأسيس مكاتب تُعنى بالمسائل المدنية والخدمية والإدارية والتشريعية والقضاء، وتوفّر جميعها بواسطة نشاطها في المناطق المحرّرة، كونها بديلًا عن مؤسّسات النظام الشرعية اللازمة لنجاح الجناح السياسي للحركة محليًا ودوليًا[٣].

---

(١) من معرِّف الشيخ أبي عبد الملك على تويتر:

https//:twitter .com/aboabdulmalek1.

(٢) إصدار هل أتاك حديث الكتائب:

https://bit. ly/3bbDsqD.

(٣) من لقاء شفهي أجراه الباحث مع أحد القادة المؤسسين.

لقد كان افتتاح مكتبٍ سياسيٍّ وعلاقة مع الدول سابقةً مهمة، وتحولًا كبيرًا في فكر (السلفية الجهادية) التي كانت لا ترى جواز العمل السياسي على قواعد النظام العالمي.

٣. العوامل الضاغطة باتجاه إحداث المراجعات.

كانت هناك العديد من العوامل الضاغطة على حركة أحرار الشام لإجراء المراجعات الشرعية والفكرية، منها دخول الحركة في علاقات خارجية مع عدد من الدول المؤثرة في الثورة السورية والداعمة لها، وتلقّي الدعم من هذه الدول، ومحاولة تسويغ هذا التصرف شرعيًا في مواجهة حملات التكفير والتفسيق التي كانت تستهدف الحركة من تنظيم الدولة.

لم تكن حركة أحرار الشام هي الفصيل الإسلامي الوحيد في الثورة السورية، بل كانت الساحة مزدحمة بالمشاريع الإسلامية بوجه عام، وذات الطابع السلفي بوجه خاص، فكان هناك فصيل جيش الإسلام، وفصيل ألوية صقور الشام، وفصيل لواء التوحيد في حلب، ولواء الحق في حمص، وكلها كانت فصائل تحمل وتعلن عن مشاريع إسلامية في الثورة، وكانت الحركة بحاجة إلى خطاب شرعي وفكري لمجاراة هذه الجماعات الإسلامية[١]

(١) تنظيم الدولة الإسلامية، أو الدولة الإسلامية، أو الدولة الإسلامية في العراق والشام كان يسمى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، الذي يُعرف اختصارًا بـ(داعش)، وهو تنظيم مسلَّح يتبع فكر جماعات (السلفية الجهادية)، ويهدف أعضاؤه ـ حسب اعتقادهم ـ إلى إعادة «الخلافة الإسلامية وتطبيق الشريعة»، ويتواجد أفراده وينتشر نفوذه بشكل رئيسي في العراق وسوريا، مع أنباء بوجوده في المناطق دول أخرى هي جنوب اليمن وليبيا وسيناء وأزواد والصومال وشمال شرق نيجيريا وباكستان. وزعيم هذا التنظيم هو أبو بكر البغدادي الذي قتل مؤخرًا في شمال إدلب بعد استهدافه من قبل الولايات المتحدة. للمزيد:

https://cutt. us/L9fvX.

المنافسة لها على الساحة، وتقديم خطاب سياسي وشرعي منافس ومقنع.

ومع ظهور تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش) مَطلع نيسان/ أبريل ٢٠١٣، ودخوله في صدامٍ عنيف مع الحركة تمخّض عنه فقدانها السيطرة على المنطقة الشرقية وأجزاء من ريف حلب؛ دفع بنشاطها السياسي إلى الخلف، وباتت الأولوية مواجهة التنظيم الجديد عسكريًا وفكريًا وإجراء مراجعات شرعية تهيّئ القاعدة العسكرية لها في حمل عقيدة قتالية واضحة لمواجهة داعش بناءً على الحكم الشرعي في قتال الخوارج، والمحافظة على تماسك حركة أحرار الشام وعدم حدوث انشقاقات داخل صفوفها، وترسيخ الوحدة الفكرية الإيديولوجية عند الجنود، فلم تكن التنقّلات السياسية للحركة سهلة على بنيتها الداخلية التي لم تكن في كثير من الأحيان تنعطف بسهولة مع القيادة في تحولاتها الفكرية؛ فمع كل خطوة نحو الاندماج ـ كما كان الحال في مشروع الجبهة الإسلامية ـ كان لا بدَّ من التهيئة الشرعية والفكرية لجنود حركة أحرار الشام، من خلال الدورات الشرعية والحوارات؛ لتتقبّل القواعد هذه الخطوات، وقد كان لاندماج الحركة مع جيش الإسلام في مشروع الجبهة الإسلامية أثره الكبير على نفوس جنود حركة أحرار الشام، وقد كان المبرّر حينها هو البحث عن الاصطفاف السني في مقابل مواجهة المشاريع التي تستهدف أهل السنَّة في سوريا.

كما كان هاجس الهروب من التصنيف على قوائم الإرهاب حاضرًا في عوامل الضغط على حركة أحرار الشام، وهذا كان يدفع الحركة للتأكيد المستمرِّ نفيها أي صلة فكرية أو تنظيمية مع القاعدة، وعدم تقديم العناصر الأجنبية لمواقع قيادية، وتأكيد حصر جغرافيا عملياتها داخل الحدود السورية، والمحافظة على الأقلّيات والالتزام بدولة القانون وحقوق الإنسان، وعدم الظهور بإصدارات إعلامية فيها

تعذيب للأسرى، وهذه الأمور كانت واضحة في ميثاق الشرف الثوري الذي أصدرته مجموعة من الفصائل، من بينهم حركة أحرار الشام[١].

٤. بيئة تفاعل المراجعات الفكرية.

هناك خلاف فلسفي قديم حول جدلية علاقة الأفكار بالواقع، وهل الأفكار هي التي تصنع الواقع أم الواقع هو الذي يصقل الأفكار؟ أم أنّ هناك علاقة تغذية متبادلة بين الواقع الذي عاشته حركة أحرار الشام وبين الإيديولوجية التي كانت تحملها؟ والحقيقة أنّ ما حصل في حركة أحرار الشام كان بتأثير من ضغط الواقع والتحديات السياسية على صلابة المناهج الفكرية هو العامل الأبرز؛ لذلك عمل الواقع بثقله وعنفه على دفع حركة أحرار الشام لإجراء مراجعات فكرية عميقة ومطردة والتي صِيغت ضمن مَحَكّات متعددة منها:

١. ٤. ذاكرة السجون والتجارب الجهادية السابقة.

لقد كانت فترة السجن في صيدنايا الممتدة من ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١١ بداية انطلاق الثورة السورية بالنسبة إلى قادة حركة أحرار الشام بمثابة استراحة المحارب التي راجعت فيها التجارب الجهادية، ووقفت على أسباب الفشل فيها، وبحثت عن إستراتيجية جديدة تعصم العمل الإسلامي من نفس المنزلقات التي وقعت فيها الجماعات الجهادية قبلها، واجتمع في السجن غالب قيادات الحركة، أمثال: حسان عبود، ومحب الدين الشامي، وأبي عبد الملك، وأبي أيمن الحموي، والشيخ

(١) ميثاق الشرف الثوري:

https//:syrianoor .net/article.11017/

محمد أبي الصادق [١]، وكان هناك بعض الشرعيين المقربين فكريًا للحركة، لكنّهم لم ينخرطوا تنظيميًا فيها، أمثال: الشيخ أبي العباس التوت[٢] الذي كان بمثابة المربّي لشباب أحرار الشام في السجن، والذي يحظى باحترام كبير بين الحركة، والشيخ ماهر علوش[٣] صاحب الأبحاث المـُحْكَمة، وهناك جرت الكثير من المناظرات حول مفاهيم أساسية تتعلق في تكوين ذهنية (السلفية الجهادية)... تتعلق بالراية، وجماعة المسلمين، والبراء والولاء، ومسمى الإيمان، وقضايا الإرجاء والتكفير، وتجسّد النقاش عمليًا في هذه المسائل مع مدة الاستعصاء في السجن، وبروز التيارات هناك بصورة واضحة. لقد خرج قادة أحرار الشام من السجن بقناعة

(١) نضال حسن المعروف بأبي الصادق، من مواليد حلب، درس الماجستير في الشريعة الإسلامية، واعتقله النظام قبل الثورة السورية بناء على ارتباطه بجماعات جهادية، بعد خروجه من السجن عمل مع حركة أحرار الشام في مجال القضاء، ثم تولى منصب الشرعي العام بعد موت القادة في حادثة المقر صفر في الشهر التاسع ٢٠١٤.

(٢) محمد أيمن أبو التوت، من مواليد دمشق سنة ١٩٥٩. كان شابًا حين اندلعت ثورة أهل سوريا الأولى سنة ١٩٧٩، انتظم مع إحدى فصائل المعارضة الجهادية وقتها، ولم تكن هذه الجماعة هي جماعة الإخوان المسلمين. اعتُقل سنة ٢٠٠٦ بعد انتهاء حرب تموز في لبنان بأيام قليلة، وبقي في السجن حتى منتصف سنة ٢٠١٢، شارك في مفاوضات لإنجاح حل سلمي لأزمة الاستعصاء في سجن صيدنايا في العام ٢٠٠٨، وحاز على تأثير واسع في صفوف الشباب الإسلاميين المعتقلين. وفي العام ٢٠١١، أصبح عددٌ من طلابه النواة الأولى لكتائب أحرار الشام، التي سُرعان ما تحوّلت إلى «حركة أحرار الشام الإسلامية»، للمزيد:

https://carnegie - mec. org/diwan/66586.

(٣) الشيخ ماهر علوش، من أشهر طلاب العلم في مديمة حمص، مقرب من حركة أحرار الشام، سجن في صيدنايا، وخرج بداية الثورة السورية، لم ينتسب الشيخ ماهر لأي فصيل عسكري، وبقي مستقلًا وله تأثير في حركة أحرار الشام، ولعب دورًا في تشكيل الجبهة الإسلامية.

أساسية، وهي ضرورة تجاوز تنظيم القاعدة تنظيميًا وفكريًا [١]، وتجاوز تنظيم الدولة الإسلامية فكريًا وتنظيمًا.

٢. ٤. الحوارات الداخلية ضمن صفوف الحركة.

كانت الحوارات الداخلية ضمن صفوف حركة أحرار الشام لا تهدأ أمام المستجدات والنوازل، وقد عملت الحركة على حملة كبيرة جدًا داخل صفوفها للتحذير من بدعة الغلو والتطرف، وحشد الجنود لقتال تنظيم الدولة باعتبارهم خوارج، بعد أن تردد الكثير من أبناء الحركة في حمل سلاحهم على عناصر تنظيم الدولة الإسلامية[٢].

٣. ٤. اللقاء مع شخصيات كبيرة من قادة الفكر من الحركات الإسلامية.

في فترة الثورة السورية التقى قادة حركة أحرار الشام بالكثير من قادة العمل الإسلامي في مصر والعراق والخليج (السعودية وقطر) من أصحاب التجارب، وكان لهذا التواصل أثره الكبير في نضوج الرؤية عند الحركة والانفتاح على نصائح قادة التجارب والعمل الإسلامي الذين خاضوا غمار السياسة، ويعرفون بدقة طبيعة

---

(١) القاعدة، أو تنظيم القاعدة، أو قاعدة الجهاد: هي منظمة وحركة متعددة الجنسيات، تأسست في الفترة بين أغسطس ١٩٨٨، وأواخر ١٩٨٩، أوائل ١٩٩٠، تدعو إلى الجهاد الدولي. ترتكز حاليًا وبكثافة في اليمن، وخاصة في المناطق القبلية والمناطق الجنوبية، والمسمى بتنظيم القاعدة في جزيرة العرب. هاجمت القاعدة أهدافًا مدنية وعسكرية في مختلف الدول، أبرزها هجمات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، تبع هذه الهجمات قيام الحكومة الأمريكية بشن حربٍ على الإرهاب، واحتلال أفغانستان، وزعيمه الحالي هو أيمن الظواهري المصري بعد مقتل زعيمها الأول أسامة بن لادن.

(٢) حوارات داخل الحركة بين الشيخ أبي يزن وبعض الشباب المهاجرين عن فكر حركة أحرار الشام: https://bit. ly/3jSyPWk.

الظروف الدولية والتحديات التي عاشتها تجاربهم وكيف يمكن التعامل معها.

٤ . ٤ . الدخول في مناظرات فكرية مع تنظيمات الغلو والتطرف.

أ) حوار أبي عبد الملك مع أبي مروان المصري حول شرعية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام:

أثناء بدء القتال بين الفصائل الثورية وتنظيم الدولة الإسلامية عُقدت جلسةُ مناظرة في مسجد بنش الكبير، بين أبي عبد الملك الشرعي العام لحركة أحرار الشام وأبي مرون المصري القاضي في تنظيم الدولة الإسلامية، وكان موضوع المناظرة عن شرعية الدولة التي أعلن قيامها تنظيم الدولة الإسلامية، وكانت المناظرة حول شرعية الدولة الإسلامية في العراق والشام، وكيف انعقدت البيعة لأبي بكر البغدادي في ولايته على الشام، وبيّن أبو عبد الملك أنَّ الولاية لا تنعقد إلا بإحدى ثلاث طرق:

* بيعة أهل الحَلّ والعقد من أهل الشام.

* أو بولاية العهد له من إمام قبله.

* أو بواسطة التغلّب على أهل الشام، والتغلّب لا يوجد شرعًا، لكن إن استتبَّ له الأمر يُطاع له ويُسمع، لكنّ البغدادي لم يتغلّب على أهل الشام.

وكان جواب شرعي تنظيم الدولة الإسلامية هو بطريقة التمدّد، أي بتمدد ولاية أبي بكر البغدادي التي استقرّت على العراق إلى بلاد الشام[١]، وكان الشرعي في

(١) مناظرة الشيخ أبي عبد الملك الشرعي العام لحركة أحرار الشام مع أبي مرون المصري الشرعي في تنظيم الدولة:

https://bit. ly/3bhis1Y.

تنظيم الدولة الإسلامية تركي البنعلي قد كتب عددًا من التغريدات ردَّ فيها على أبي عبد الملك[١].

فـي هـذه المناظـرة يمكـن أن نقـف على عـدة نقـاط أساسـية في فكـر حركة أحرار الشـام:

١. الإمامة أو الولاية العامة لا تنعقد إلا عن شورى وبيعة أهل الحل والعقد.

٢. التغلب والقهر والاستيلاء على الحكم مسلك غير شرعي تسويغه هو من باب درء الفتنة وعدم سفك الدماء.

٣. رفض مشروع الدولة الإسلامية الذي أعلنه تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا، واعتباره افتئاتًا على أهل الشام، وتجاوزًا لقرار وشورى أهل الحل والعقد الذي تشكل حركة أحرار الشام جزءًا منه.

ب) حوار أبي يزن محمد الشامي ومحمد أبي الصادق مع تنظيم الدولة:

في عام ٢٠١٣ وقعت مناظرة بين مجموعة من تنظيم الدولة الإسلامية منهم أبو محمد العدناني وأبو مسلم المصري، وكان موضوع المناظرة عن العقيدة. وبعد أن قال أبو بكر القحطاني «شرعي من تنظيم الدولة الإسلامية»: إنَّ عقيدة حركة أحرار الشام مطابقة لعقيدة أهل السنة والجماعة، فطالبه أبو يزن الشامي بإصدار تعميم لمقرات الدولة بهذا الشأن، وأنّه لا يجوز التعرض للأحرار بتكفير، فرفض شرعيو الدولة هذا الطلب بحجة أنه سيؤثر على جنودهم سلبًا.

---

(١) تغريدات تركي بن علي ردًا على أبي عبد الملك:

https//:justpaste .it/e32z.

كانت ملاحظات داعش على حركة أحرار الشام:

* وجود بعض الشرعيين المصريين البرلمانيين في صفوف حركة أحرار الشام.

* زيارة الشيخ أبي عبد الله الحموي لمصر والتقائه بالمرتدين والكفار.

لكن ردَّ الأحرار كان من باب جواز الجلوس مع الكفار وليس بنفي الكفر عمن جلست معه قيادة الأحرار من قيادة الحركة الإسلامية في مصر، وهذا كان من باب التنزُّل والمضي مع ذريعة الخصم، وهو افتراض الكفر فيمن جلست حركة أحرار الشام معهم، وليس من باب الإقرار والموافقة.

وكان الحوار بين عدّ رؤية شرعيي تنظيم الدولة من باب سد الذرائع والعزيمة وما يفعله الأحرار من جلوس مع الدول هو من باب الرخصة، والتفريق بين الثابت الحركي والثابت العقدي، فالثابت الحركي لا يُنكر به، وإنّما يُنكر بالثوابت العقدية، وقضية الدعم والتواصل مع الدول هو من الثوابت الحركية للدولة الإسلامية، ولا يوجد فيها مانع عقدي، والمبالغة في سدِّ الذرائع هو حبس النفس داخل القفص، ولا يجوز الإنكار في قضايا سدِّ الذرائع والثوابت الحركية.

ثم انتقل شرعيو تنظيم الدولة الإسلامية إلى قضية مشروع الدولة الإسلامية ودخول الأحرار في مشروع الدولة الإسلامية. وسأل شرعيو الأحرار شرعيي الدولة عن مفهوم الدولة عندهم، فأجابوا أنّهم ليسوا خلافة (إمامة عظمى للمسلمين) وليسوا تنظيمًا، وإنما دولة هي امتداد لدولة العراق الإسلامية، وقاسوا دولتهم على دولة المدينة المنورة مع صغرها وقلة عددها وفقرها، واسمها مع ذلك دولة، وردَّ شرعيو تنظيم الدولة على موضوع شرط التمكين لقيام الدولة بأنه غير أمر واضح حتى نُنيط حكم إقامة الدولة به.

ورد شرعيو حركة أحرار الشام على شرعيي تنظيم الدولة الإسلامية بكلام ابن تيمية وهو: «لو أنّ عمر ومن معه بايعوا أبا بكر ولم يبايعه جمهور الصحابة لم تنعقد إمامته» انتهى كلام ابن تيمية، واستخلص شرعيو حركة أحرار الشام من كلام ابن تيمية «أنّ حركة أحرار الشام كقوة موجودة في الساحة هي من أهل الحَلِّ والعقد، وهو فصيل أكبر من فصيل تنظيم الدولة الإسلامية، ولم تستشيرونا في إعلان الدولة.

وفي هذه المناظرة حاول شرعيو تنظيم الدولة الإسلامية قياس عقد البيعة لتنظيم الدولة الإسلامية على عقد العتق للعبد الذي فيه شركاء وهو لا يصح، لذلك لا يستطيعون الرجوع عنه ولو بان خطؤه.

فكان رد شرعيي حركة أحرار الشام بأنَّ عقد الإمامة عقد بين طرفين بين المترشّح للخلافة وبين أهل الحَلّ والعقد، فهو من طرفين وعقد العتق من طرف واحد، فالقياس خاطئ.

ثمّ رد شرعيو حركة أحرار الشام على شرعيي تنظيم الدولة باحتجاج، لماذا نَصَصْتم على قضية القرشية في كتاب «مدّ الأيادي لبيعة البغدادي»[١]، ثم تقولون: إنَّ بيعة الدولة ليست بيعة إمامة عظمى، والقرشية شرط للإمامة العظمى؟ ثمّ انتقل الأحرار إلى مفهوم الدولة التي يُرجع بها إلى العرف، فالدولة وإن كانت مطلوبة شرعًا لكن وجودها لا يعود للأمر الشرعي، وإنّما للوجود الحسّي، ومن الوجود الحسي فالدولة غير موجود[٢].

---

(١) كتاب «مد الأيادي لبيعة البغدادي» لتركي البنعلي، الملقب بأبي همام بكر بن عبد العزيز الأثري، الكتاب يؤصل لشرعية بيعة أبي بكر البغدادي لمنصب الخلافة:

https://bit. ly/2LZGnu6.

(٢) مناظرة أحرار الشام مع تنظيم الدولة، يحكيها أبو يزن الشامي وأبو أيمن الحموي:

https://bit. ly/2OyilXR.

في هذه المناظرة نستطيع تثبيت عدد من النِّقاط في فكر حركة أحرار الشام:

* جواز الجلوس والتواصل مع غير المسلمين لمصلحة المسلمين والثورة والتعاون معهم.

* التكاليف الشرعية السياسية مبنية على المقاصد والمباح والرخص، وليس على العزائم وسد الذرائع.

* بيعة الإمامة العظمى عقد بين طرفين لا تتمُّ إلا بموافقة كل أهل الحَلّ والعقد، ولا تقاس على بيعة العتق.

* الدولة مفهوم عرفي حسي مادي يُحكم بوجوده عن طريق العرف والحسّ، وليس بالادعاء ومجرد الإعلان عن مشروع الدولة من خلال البيانات والإعلام.

* الخلاف بين تنظيم الدولة الإسلامية وبين حركة أحرار الشام في بدايته لم يكن خلافًا عقديًّا، وإنَّما كان خلافًا سياسيًّا بالأساس يتناول طبيعة وكيفية إقامة المشروع الإسلامي في سوريا.

وهنا جاءت مفاصلة حركة أحرار الشام لتنظيم الدولة الإسلامية تطورًا فكريًّا مهمًّا حيث تم اعتبارها جماعة متطرفة ومغالية بعد أن كانت حركة أحرار الشام تصف عناصر الدولة الإسلامية بالإخوة.

ج) حوار أبي يزن الشامي مع إياد قنيبي[1] حول ميثاق الشرف الثوري:

---

(١) منظر جهادي أردني، يوصف بأنه مقرب من تيار «السلفية الجهادية»، سُجن أكثر من مرة على خلفية منشوراته الفكرية، وتربطه صلات بمنظر التيار (السلفي الجهادي) في الأردن أبي محمد المقدسي. ولد إياد القنيبي يوم ٢٢ أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٧٥ في مدينة السالمية بدولة الكويت لأسرة أردنية، وتخرج من كلية الصيدلة. للمزيد: =

جرت عدة حوارات للداعية الأردني إياد قنيبي مع الشيخ أبي يزن الشامي، وكان احتجاج إياد قنيبي على أحرار الشام هو الخوف على حركة أحرار الشام من الأخونة (أي أن تنحرف كجماعة الإخوان المسلمين) فَتَتْرك الجهاد وتتحوّل إلى مجرد حركة سياسية ينتهي بها الأمر إلى القَبول باللعبة الديمقراطية، وتتخلّى عن المشروع الإسلامي، وكان إياد قنيبي قد سجل عدة اعتراضات على دعوة الاصطفاف السني التي أطلقها بعض الشرعيين المحسوبين على الأحرار التي كانت توطئة فكرية لمشروع مبادرة «واعتصموا» التي انتهت لتشكيل مجلس قيادة الثورة، وكان قنيبي قد شنَّ هجومًا لاذعًا على فصائل الجيش الحر، إذ عدَّهم وكلاء للخارج وأصحاب أجندات خارجية، ومشروع لقتال الجماعات الإسلامية في المستقبل[١].

وقد تولى الرد على كلام قنيبي الشيخ أبو يزن الشامي في مقال له جاء فيه: «أما منع الأمر (أي مشروع واعتصموا) لعدم جواز تقوية شوكة وكلاء الخارج، فقد ذكر أهل العلم لا عبرة بمتوقَّع مع واقع، فواقع صيال الأسد أعظم من ذلك مفسدة بأشواط ومراحل، والموازنة في زمن الاستضعاف كما ذكر مشايخنا تدور بين درء الأفسد والفاسد، وفي زمن التمكين بين جلب الصالح والأصلح».

ثمّ قال: «والكلام في النوازل كما يُعرف تاريخيًّا هو لأهل العلم الراسخين، الذين جمعوا علم الشرع ودراية الواقع، وأظنّك من إنصافٍ لنفسك لا تدعي لنفسك مرتبة طالب العلم، فضلًا عن العالم، فضلًا عن الراسخ فيه».

---

https://bit. ly/3dfqqex. =

(١) الموقع الرسمي إياد قنيبي تغريدات إياد قنيبي على دعوات الاصطفاف السني:

https//:cutt .us/WpoUX.

وقال: «ولا يُعرف بتاريخ الأمة في معارك دفع الصائل الكلامُ عن الرايات، بل هي بدعة معاصرة».

وختم بالقول: «والمبادرة اجتهاد في جمع الكلمة على السقف الميسور حاليًا، والميسور لا يسقط بالمعسور، وهي خطوة اجتهادية عرضة للخطأ والصواب، وفّق الله القائمين عليها لكل خير»[١].

في هذه المساجلة بين الشيخ محمد الشامي أبي يزن وإياد قنيبي نستطيع تسجيل النقاط التالية:

١. تأكيد أحرار الشام أن الجهاد في سوريا هو جهاد دفع ولا يحتاج لراية وإمام شرعي، بل يجوز فيه القتال مع أي أحد.

٢. تأكيد حركة أحرار الشام على فقه الموازنات وفقه الاستضعاف، وهذا من شأنه تأخير الكلام على المشروع الإسلامي لحين رد العدو الصائل.

٣. وأن اتهام بعض فصائل الجيش الحر بالأجندات الخارجية وقتال الإسلاميين في المستقبل هي مجرد تكهنات من قنيبي لا وزن لها.

٤. المسائل الواقعة في الثورة السورية هي من النوازل التي لا ينبغي لمثل إياد قنيبي الذي لا يبلغ مرتبة طالب علم أن يتكلم فيها.

وهنا كانت خطوة أحرار الشام في مشروع «واعتصموا»، والبحث عن اللقاء والاتحاد مع الجيش الحر في مشروع واحد خطوة متقدمة في

---

(١) موقع الدرر الشامية، وفيه الرد كاملاً على اعتراضات إياد قنيبي:

https//:eldorar .com/node.58624/

المراجعات بعد أن كانت الحركة ضمن صفوف مشروع الجبهة الإسلامية الذي يجمع كبريات الفصائل السلفية.

كما حصلت مناظرة الدكتور أيمن هاروش[١] عضو المكتب الشرعي في حركة أحرار الشام مع أبي شعيب المصري[٢] المنشق عن أحرار الشام والمنتسب إلى تحرير الشام حول مسألة تفضيل الدولة «الكافرة العادلة» على الدولة «المؤمنة الظالمة»، حيث فصّل الدكتور أيمن هاروش الأولى بشرط عدم الموالاة، فيما عدّ المصري أنَّ الحاكم المؤمن الظالم الفاجر أفضل من أي أحد غيره مهما بلغ به الظلم[٣].

٥. معالم أساسية في المراجعات الفكرية.

١. ٥. الغاية من حمل السلاح.

إنّ الغاية السياسية من حمل السلاح كانت واضحة في فكر حركة أحرار الشام، وهي جهاد الدفع عن أهل سوريا، والدفاع عن دين الله تعالى، وعدم استعمال هذا

(١) الدكتور أيمن هاروش دكتور في الشريعة الإسلامية، سوري الجنسية من ريف إدلب، ذو توجه سلفي علمي، مقرب من حركة أحرار الشام، وكان أحد أعضاء مجلس الفتوى التي تعتمد منها.

(٢) طلحة المسير، المكنى بأبي شعيب المصري، أحد المرجعيات الشرعية الجهادية، التي خرجت من رحم «حزب النور»، لأنه كان عضوًا فيه، وذلك وفقًا للمعلومات التي تداولتها الأجهزة الأمنية السورية، عن القيادات المصرية البارزة والتي أتت إلى سوريا للقتال.
والمصري، هو نجل الدكتور «محمد المسير»، أستاذ العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين بجامعة الأزهر، انشق من صفوف أحرار الشام وانضم إلى صفوف هيئة تحرير الشام، ثم تم فصله من صفوف هيئة تحرير الشام، للمزيد:

https://www. almarjie - paris. com/9879.

(٣) مناظرة الدكتور أيمن هاروش مع أبي شعيب المصري:

https//:cutt .us/n3Qcb.

السلاح في التغلب على الفصائل، أو فرض نظام حكم بالإكراه على الشعب السوري، وقد ظهر ذلك في ميثاق الشرف الثوري وفي العديد من المناظرات التي سقناها بين شرعيي حركة أحرار الشام وشرعيي تنظيم الدولة[١].

٢. ٥. الموقف من الأقليات.

كان موقف الحركة متصالحًا مع قضية الأقليات بواسطة تقديم الحماية والمعاملة بالإحسان والعدل، وقد ظهر ذلك في ميثاق الشرف الثوري وفي ميثاق الجبهة الإسلامية، ولم يُسجَّل في تاريخ حركة أحرار الشام أي عملية تجاوز أو اعتداء على الأقليات الدينية من غير المسلمين، فبعد أن وقعت حادثة اعتداء جند الأقصى[٢] على المكون المسيحي في مدينة إدلب، قامت حركة أحرار الشام بفرز عناصر للوقوف في وجه المعتدين، وحماية المسيحيين[٣]، وكانت قيادة حركة أحرار الشام تتواصل مع الطائفة الدرزية التي تقطن شمال إدلب عن طريق قائد لواء بدر أبي أيمن رام حمدان؛ للاطلاع على حوائجهم[٤].

---

(١) واضح هذا الكلام في تعريف حركة أحرار الشام:

http://ahraralsham. net./

(٢) أواخر عام ٢٠١٣ أعلن «أبو بكر البغدادي» تمدد التنظيم ليصبح «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، بدل «الدولة الإسلامية في العراق»، فرفض حينها «الجولاني»، هذا القرار الذي يعني ضم جبهة النصرة لتنظيم الدولة، وحصل الشقاق بينهما، حينها انشق العشرات من العناصر التابعين لجبهة النصرة رافضين الاقتتال الحاصل، وشكّلوا تنظيمًا تحت مسمّى «سرايا القدس»، ثم تحوّل الاسم إلى «جند الأقصى». للمزيد راجع موقع على بصيرة:

https://alabasirah. com/node/573.

(٣) شهادة شفهية من الشرعي في حركة أحرار الشام أحمد نجيب.

(٤) مقابلة أجراها الباحث مع أحد القادة المؤسسين، وللاطلاع على ترجمة أبي أيمن رام حمدان: =

وفي قضية مشاركة الأقليات في الحكم تحدث هاشم الشيخ القائد الثاني لحركة أحرار الشام في لقائه مع الإعلامي في قناة الجزيرة تيسير علوني أن الرئيس الحاكم يجب أن يكون مسلمًا سنيًا، وما دون منصب الرئيس ممن توفرت فيهم الكفاءة من الأقليات فلا مانع من تقلدهم المناصب، مع الحرص على حقوق الأقليات[١].

٣. ٥. الجهاد القُطري والجهاد العالمي.

كان موقف الحركة واضحًا من الجهاد خارج الحدود السورية، وهو نفي التبعية لأي كيان أو جهة خارجية، وحصر العمل الجهادي في سوريا حصرًا، وقد جاء ذلك واضحًا في ميثاق الشرف الثوري الذي أشرنا إليه، وفي البيان التأسيسي لحركة أحرار الشام، وفي البيان التأسيسي لكتائب أحرار الشام.

ولكن ذلك لم يمنع حركة أحرار الشام من إصدار بيانات تأييد لعمليات عسكرية قامت بها بعض الدول في دول أخرى، كتأييد حركة أحرار الشام لعملية عاصفة الحزم التي شنها التحالف العربي في ٢٠١٥ ضد حركة أنصار الله المدعومة من إيران في اليمن[٢].

لقد كان حرص حركة أحرار الشام على حصر وتأطير جهادها ضمن الحدود القطرية خروجًا واضحًا عن المعهود في سياسة (السلفية الجهادية) التي تتبنى الجهاد العالمي.

= https://syrianoor. net/article/11336.

(١) المقابلة كاملة بين تيسير علوني وقائد حركة أحرار الشام هاشم الشيخ:
https://bit. ly/3dfqqex.

(٢) بيان حركة أحرار الشام المؤيد لعملية عاصفة الحزم على موقع الدرر الشامية:
https://eldorar. com/node/72561.

٤ . ٥ . الموقف من علم الثورة السورية.

لقد كان امتناع حركة أحرار الشام عن رفع علم الثورة موقفًا سياسيًا وليس موقفًا شرعيًا، كما كان الحال في امتناعها عن رفع العلم الأسود، فقد صرَّح الكثير من القادة والشرعيين بعدم وجود مانع شرعي من رفع علم الثورة، وكان الكثير منهم يرفع العلم بصفة شخصية قبل أن تتبنى الحركة علم الثورة في الشهر السادس من عام ٢٠١٧ حينما ظهر قائد حركة أحرار الشام المهندس علي العمر في كلمة له ومن ورائه علم الثورة[١].

وكان «لبيب نحاس» مسؤول العلاقات في الجناح السياسي لحركة أحرار الشام طالب برفع علم الثورة السورية في الشوارع والمدن والبلدات الخاضعة لسيطرة المعارضة السورية، مشيرًا أنه يوم تنتصر الثورة السورية سيكون العلم هو علم سوريا الجديدة[٢].

٥ . ٥ . مسألة المقاتلين الأجانب.

تقوم قوة حركة أحرار الشام على المقاتلين المحليين، مع وجود أعداد من المقاتلين الأجانب في داخلها، لكن لم يمثّل المقاتلون الأجانب في صفوف الحركة أكثر من ١٠٪، وهذه النسبة بدأت تتضاءل لصالح التحاق العديد منهم في صفوف جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية وجند الأقصى. وكانت سياسة الحركة مع العناصر الأجنبية هي محاولة الاحتواء داخل صفوف الحركة لكن دون

---

(١) موقع نداء سوريا:

https://bit. ly/2N5bapY.

(٢) راجع تقرير عن تغريدات لبيب النحاس على موقع عنب بلدي:

https://bit. ly/3ppuYRX.

تسليمهم مناصب قيادية في الصف الأول، أو إعطائهم صلاحية الحديث الشرعي باسم الحركة، فلم يكن ولا أجنبي واحد عضوًا في مجلس شورى حركة أحرار الشام، ولم يكن ولا أجنبي واحد يرأس أيًا من المكاتب الرئيسية في هيكلية حركة أحرار الشام، وبقي إدخال العناصر الأجنبية مضبوطًا لحد ما، ولكن لم يمنع ذلك من دخول عدد من الغلاة الراديكاليين من الشرعيين المصريين، أمثال: أبي الفتح الفرغلي[١]، وأبي اليقظان المصري[٢]، وأبي شعيب المصري الذين انشقوا عن الحركة لاحقًا؛ بسبب فتوى للمجلس الشرعي لحركة أحرار الشام تجيز التنسيق مع الحكومة التركية في مواجهة تنظيم الدولة، وقام المنشقون بالانضمام لصفوف هيئة تحرير الشام، ثمَّ تبعهم انشقاق عبد الرزق المهدي السوري الجنسية الذي وقَّع على

(١) يحيى طاهر فرغلي، مصري الجنسية، ويعتبر الشرعي الأبرز في «تحرير الشام» إلى جانب «أبي اليقظان». قدم إلى سوريا مطلع عام ٢٠١٢ أي عقب انطلاقة الثورة السورية بعام واحد، وشغل منصب رئيس «المكتب الدعوي والشرعي» لـ «حركة أحرار الشام» في الساحل. في أثناء عمله مع «أحرار الشام»، كان يحسب على التيار الجهادي فيها، حتى إعلان استقالته منها في مطلع عام ٢٠١٧ لينتقل فيما بعد إلى «تحرير الشام» ويبقى ضمن صفوفها. للمزيد:

https://bit. ly/3ptlLYP.

(٢) اسمه محمد ناجي، ويعتبر أحد القياديين البارزين في حزب «النور السلفي» في مصر. قدم إلى سوريا مطلع ٢٠١٣، وعمل شرعيًا ضمن صفوف حركة «أحرار الشام الإسلامية» لثلاث سنوات. انشق القيادي عن حركة «أحرار الشام»، في أيلول ٢٠١٦ بعد أن كان شرعيًا في لواء «مجاهدو أشداء»، إلى جانب إلى كل من «طلحة المسير» «أبي شعيب المصري»، وقائد اللواء «أبي حمزة الكردي»، وعناصر اللواء كاملًا. وانضم اللواء عقب انشقاقه إلى جبهة «فتح الشام» بالكامل، ثم ليتم فصله من هيئة تحرير الشام مؤخرًا. للمزيد:

https://bit. ly/3dud3Hc.

الفتوى لكنّه بقي مستقلًا، ثم انشق الفرغلي مع جيش الأحرار لاحقًا الذي خرج من صفوف حركة أحرار الشام لينضم إلى هيئة تحرير الشام[١].

٦. ٥. الموقف من جماعة الغلو والتطرف (داعش).

لقد كان موقف حركة أحرار الشام من جماعة الغلو والتطرف من تنظيم الدولة وجند الأقصى وجبهة النصرة موقف المتدرج في التعاطي، فمع بداية الثورة السورية كان يتراوح بين التعاون في القتال والتشارك في المحاكم الشرعية، كما كان الحال في تجربة المحكمة الرباعية في حلب المتشكلة من (جبهة النصرة، ولواء التوحيد، وصقور الشام، وحركة أحرار الشام)، وكان يرأس المحكمة شرعي من تنظيم جبهة النصرة يدعى محمد العمادي (أبو جابر الحموي)[٢]، ثم تطورت العلاقة إلى التحاور والمناظرات إلى دعوات التحاكم عندما تقع الخلافات، ثمّ إلى المفاصلة والقتال، كما كان الأمر بداية مع تنظيم الدولة الإسلامية، حيث اشتركت حركة أحرار الشام في قتالها، ثم تبع ذلك إعلان حركة أحرار الشام القتال ضد تنظيم جند الأقصى بعد تورط جند الأقصى بسلسلة من الاغتيالات طالت كوادر لحركة أحرار الشام، وإلقاء القبض على مجموعات الاغتيال، ثم تبع ذلك خروج جند الأقصى من جيش الفتح، لينتهي القتال بإعلان جند الأقصى انضمامهم لجبهة النصرة[٣].

---

(١) انشقاق طلحة المسيري وأبي اليقظان المصري عن صفوف أحرار الشام:

https//:cutt .us/L0nP4.

(٢) صورة المدعو أبي جابر الحموي:

https://bit. ly/2ZmDOoU.

(٣) للمزيد راجع موقع على بصيرة:

https://alabasirah. com/node/573.

٧. ٥. المحاكم الشرعية.

كانت الحركة جزءًا رئيسًا من «الهيئة الشرعية» في حلب، والتي كانت تضمّ أيضًا «جبهة النصرة»، و «لواء التوحيد»، و «لواء صقور الشام». وعملت «الهيئة الشرعية» على تقويض «مجلس القضاء الموحّد» بسبب اعتماده القانون العربي، وبعد فشل الهيئة الشرعية فُعِّلت الهيئات الإسلامية في إدلب، والتي لم تعتمد القانون العربي الموحد. لكن في الشهر السادس ٢٠١٧ وفي إعلان «الهيئة القضائية» لـ«حركة أحرار الشام الإسلامية»، اعتمدت «القانون العربي الموحد» في محاكمها، الأمر الذي أعاد إلى الواجهة من جديد واحدة من أكثر القضايا إثارة للجدل في الفكر الإسلامي الحديث وهو موضوع تقنين الشريعة[١].

وهنا نسجل تطوُّرًا فكريًّا مهمًّا في انتقال الحركة من فكرة منع تقنين الشريعة إلى اعتماد القانون العربي الموحد، وهو مواد قانونية تم اعتمادها من قبل الجامعة العربية مستمدة من الشريعة الإسلامية.

مع أن الشرعي العام لحركة أحرار الشام محمود طيبة أبا عبد الملك لم يكن يرى بأسًا في تقنين الشريعة الإسلامية.

٨. ٥. الاعتراف بمرجعية المجلس الإسلامي السوري.

دخل عدد من شرعيي حركة أحرار الشام ومن الشرعيين المقربين من حركة أحرار الشام إلى صفوف المجلس الإسلامي السوري من لحظة التأسيس، ومن أبرزهم الشيخ أبو عبد الملك، والشيخ أبو يزن محمد الشامي، والشيخ أبو العباس

---

(١) موقع نداء سوريا:

https//:nedaa - sy. com/news/223.

التوت، والدكتور أحمد نجيب، والشيخ محمد أبو الصادق، والشيخ معاذ ريحان، وهذه المشاركة تدل على اعتراف من الشخصيات الشرعية في حركة أحرار الشام بمرجعية المجلس الإسلامي السوري، كما لم يذكر ولا مرة أن قامت حركة أحرار الشام بالرد على فتاوى المجلس الإسلامي السوري وبياناته، كما كانت تفعل هيئة تحرير الشام[١].

وهذا كان تطورًا بارزًا في فكر حركة أحرار الشام ذات التوجه السلفي، والتي دخلت في العمل الشرعي مع مؤسسة المجلس الإسلامي السوري الذي يحتوي في أغلبه علماء من المدرسة الأشعرية والصوفية.

٩. ٥. التصوّر عن الدولة ونظام الحكم في سوريا المستقبل.

لا تحفي حركة أحرار الشام في أدبياتها وتعريفها عن نفسها وأهدافها مطالبتها بقيام دولة إسلامية في سوريا، وقد تكرر ذلك في بيان التأسيس لحركة أحرار الشام، وبيان التأسيس للجبهة الإسلامية، وفي مقابلة القادة الإعلامية وخطاب الشرعيين فيها.

فقد جاء مثلًا في كتاب «**منهج الجماعة المجاهدة**» للشيخ أبي سارية الشامي[٢]:

---

(١) مع بداية الثورة السورية تشكلت في الداخل السوري الهيئات والروابط الشرعية لتسد الفراغ الحاصل من غياب مؤسسات الدولة وانحسارها في المناطق المحررة، على صعيد آخر شهد عام ٢٠١١ مبادرات لإيجاد كيان جامع موحِّد من قِبل العلماء والروابط التي أجبرها النظام على الاغتراب... وعلى خطا التوحيد، اجتمع نحو أربعين رابطة وهيئة شرعية في منتصف نيسان/ أبريل ٢٠١٤، ليعلنوا تأسيس «المجلس الإسلامي السوري»:

http//:sy - sic. com/?page_id=2330.

(٢) هو الدكتور فراس حسين صالح السخني الشمري. من مواليد حلب ١٩٧٥. وينحدر من عائلة =

«إنّ أمر الدَّولة في دين الله تعالى عظيم، شأنه مهمٌّ، فإنَّ الإسلام لا يستقيم أمره، ولا تظهر حسناته إلَّا حين تكون له دولة تقوم عليه، عملًا وحماية ونشرًا. الدولة الإسلامية هي الدولة التي تكون فيها السيادة لله تعالى، وتلتزم هذا داخليًا وخارجيًا[١]، إنَّ ترك تطبيق بعض الأحكام الشرعية نتيجة عدم القدرة لا يعني أنَّ الدولة ليست إسلامية».

لكن حركة أحرار الشام تقول بأنّ قيام الدولة يقوم على شورى أهل الحَلِّ والعقد والشوكة، وترفض مسلك التغلّب، وفي هذا الصدد يقول الشيخ أبو سارية: «وننبِّه إلى أنَّ التغلُّب ليس من الطرق الشرعيّة لتولِّي أمور المسلمين، وأهل العلم الذين أجازوا ولاية المتغلّب علّلوا ذلك (أي برروه) بدرء مفسدة القتل، وانتشار الفساد بين الناس، فتحمّلوا وقبلوا المفسدة الصغرى ـ وهي التغلب ـ لدرء المفسدة الكبرى ـ وهي القتال وسفك الدماء ـ فالمفسدة الصغرى تصحيح ولاية المتغلِّب، والمفسدة الكبرى انتشار القتل والفساد»[٢].

= من مدينة السخنة. كان من المتفوقين في دراسته ودرس الطب البشري. وأثناء دراسته الجامعية خلط بين دراسة الطب والعلم الشرعي ليميل في السنوات الأخيرة للعلم الشرعي بشكل أكبر. اختار اختصاص جلدية... ليتفرغ للعلم الشرعي... هاجر إلى أفغانستان لعدة أشهر أيام أسامة بن لادن، وبعد عودته اعتقله النظام بتهمة تأسيس فرع للقاعدة في سوريا، سُجن وعُذِّب لأكثر من عشر سنوات، وتوفي والده وهو في السجن، واستُشهد أخوه في بداية الثورة، عندما خرج من السجن انضم لحركة أحرار الشام مع حركة الفجر، وكان من أبرز شرعيي أحرار الشام، واستشهد مع إخوانه القادة في رام حمدان في إدلب.

(١) راجع كتاب منهج الجماعة المجاهدة الصفحة: ١٠٣ ـ ١٠٤.

(٢) مختصر من كتاب الشيخ أبي سارية: منهج الجماعة المجاهدة، من نسخة إلكترونية محفوظة عند الباحث.

تعتبر فكرة رفض التغلب كمسلك في قيام الدولة والسلطة ميزة فكرية مهمة لحركة أحرار الشام عن الدولة الإسلامية وجبهة النصرة التي سلكت مسلك العنف والسلاح للاستحواذ على السلطة.

١٠. ٥. الموقف من الديمقراطية والمشاركة السياسية مع غير المسلمين.

في سؤال الإعلامي في قناة الجزيرة تيسير علوني لحسان عبود قائد أحرار الشام: هناك من يطرح فكرة الدولة الديمقراطية وتطبيقها في سوريا حتى تلحق كما يقولون بركب الحضارة، الآن نحب أن نعرف موقفكم من الديمقراطية؟ فكان الجواب: أخي الموقف من الديمقراطية هو سيف مسلّط على كل من تريد قوى الغرب تغييبه من الساحة، نحن نجهر بهذا ولا نخاف في الله قول الحق، الديمقراطية هي أن تحكم الناس بالناس وفق ما يرتأون له من أحكام، نحن نقول بأنَّ لدينا نظامًا ربَّانيًا شرعه الله لخلقه وعباده، وهو استخلفنا في هذه الأرض لنعمَّرها ونقيم ديننا لله عز وجل، ونحن كمسلمين هذا حق لنا، نحن نقول ما الذي تريده من الديمقراطية. حريةً؟ في الشريعة نظام سامٍ من إعطاء الحريات للناس، الحريَّات التي تُقَيَّد بالضوابط وليست الحريات التي تولد بغيًا على الآخرين[١].

لكن كان هناك رأي شرعي لأبي سارية الشرعي في حركة أحرار الشام: حيث قال «الديمقراطية كفرت بالله ربِّ العالمين آمرًا ناهيًا في شؤون المجتمع وإنْ لم تكفر به خالقًا رازقًا، وآمنت بالشعب ربًّا يُشَرّع فيأمر وينهى ويضع القوانين والتنظيمات حسب تصوّراته الذهنية ومعارفه وخبراته»، ثم يقول: «فالشعب في الديمقراطية لا

(١) لقاء تيسير علوني مع حسان عبود على قناة الجزيرة:

https://bit. ly/3BnLuYP.

إرادة فوق إرادته ولا معقِّب لحكمه؛ فما أحقّه فهو الحقّ، وما أبطله فهو الباطل، وما صححه فهو الصحيح، وما قال بفساده فهو الفاسد، وما يُلزمه من العقوبات فهو اللازم، وما يُرخِّص به ويمنع العقوبة عليه فهو الجائز المحصن. وهكذا فالديمقراطية دين جديد اتخذ الشعبَ ربًّا ندًّا لله سبحانه، وعلَّق بإرادته موازين الحقّ والباطل والصحّة والفساد من أجل كلِّ ما سبق، وغيره مِمّا لم نذكره فنحن نرفض المشاركة السياسية في الديمقراطية، ولا نعتبر هذا الطريق طريقًا شرعيًا.

لكن هاهنا مسألة وهي: هل يعني الكلام المتقدَّم أنَّ كلَّ مَن شارك في العمليَّة الانتخابية التّشريعيَّة هو كافر ولا عذر له؟

الذي أعتقده أنّ الجواب هو: لا. فعذر الجهل واقع لا شكَّ، والجهل بالواقع مانع من موانع لحوق الحكم، ومَن يرى شرعية ذلك من أهل العلم ويدعو إلى المشاركة فيه، فهو مخطئ، ونرجو أنْ يكون معذورًا مغفورًا له ما دام هذا هو اجتهاده...» انتهى كلام أبي سارية[١].

بالتأكيد هناك مواقف وسط في الحركة تعدّ المشاركة السياسية على وفق الآليات الديمقراطية قضية اجتهادية تقبل الخلاف[٢].

٦. الفواصل الزمنية المهمة في تاريخ الحركة.

١. ٦. لحظة التأسيس وبيان هل أتاك حديث الكتائب (مرحلة أخوة المنهج).

في لحظة التأسيس كان خطاب حركة أحرار الشام خطابًا سلفيًا متعاونًا مع كل الفصائل الإسلامية بما فيها جبهة النصرة، فقد قال الشيخ حسان عبود في لقائه مع

(١) منهج الجماعة المجاهدة. انظر تفصيل المسألة في الكتاب: ص ٩٠ ـ ١٠٢.

(٢) المصدر لقاء شفهي مع أحد القادة المؤسسين للحركة.

تيسير علوني: «جبهة النصرة ـ ككل المكونات الموجودة ـ تعاملنا معها على أساس أنَّ هناك هدفًا مرحليًا نسعى جميعًا لتحقيقه، وهو الإطاحة بهذا النظام وتخليص الأمة منه، وعليه فقد قمنا بعمليات عسكرية مشتركة عديدة ورأينا منهم صدقًا في العمل وثباتًا وبسالة، فلم يمنعنا ما جرى مثلًا من تصنيف أميركا من استمرار العمل معهم، نحن لا نبني علاقاتنا وفق ما يفرض علينا من الخارج افعل أو لا تفعل، أخي نحن ننطلق من ما الذي تقتضيه مصلحة الأمة ومصلحة هذا الشعب الجريح بجراحه النازفة الراعفة كل يوم؟» وقال: «نتفق معهم في أن الإسلام هو الضابط للأعمال وقد نختلف في بعض الأحكام»[1].

أكيد ذلك الوقت كان تنظيم جبهة النصرة ودولة الإسلام في العراق شيئًا واحدًا ولم يكن قد انقسمت جبهة النصرة على نفسها.

٢. ٦. مرحلة مشروع الجبهة الإسلامية في مواجهة (قوة المشروع المنافس داعش).

(مشروع أمة) والتأصيل النظري لمشروع الاصطفاف السني بعد الاعتراضات على مشروع الجبهة الإسلامية من بعد الأصوات الداخلية والخارجية بسبب وجود المرجئة فيه (جيش الإسلام)، وأنه مشروع معد لقتال الإخوة في تنظيم الدولة الإسلامية.

تضافرت عدة أسباب للبحث عن مشروع جامع للفصائل منها: الخلاف الذي وقع بين الفصائل الإسلامية مع قيادة الأركان والائتلاف، واقتراب موعد مؤتمر

(١) تفريغ نص المقابلة:

https//:cutt .us3/vey7.

جنيف والذهاب نحو الحلّ السياسي، وتقدم النظام على عدد من الجبهات، وكان هو السبب الأبرز.

وكان لما وقع في ٨ أبريل/ نيسان ٢٠١٣، سببًا لإنشاء تكتل سلفي يشكل كتلة حرجة في التأثير على موازين القوة في الساحة، ملحًّا حيث أُعلن في ذلك اليوم عن اندماج «الدولة الاسلامية في العراق» وفرع القاعدة في سوريا «جبهة النصرة» لتشكيل «الدولة الإسلامية في العراق والشام»، وأصدر المكتب الشرعي لحركة أحرار الشام حينها بيانًا يرفضون فيه إعلان الدولة، وعُدّت مصادرة لقرار الأمة، وتجاوزًا للشورى وأهل الحَلّ والعقد، وصار مشروع الدولة مُؤْذنًا ببدء القتال الداخلي بين داعش والفصائل؛ لذلك سعت حركة أحرار الشام مع عدد من الفصائل الكبرى في الثورة للوقوف ضد مشروع تنظيم الدولة الإسلامية، الذي يحمل الكثير من اللوازم، ومنها خضوع الفصائل للدولة، ما يعني نشوب القتال والحرب، فكان مشروع الأمة عنوانًا لمشروع الجبهة الإسلامية التي أُعلن عن تشكيلها في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٢.

وضمت أكثر من عشرة فصائل عسكرية، أبرزها: أحرار الشام، والتي جاء في بيانها نِقاط مهمة جدًا:

تأكيد مشروع الدولة الإسلامية، والإسلام هو دين الدولة، والمجتمع الإسلامي، وتحكيم الشريعة، والهُوية السلفية، والتأكيد على العقيدة الصحيحة، وتأكيد العدل حتى مع من نختلف معهم بالدين[1].

(١) موقع معهد كارينغي بيان تأسيس الجبهة الإسلامية:

https://bit. ly/3arg5Ks.

٣. ٦. مرحلة المؤتمرات والحلول السياسية مؤتمر جنيف أول اختبار سياسي لحركة أحرار الشام.

كان مؤتمر جنيف ٢ أول اختبار سياسي للجبهة الإسلامية التي تنتمي لها حركة أحرار الشام، وكان الرفض للمشاركة هو القرار الحاسم من قيادة الحركة، ورفض الحل السياسي مع النظام، وغرّد القائد حسان عبود على معرِّفه في تويتر «في جنيف وقع الجنف، ولا يجنف إلا كل معتدٍ أثيم»[١]. وهنا نؤكد أن رفض حركة أحرار الشام والجبهة الإسلامية للحل السياسي مع النظام لم يكن بدوافع إيديولوجية عقدية تنطلق من حرمة ذلك، وإنما كانت من منطلق سياسي وجدت أن مؤتمر جنيف لم ينصف المعارضة، ولم يلبي حقوق الشعب السوري، وهذا واضح في تبرير الحركة لرفض المشاركة؛ لما وقع في مؤتمر جنيف من الظلم للشعب السوري.

٤. ٦. مرحلة ما بعد داعش والانحياز لثورة ميثاق الشرف الثوري ومشروع مجلس قيادة الثورة.

جاء ميثاق الشرف الثوري الذي كان أبو عبد الله الحموي حسان عبود قائد حركة أحرار الشام عَرّابه، ليؤكِّد سمات أساسية في إستراتيجية عمل حركة أحرار الشام، حيث أكّد الميثاق حصر نشاط حركة أحرار الشام في داخل سوريا، والاعتماد على العنصر السوري المقاتل في العمل المسلح، وأكد أنّ المرجعية للعمل الثوري تتمثّل في الدين الإسلامي البعيد عن الغلو، وأكَّد الميثاق العمل التشاركي مع كل الفصائل لإسقاط نظام الأسد دون إقصاء لأحد، وأكد ضرورة التعاطي مع الدول

(١) من معرّف الشيخ حسان عبود:

https//:bit .ly3/qp2nxn.

الإقليمية والدولية المتضامنة مع الثورة السورية بإيجابية[١].

واجه البيان انتقادًا حادًا من جبهة النصرة، وعدَّت البيان غير منضبط في معانيه، وأنَّه ذكر محاربة الغلو ولم يذكر محاربة الانبطاح والتنازل، ولا يُكتفى في مثل هذا لموقف مجرد ادعاء الرجوع لشرعنا الحنيف، فالكل يدعي ذلك، ومن الثغرات التي تناولتها جبهة النصرة وذكرتها هو اقتصار الجهاد على صورة دفع العدوِّ الصائل دون ذكر الجهاد لإقامة الحاكمية، وأنَّ تقديم النظام للمحاسبة والمحاكمة مخالف لما قررته الشريعة من وجوب تقديم أصحاب الردّة المغلَّظة للسيف فقط، ومن ذلك غياب الروح الإيمانية، وغلبة الروح الوطنية، وعدم النص على حقوق المهاجرين، واعترضت النصرة على إقامة دولة العدل والقانون والحرية، وقالت نحن لا نريد إلا دولة تقوم على حاكمية الشريعة، ولن نقبل بأي دولة مدنية أو ديمقراطية، ومن الاعتراضات أنّ البيان يجب أن ينصَّ على التعامل مع كل طائفة من طوائف الشعب السوري بحسب ما قرره الشرع[٢].

وأصدر المكتب الشرعي لحركة أحرار الشام ردًّا مفصَّلًا على بيان جبهة النصرة الناقد لميثاق الشرف الثوري. فقدّم الردّ في المقدمة قياس ميثاق الشرف الثوري على حلف الفضول، فالميثاق بحسب رد أحرار الشام ليس مشروعًا جديدًا، وإنّما هو تعاون جزئي، وهو جمع ما يمكن جمعه لرد صيال النظام، وعدَّ التشابه الحاصل في ميثاق الشرف الثوري يُفسَّر بالـمُحْكَم الذي جاء في ميثاق الجبهة

---

(١) لمراجعة نص ميثاق الشرف الثوري:

https//:syrianoor .net/article.11017/

(٢) موقع زمان الوصل:

https//:www .zamanalwsl .net/news/article.49940/

الإسلامية، وقد بينا في الميثاق أنّ كل ما ورد في الميثاق هو بما لا يخالف شرعنا الحنيف، وأمّا اقتصاره على محاربة الغلو فإنَّ البيان جاء لأنّ الغلو هو الخطر الأعمّ ضرره في الساحة، وهذا لا يعني إغفال محاربة جانب التفريط والتنازل، وأمّا اقتصار البيان على نوع واحد من الجهاد فلأنّ جهاد الدفع بإجماع أهل العلم لا يشترط الإمام والراية إلا عند غلاة الإرجاء، وأمّا تقديم النظام المجرم للمحكمة العادلة فلأنّ العدو عند القتال يُقاتل، لكن عندما تضع الحرب أوزارها فلا يمكن قتله إلا في محكمة تنظر في أمره، وقد بيَّن رد الأحرار خلط جبهة النصرة بين التواصل والتبعية، فجعلوا من التواصل مع الدول تبعية لهم، أمَّا مطلب إقامة دولة العدل والحرية والقانون فمقيدة في المطلب الأول، وهو أنَّ العمل الثوري مستَمَدٌ من شرعنا الحنيف، وإنّ اعتماد الثورة في مجملها على العنصر السوري ليس منطلقه رابطة ترابية، وإنَّما سياسة شرعية نلتزمها نحن وأنتم، وليس في هذا تقليل من قدر إخواننا المهاجرين[1].

هذا البيان من جبهة النصرة، ورد حركة أحرار الشام على بيانهم الناقد لميثاق الشرف الثوري شكَّل بداية المواجهة والتنافس الإيديولوجي بين جبهة النصرة وحركة أحرار الشام على الاستحواذ على عنوان الجهاد في سوريا، بعد انحسار المنافس الأبرز تنظيم الدولة وخسارته لمناطق سيطرته في حلب وإدلب والساحل وحماة، وستمتد هذه المناكفات المنهجية إلى مؤتمر الرياض والمشاركة في عملية درع الفرات مع الجيش التركي، إلى مؤتمر أستانا والتي ستنتهي بجولات من القتال

(١) رد المكتب الشرعي في حركة أحرار الشام الإسلامية على بيان جبهة النصرة الناقد لميثاق الشرف الثوري:

https//:justpaste.it/fkik.

بين الفصيلين في عام ٢٠١٧، لتنتهي لصلح حسم سيطرة تحرير الشام على منطقة إدلب ومعبر باب الهوى في الشمال السوري.

٥. ٦. بعد مقتل القادة المؤسّسين.

بعد مقتل قادة حركة أحرار الشام ابتعدت الحركة عن الجيش الحر، وأنهت المشاركة في مجلس قيادة الثورة، وتقرّبت الحركة من جبهة النصرة وجند الأقصى عندما انضمت لمشروع جيش الفتح الذي حقّق انتصارات كبيرة في تحرير عدد من المعسكرات والقطع العسكرية في إدلب وتحرير مدينة إدلب، وفي هذه المرحلة بدأت مرحلة الاستقطاب بين المكتب السياسي وبين المكتب الشرعي داخل صفوف حركة أحرار الشام.

في مرحلة ولاية «أبي جابر هاشم الشيخ» كان موقع المكتب الشرعي قويًّا جدًّا في الحركة الذي كان يترأسه الشرعي «نضال حسن» المعروف بأبي محمد الصادق، ومرَّت معنا ترجمته.

وظهر ذلك في ارتباك الحركة في اختلاف واضح بين المكتب السياسي والمكتب الشرعي خصوصًا في قضية المشاركة في مؤتمر الرياض الذي شاركت فيه ثم انسحبت منه[١]، وكانت جبهة النصرة قد بدأت خطابًا تكفيريًا لكل من شارك ووقع على بيان مؤتمر الرياض ١، وكذلك وقع الجدال داخل الحركة حول مشاركة الحركة في عملية «درع الفرات» مع الجيش التركي ضد داعش، الأمر الذي انتهى إلى بداية الاستقطاب داخل صفوف الحركة، والذي سينتهي إلى حركة انشقاق فيما

(١) بيان انسحاب حركة أحرار الشام من مؤتمر الرياض:

https//:eldorar.com/node.92340/

بعد ليتشكّل جيش الأحرار من مجموعة الكتائب المنشقة عن حركة أحرار الشام، ولتظهر الحركة على أنّها كانت عبارة عن خليط فكري غير متجانس، وهو الأمر الذي لم يكن له أن يستمر إلا بحركة من الانشقاقات.

وكان لخروج جيش الأحرار من صفوف حركة أحرار الشام لينضم لاحقًا إلى تحرير الشام، أثره في إضعاف حركة احرار الشام، لكنه عاد وأكسبها نوعًا من الانسجام الفكري، حيث كانت جماعة جيش الحرار تشكل حالة من عدم الانسجام الفكري مع باقي مكونات حركة أحرار الشام.

٦.٦. في مرحلة قيادة الشيخ أبي يحيى المهندس (مهند المصري) والشيخ أبي عمار العمر المهندس (علي العمر).

في هذه المرحلة أُعيدت هيكلة المكتب الشرعي، وشُكّل المجلس القضائي برئاسة الدكتور «أحمد نجيب»، وفي زمنه اعتُمد القانون العربي الموحد، واعتمدت الحركة على قانون مقَنَّن لأول مرة بعد أن كان المعتمد هو اختيارات القضاة من المذاهب الأربعة بحسب ما يرجّحه القاضي[١].

وشُكّل مكتب الدعوة والإرشاد بقيادة هاشم الشيخ أبي جابر، وفي حينها اعتُمد الفقه الشافعي منهجًا فقهيًا داخل الحركة، واعتمد الفقه المنهجي الذي ألفه ثلّة من علماء دمشق المعتدلين، كما اعتمد كتاب العقيدة للشيخ الحمصي المعروف «إسماعيل المجذوب».

وكذلك تشكل المجلس الشرعي الذي تولّى مهمة الإفتاء، والذي تكوّن من

---

(١) راجع الرابط:

https//:human - voice. co/policy/13841./

أربع شخصيات شرعية من خارج حركة أحرار الشام، وهو تطور مهم على المستوى التنظيمي والبنيوي في حركة أحرار الشام، وهم الدكتور في أصول الفقه أيمن هاروش، والشيخ عبد الرزاق المهدي، والشيخ معاذ ريحان، والشيخ أحمد عبد الكريم نجيب، وكلهم من خارج صفوف الحركة، وكان أبرز بياناته البيان الذي أجاز فيه التنسيق مع الجيش التركي لمحاربة تنظيم الدولة[١].

لكن هذه الإصلاحات الجراحية لم تكن بدون تأثيرات جانبية ولم تكن بدون فواتير باهظة، فقد انتهت بانشقاق جيش الأحرار، والتحاقه بهيئة تحرير الشام.

* لكن نستطيع القول:

في هذه المرحلة كانت أحرار الشام قد قرّرت إنهاء حالة التمايز والموقف الوسط، وقرّرت الانحياز التام لصف الثورة، وبدأت فعلًا برفع علم الثورة والبحث عن مشاريع توحّد مع الجيش الحر.

والذي نشهد آثاره اليوم مع الكلفة الباهظة، فأحرار الشام اليوم تُنصّب شخصية قيادية هي الشيخ «جابر علي باشا»[٢] ليس له تاريخ في التجارب الجهادية ولم يدخل سجن صيدنايا كباقي القادة الذين سبقوه، وربما ليس سلفيًا أصلًا، وإنّما هو طالب علم، الخلفية الشرعية لديه هي من طلبه للعلم في كلية الشريعة جامعة دمشق.

---

(١) موقع الدرر الشامية ونص الفتوى:

https//:eldorar .info/science/article.14483/

(٢) ينحدر الشيخ «جابر علي باشا» من مدينة بنش في ريف إدلب، وهو من مواليد عام ١٩٨٤، ويحمل الماجستير في الشريعة الإسلامية من جامعة دمشق. شغل في وقت سابق رئاسة عدة محاكم شرعية أنشئت من قِبل الفصائل العسكرية في المناطق المحررة، وخاصة في ريف حلب ومحافظة إدلب، من بينها «الهيئة الإسلامية» في بنّش.

الخط البياني الزمني للتحولات

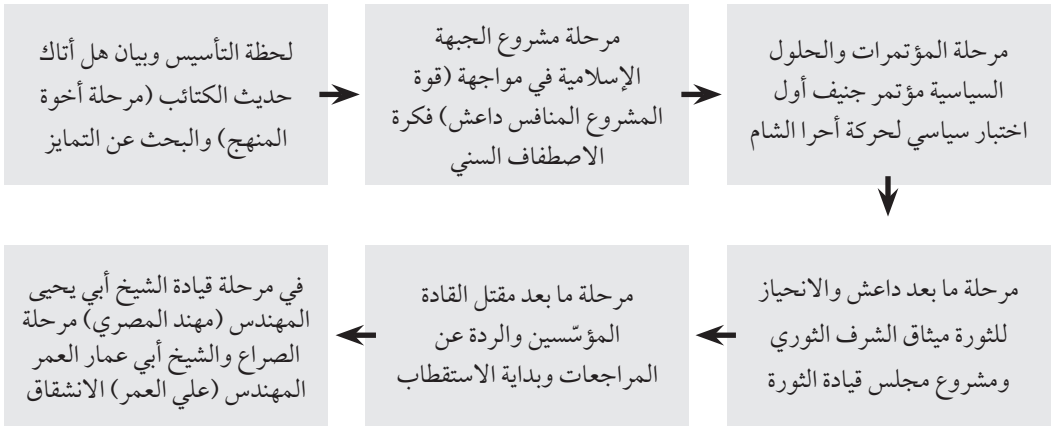

٧. الخصائص العامة للمراجعات الفكرية عند حركة أحرار الشام.

١. ٧. أغلب هذه المراجعات كانت استجابة لضغط الواقع والإكراهات السياسية.

غالب التحولات الفكرية في فكر حركة أحرار الشام كانت نتيجة واستجابة لضغط الواقع أكثر منها ملامح فكر يلبّي حاجة المستقبل، وبناء مشروع متكامل يتناول صورة الدولة وأسلوب الحكم. فقد جاء ميثاق الجبهة الإسلامية ذو اللغة المرتفعة مع ازدياد حدّة التوتر بين حركة أحرار الشام والفصائل الثورية مع تنظيم الدولة الإسلامية داعش، وباتت بوادر القتال قريبة بعد سلسلة من الاعتداءات المتكررة على الحركة والفصائل من قِبَل تنظيم الدولة، وقد أتى ميثاق الشرف الثوري بعد ضغوط دولية كبيرة كانت تدفع باتجاه تصنيف حركة أحرار الشام على قوائم الإرهاب، كما كانت الحاجة للعمل الجبهوي مع الجيش الحرّ ومكونات الثورة السورية تحولًا كبيرًا في مسيرة الحركة.

٢. ٧. كانت الأفكار المؤسِّسة بمثابة الموجِّه المُحَابِثِ لكل المراجعات والأفكار.

كانت فكرة العمل القُطري ضمن الحدود السورية، وعدم الارتباط بالقاعدة، والتمايز عن الإخوان المسلمين والجيش الحر، وفكرة الانخراط في العمل السياسي والتعاطي مع المحيط الإقليمي والدولي، والتواصل مع الجماعات الأخرى، والعمل ضمن جهاد الأمة بعيدًا عن جهاد النخبة مستصحِبة بذلك فكر الشيخ «عبد الله عزام» من أُولَيَات الأفكار المؤسسة للحركة، مع الانطلاق من التصوّر الشرعي السلفي منطلقًا، وتحديد قيادة دولة إسلامية في سوريا هدفًا[١].

٣. ٧. البحث الدائم عن مقاربة لمشروع ثوري مع الجيش الحر والفصائل المعتدلة.

كان الانتقال من (مشروع أمة)[٢]، وهو الشعار الذي وضع في ميثاق الجبهة الإسلامية التي كانت حركة أحرار الشام جزءًا أساسيًا منه، إلى شعار (ثورة شعب)، وهو الشعار الذي أصبح في وضع إعلام الحركة وبياناتها منذ إعلان الاندماج مع صقور الشام في ٢٢ آذار/ مارس ٢٠١٥، تعبيرًا عن هذه النقلة الخطابية والواقعية في مشروع الحركة السياسية[٣].

---

(١) راجع معرِّف الشيخ حسان عبود:

https://bit. ly/2ZvAMP8.

(٢) ميثاق الجبهة الإسلامية معنون بشعار مشروع أمة:

https://bit. ly/2ZvEeJL.

(٣) على قناة الجزيرة بيان الاندماج بين حركة أحرار الشام وصقور الشام، وشعار «ثورة شعب» يظهر في الخلفية: =

كانت إستراتيجية الحركة في التعامل مع الجيش الحر هي إستراتيجية باحثة عن الاندماج، ولذلك شاركت في كثير من مشاريع الاندماج والمشاريع الجبهوية، كمشروع جبهة تحرير سوريا الإسلامية، والجبهة الإسلامية، ومجلس قيادة الثورة، والآن الحركة هي ضمن مكونات الجبهة الوطنية والجيش الوطني.

٤ . ٧. الانتقال من أفكار (السلفية الجهادية) إلى المدرسة المقاصدية.

معلوم الفرق بين مدرسة (السلفية الجهادية) التي تتعامل مع النص الشرعي بحرفية وجمود، وتنزل فهمها للنص منزلة القطع، وبين المدرسة المقاصدية التي تدور مع الحكم والعلل التي تدور حولها الأحكام الشرعية.

فقد دعا الشيخ محمد الشامي أبو يزن[1] في معالجة قضية الغلو إلى العمل على مسارين:

المسار الأول: مسلك الاعتبار من تجارب الجهاد في العراق والجزائر وأفغانستان وما وقع فيها من أخطاء قاتلة.

المسار الثاني: مسلك الاستنباط والاجتهاد من النصوص (الكتاب والسنة) وإعادة

---

https://cutt. us/ocwxK. =

(١) أبو يزن الشامي (محمد الشامي) من مواليد ١٩٨٦، وهو من طلاب كلية الشريعة بجامعة دمشق، سجن في سجن صيدنايا العسكري بسبب انتمائه للفكر السلفي، وتتلمذ على يد «الشيخ أبي العباس الشامي»، الذي درس على يديه أغلب قادة الحركة الشامية. خرج أبو يزن من الاعتقال بداية الثورة السورية، وكان ممّن أسّس كتائب «الفجر الإسلامية» في ٢٠١٢، ثم شرعيًا في حركة «أحرار الشام»، ثم قائدًا عامًّا للحركة في حلب، ثمَّ أصبح أحد أعضاء مجلس الشورى للجبهة الإسلامية التي أسست في نهاية عام ٢٠١٣. قتل أبو يزن في التفجير الأخير الذي استهدف قادة الحركة يوم الثلاثاء ٩ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤ في ريف إدلب.

النظر في الأحاديث التي تحدثت عن الخوارج في الصحيح، فمع وجود النصوص وظهور الأزمة وتكرُّرها، فهذا دليل على ضعف حركة الاستنباط والاجتهاد، ورأى أنَّ أزمة الخوارج كما ينقل عن الإمام الشاطبي: «**هي اتباع ظواهر القرآن والنصوص على غير تدبُّر ولا نظر في معاقده ومقاصده**» كما ينقل عنه، وفسر قول رسول الله ﷺ: «يقرأون القرآن لا يجاوز تراقيهم» أنه نمط من التفكير الظاهري الذي يقرأ القرآن بدون فهم ولا تدبر، فهم يقرأون القرآن بحناجرهم دون أن يمر على عقولهم.

وعدّ أبو يزن محمد الشامي عقلية المدرسة الظاهرية[١] في التفكير، والتي تُنْكر القياس والتعليل، مدرسة مُنْتِجة للغلو والخوارج، والعقلية التي تعلّل وتقيس في الاجتهاد وتفكر مقاصديًا في النص، تعصم الإنسان من فكر الخوارج والغلو، وأنَّ الرسوخ في العلم هو رد المتشابه إلى المحكم[٢]، أمَّا الجاهلون فهم الذين يتّبعون المتشابه من النصوص ابتغاء الفتنة، فالظاهرية تُضادُّ الرسوخ في العلم.

وانتهى الشيخ أبو يزن إلى أنّ السلفية المعاصرة هذه المدرسة غلب عليها الظاهرية، فكانت حاضنة للغلو، ولا بدّ للسلفية المعاصرة من تجديد دينها[٣].

---

(١) مدرسة فقهية ظهرت في التراث الإسلامي كانت تأخذ بظواهر النصوص بدون أي اعتبار لفحوى النص وعلته ومقاصد الشريعة، فوقعت بأخطاء كثيرة تتعلق بفهمها للنصوص.

(٢) يقسم النص القرآني عند علماء الأصول إلى نص متشابه ونص محكم، أما النص المتشابه فهو النص غير واضح المعنى ويمكن أن يحتمل أكثر من معنى ويكون محل خلاف بين المفسرين، لذلك يتبع الغلاة هذا النوع من النصوص ليفسروه على مزاجهم، وأما النص القرآني المحكم فهو النص الواضح المعنى الذي لا يحتمل إلا معنى واحداً ومن خلاله يمكن الكشف عن معنى المتشابه لذلك يعود إليه أهل العلم ليضبطوا معنى المتشابه بعيداً عن الغلو والانحراف.

(٣) راجع محاضرة الشيخ أبي يزن الشامي «صفات الخوارج المستفادة من حديث ويلك، ومن يعدل إذا لَم أَعدل؟!»: =

وطبعًا أبو يزن الشامي لم يكن شخصية عادية، فهو كان أمير قطاع حلب، وكانت دروسه تقام في مقرات الحركة وتوجه إلى جنودها وشرعييها، وهو ما ينفي كونها آراء خاصة تخص صاحبها فقط.

بعض المراجعات كانت محاولة للرد على (السلفية الجهادية) من داخل أدبيات (السلفية الجهادية) نفسها ككتابات الشيخ أبي سارية، وكتابه إضاءات على منهج الجماعات الإسلامية.

في كتاب إضاءات على منهج الجماعة المجاهدة كان الشيخ أبو سارية يستعير الكثير من أدبيات (السلفية الجهادية) ليرد منها على داعش، من باب محاججة القاعدة وتنظيم الدولة بكلام شيوخهم، فنقل عن أبي قتادة الفلسطيني، وعطية الله الليبي، وعصام البرقاوي، ومحمد بن شاكر الشريف، ومحمّد بن إبراهيم آل الشّيخ، وعبد المنعم حليمة، وغيرهم من مرجعيات (السلفية الجهادية)... خصوصًا في سياق ردود هؤلاء على غلو تنظيم الدولة الإسلامية.

حتى في مناقشة قضية الحاكمية والديمقراطية والمشاركة السياسية كان واضحًا تبني رأي قريب من رأي بعض مشايخ (السلفية الجهادية)، وهذا الكلام له سياقه الذي سنأتي عليه[1].

٥ . ٧. البحث عن التمايز المنهجي والفكري عن (السلفية الجهادية) والإخوان المسلمين.

---

https//:www .youtube .com/watch?v8=zjb8D1tuLM. =

(١) لمراجعة كتاب الشيخ أبي سارية راجع صفحة (١٢ ـ ٧٨ ـ ٩٦ ـ ١٠٠ ـ ١٠٤).

https://archive. org/details/AboSarya_E/page/n27/mode/2up.

ظلت حركة أحرار الشام تبحث عن التمايز المنهجي بين فكر القاعدة الذي يرفض العمل السياسي، ويمارس نشاطًا عسكريًّا عابرًا للحدود، ويتبنى منهج التكفير العلني للأنظمة العربية، وتخوض معركتها ضدَّ من تصفهم بالمرتدين، وبين فكر الإخوان المسلمين الذي يؤمن بالعمل السياسي، ولا يتجه لتبني العمل العسكري، ويقبل الدخول في المشاركة السياسية على وفق قواعد الديمقراطية، ويقبل بالدولة المدنية التي لها مرجعية من الشريعة الإسلامية.

كانت الحركة في خطابها الشرعي تبحث عن حركة تجديدية في الحركية الإسلامية، وقد صرح بذلك كثيرًا الشيخ أبو عبد الله الحموي: «إنّنا نشهد في سورية نشأة حركة إسلامية رشيدة تُدعى كتائب أحرار الشام، قادرة على التعاطي مع المحيط بمرونة وانفتاح، دون تفريط بالثوابت والأصول. هل أتاك حديث كتائبنا؟ إنّها كتائب إسلامية شعبية مستقلة، تجاهد في سبيل الله، أَطَّر الشرعُ عملها، وبرّر استقلاليتَها سموُّ غايتها وتبصّرُها بواقع الحال»[١].

وفي لقاء مع الشيخ «خالد أبي أنس» قال في وصف منهج حركة أحرار الشام: «إنَّ لحركة أحرار الشام هُوية خاصّة بها، فهي ليست قاعدة، فجهادها محلي مستقل، وثورتها شعبية، وهي ليست إخوانًا، لأنَّها لا تتبنى العمل الديمقراطي في محاربة الاستبداد، وتحقيق الغايات، وحاولت استيعاب أكثر شرائح المجتمع ـ وإن خالفتها في بعض القضايا ـ فتبنّت شعار ثورة شعب؛ لتجاوز حالة النخبوية لدى الفصائل الإسلامية»[٢].

---

(١) من معرِّف القائد العام لحركة أحرار الشام حسان عبود:

https//:twitter .com/HassanAbboud_Ah/status.198357581067063296/

(٢) لقاء مع موقع عربي ٢١: =

٦ . ٧. نقد مباشر للسلفية النجدية (نحو منهج رشيد) كتاب أبي أيمن الحموي[١].

في أكثر المراجعات جرأةً، كان كتاب الشيخ أبي أيمن الحلبي الذي وجّه نقدًا لاذعًا (للسلفية الجهادية) منها:

ـ الانحراف النفسي المتمثّل في غَمْط الناس وبَطَر الحق؛ بحجَّة أنَّهم أهل الثغور والجهاد والعقيدة الصافية والمنهج النقي، ومن ظاهر هذا الكِبْر حصر الطائفة المنصورة والراية الواضحة والفرقة الناجية في جماعتهم، وحصر الجهاد بهم، وجعل نفسهم الوكلاء الحصريين للمشروع الإسلامي، وعدم الجهاد إلا مع من كان على عقيدتهم، وانتقد الشيخ أبو أيمن التيارَ الذي يُسمى بالسلفي، والذي بدأ الانحراف فيه ببعض كتابات الدعوة النجدية، وتابع هذا الانحراف إلى أن أفرز لدينا ما يُعرف بالتيار السلفي، جهاديًا كان أو علميًا.

ورأى أنَّ مشكلة كتابات أئمة الدعوة النجدية المليئة بالإطلاقات غير المنضبطة التي فتحت الباب على مصراعيه لأهل الغلو ينتقون منها ما يشاؤون لتكفير الناس واستحلال حرماتهم، وأئمة الدعوة النجدية رحمهم الله كان لهم جهد مشكور في

---

https//:cutt.us/JrTmc. =

(١) ولد حامد العبيسي المعروف بأبي أيمن الحموي في عام ١٩٨٤ في مدينة حلب، وهو من أسرة أصلها حموية، درس الفقه الحنفي، وكان على العقيدة الماتريدية، سافر إلى العراق عند الغزو الأمريكي، وشارك في حرب الفلوجة، كان القائد العسكري لحركة الفجر الإسلامية، ثم انضم لحركة أحرار الشام، قتل مع قادة الحركة في المقر صفر في ٩ أيلول/ سبتمر ٢٠١٤. راجع قناة إرث القادة:

https//:t.me/ahrar3D.

محاربة البدع ونشر عقيدة التوحيد الصافية، إلا أنّهم ـ ولبعد أكثرهم عن التأصيل المنهجي ـ وقعوا بإطلاقات وتعميمات في مسائل الكفر والإيمان، كان أثرها كارثيًا في الشباب الذين تبنَّوا الفكر النجدي[١].

عدَّ أنَّ «اللامذهبية» التي تتبناها السلفية تمثل أصل خلل التلقي للعلم عندهم، خصوصًا عندما عدُّوا نهي ابن القيم وابن تيمية عن التقليد واتباع الدليل موجَّهًا لهم، في حين كان كلام هؤلاء العلماء موجَّهًا للمجتهدين القادرين على الاستنباط من النصوص وليس للعوامِّ[٢].

ولم تكن هذه الأفكار هي وجهة نظر خاصة لأبي أيمن الحموي، فكل هذه الأفكار كان يحاضر بها ضمن دروس تعقدها حركة أحرار الشام للجنود والشرعيين الصغار.

---

(١) ذكر الشيخ أبو أيمن هذه المسألة مثالاً ما يذكرونه في قواعد التكفير (من لم يكفّر الكافر أو شك في كفره فقد كفر) هو مثال للتخبط والجهل في هذا الباب، فظاهر القاعدة تكفير من لم يكفر الكافر، مع أن بعض المكفرات تنازع العلماء في كونها مكفرة، كترك الصلاة مثلًا، فهل يلزم تكفير من لم يكفر تارك الصلاة وهم جمهور العلماء؟! جاء المرقّعون أصحاب التأصيل ليحلوا المشكلة، وضعوا قيد الكفر المجمع عليه أو الكفر القطعي! وهذا الكلام يجعل من القاعدة في أقل تقدير لغوًا؛ لأن إنكار أي شيء من قطعيات الدين كفر مهما كان هذا القطعي سواء كان حرفًا من حروف القرآن أو تكفيرًا لكافر، مما يجعل عدم تكفير الكافر وصفًا غير مؤثر في المسألة، ووضع الوصف غير المؤثر في الضابط لغو عند أهل الأصول، وأيضًا يُغني عنه قاعدة من أنكر قطعيًا من الدين فقد كفر، فبينها وبين تلك القاعدة بالضابط الذي ذكروا عموم وخصوص وجهي، فصار أصل القاعدة لغوًا والقيد هو الأصل، ويغني عنه قاعدة أخرى!

(٢) الكتاب نسخة إلكترونية لدى الباحث من بحث نحو منهج رشيد، للشيخ أبي أيمن الحموي.

خصائص هذه التحولات الفكرية	أغلب هذه المراجعات كانت استجابة لضغط الواقع والإكراهات السياسية
	كانت الأفكار المؤسِّسة بمثابة الموجِّه المُحَايِثِ لكل المراجعات والأفكار
	البحث الدائم عن مقاربة لمشروع ثوري مع الجيش الحر والفصائل المعتدلة مع عدم خسارة رضى السلفية الجهادية
	الانتقال من أفكار السلفية الجهادية إلى المدرسة المقاصدية
	البحث عن التمايز المنهجي والفكري عن السلفية الجهادية والإخوان المسلمين
	نقد مباشر للسلفية الوهابية (نحو منهج رشيد) كتاب أبي أيمن الحموي

٨. مستقبل المراجعات والتحولات في الخطاب الشرعي لأحرار الشام.

لم تشهد الثورة السورية إلى الآن توقُّفًا للعمل العسكري، وهو ما يفرض على كل الجماعات المقاتلة الصيانة الدائمة والتوازن المستمر في المحافظة على خطاب تحشيدي يبعث العقيدة القتالية في نفوس الجنود، ويدفعهم للاستمرار في حمل السلاح، خصوصًا في وسط مزدحم بالإيديولوجيات الإسلامية، وبين خطاب سياسي متوازن يدفع عنها خطر التصنيف والحصار والاستهداف الخارجي، ويسمح لها بالتحرك في المحيط الإقليمي والدولي.

إنّ حالة عدم الانسجام الفكري والحركي بين عدد من الكتل المنتسبة إلى الحركة سمحت بحالة التشظّي الفكري لاحقًا، وهو ما يعني أنّ حركة أحرار الشام قد تنتهي لولادة عدد من التيارات والاتجاهات بمقاربات سياسية وجهادية مختلفة، وإنّ حالة عدم الانسجام ووجود الاستقطاب فرضت خطابًا شرعيًا يبحث دائمًا عن التوافقات وإرضاء الأطراف المتناحرة واختيار القيادات التوافقية أكثر منه خطاب

يراعي المصالح الكبرى للثورة السورية، ويتجاوز مصالح الحركة وخصوصيتَها إلى مصالح الثورة وأُفقها الواسع.

كما كان لعطالة المسار السياسي للحلّ في الثورة السورية دوره الكبير في دفع الكثير من الجماعات للإحجام عن تقديم أي خطاب سياسي للعالم، بسبب عدم وجود المردود والفائدة منه في ظل إمعان النظام وحلفائه في الحلول العسكرية، وعدم دعم الدول الأخرى للحل السياسي ولا حتى الضغط على النظام للقَبول بالحل السياسي في الحدّ الذي يحافظ على حقوق الشعب السوري، وبقيت العملية السياسية عبارة عن عملية ترويض للمعارضة في حين كان النظام وحلفاؤه يمعنون في الحسم العسكري.

ثمّ إنّ مقتل القادة المؤسسين الذين قادوا المراجعات الأولى قد أصاب الحركة بنكسة كبيرة، وانقطاعًا في التواصل الفكري بين القيادة والقواعد، لم تستطع القيادة التي جاءت لاحقًا ترميم هذا الهدم، وهو ما جعل أي مراجعات من بعدهم هي عبارة عن رأي شخصي لا يمثل حركة أحرار الشام خصوصًا مع غياب الشخصيات التي كانت تحظى بإجماع أفراد الحركة؛ لأنّها تمثّل فكرهم وخطّهم المنهجي وانطلاقتهم التأسيسية وسلفهم الصادق، وتثق بكل ما يصدر عنهم من أفكار ومراجعات.

مع ذلك فقد خَطَت الحركة خطُوات مهمة جدًا بعد سلسلة الانشقاق التي أخرجت منها العناصر غير المنسجمة، فقد طلّقت (السلفية الجهادية) بكل أدبياتها ورموزها وتاريخها وتجاربها نهائيًا، وانعطفت انعطافات قوية باتجاه المشاركة مع الجيش الحر، فالحركة اليوم هي جزء من الجيش الوطني، ولم تَعُدْ تعزل نفسها بأي مشروع خاص.

لقد كانت حركة أحرار الشام في سباق مع الزمن الذي يستنزف قوتها، ويثير عليها خصوم الداخل وأعداء الخارج، لقد كانت تجري المراجعات في حقل من الألغام، وهي على حذر شديد من خصم داخلي يتربّص بها المنزلق حتى يرميها بالكفر، وبين عدو خارجي يرصدها على المحكّ ليرميها بالإرهاب، لكن من شأن الحسابات الزائدة أنّها تصيب الأجسام المرهقة ببطء الحركة وتأخّر القرار، الأمر الذي يفوت عليها الكثير من المصالح.

<table>
<tr><th colspan="4">مستقبل التحولات الفكرية</th></tr>
<tr><th colspan="2">التحديات التي تواجهها المراجعات الفكرية</th><th colspan="2">مستقبل هذه التحولات الفكرية</th></tr>
<tr><td>عطالة المسار السياسي الذي يجعل من الخطاب السياسي مجرد تنازل</td><td>ضغط العمل العسكري الذي يفرض خطاب الحرب دائماً</td><td>الانخراط مع مشروع تركيا في الشمال والاندماج التام في الجيش الوطني</td><td>تحول الكثير من القيادات المنشقة إلى العمل السياسي وربما يولد حزب سياسي يحمل هويتهم الفكرية</td></tr>
<tr><td>خروج الكثير من الشخصيات القيادية من صفوف حركة أحرار الشام</td><td>غياب الانسجام الفكري على المستوى الأفقي والعمودي داخل الحركي</td><td>على مستوى الخطاب الدعوي ربما تتحول الحركة إلى الخطاب السلفي الحركي وتتحول إلى سلفية وطنية</td><td>انفكاك قيادة الحركة من معوق الوصاية الشرعية واتسام الخطاب السياسي بمزيد من البرغماتية والواقعية</td></tr>
<tr><td colspan="2">مقتل القادة المؤسسين وغياب الشخصيات التي تجمع عليها حركة أحرار الشام</td><td colspan="2"></td></tr>
</table>

٩. الخلاصة.

مثلت حركة أحرار الشام بمراحل تطورها وتجديد رؤيتها ومراجعاتها تجربة جهادية محلية ومتجذرة ضمن المجتمع السوري، وبأهداف سياسية واضحة، وقناعة بالمشروع الإسلامي الحاضن للاختلاف والتنوع، وتجديدًا حقيقيًّا ـ نظريًّا وحركيًّا ـ لمفهوم الجهاد بمعناه السلفي خاصة، وكانت حجةَ الثوار السوريين أمام اتهامات التيار (السلفي الجهادي) المعولم لتحالفاتهم وأهدافهم، كما إنها تضمنت تيارات متباينة الموقف من نقد التيار (السلفي الجهادي) وقتال داعش، ولم تخلُ بعض فروعها ورموزها من تشدد وإقصائية نظرية أو تجاوزات وأخطاء عملية، إلا أن الموقف الرسمي والعام في النهاية كان المسار التجديدي والثوري وتفضيل الانتماء إلى «الأمة» على التقوقع ضمن «المنهج».

لقد مرت حركة أحرار الشام بسلسلة من التحولات في البنية التنظيمية والخطاب الشرعي والسياسي، وبسلسلة من المراجعات الفكرية في أثناء الأزَمات المختلفة، من أزمة داعش إلى أزماتها المتلاحقة، وكانت تحرص على تثبيت موقعها الملتَبِس على التصنيف بين فصائل الثورة والحركات (الجهادية السلفية)، ومحاولة كسب الشرعيتَين وعدم خسارة أي منهما، وإن كانت تنحو نحو الثورية أكثر منذ مراجعات قادتها الراحلين، وتنزع نحو التصادم بطريقة متزايدة مع المنهجية والتنظيمات (السلفية الجهادية) المغالية.

وكانت التوليفة المهيمنة على الحركة ـ خاصة منذ مراجعات القادة الراحلين ـ هو أن تقدّم نفسها حركةً ثورية إسلامية معتدلة، وفي الآن نفسه ذاتَ شرعية ضمن التيار الجهادي، فهي تتحالف مع الجيش الحر سياسيًا وخطابيًا، ولكنّها تتحالف مع

جبهة النصرة ميدانيًا وعسكريًا، وعن طريق التمايز الرمزي والهيكلي عن الخطاب الثوري العام (علم الثورة، الهيئات السياسية والعسكرية والشرعية)، ولكن صراع الشرعيتَين المهيمن على عقلية قيادة أحرار الشام كان سببًا في التردّد الغالب على مواقف الحركة، وفي صعوبة الحسم لدى المواقف والتحديات المفصلية، وانتهت اليوم الحركة إلى أن تحول خطابها الشرعي إلى خطاب شامي بامتياز، لا ينتمي (للسلفية الجهادية) بتاتًا، ويبحث عن المشاركة السياسية، حتى وصلت إلى مطالبة بإصلاح الائتلاف الوطني من خلال عدالة التمثيل إذا لم تكن مشكلة الحركة وجود شخصيات علمانية في الائتلاف، وإنما كان مبرر عدم الاعتراف دائمًا هو عدم وجود عدالة في التمثيل[١].

❊ ❊ ❊

(١) راجع بحث التنافس الكبير: بين أحرار الشام وتحرير الشام، موقع إدراك أحمد أبازيد:
https//:cutt .us/vSoUF.

ملحق استبيان

نتائج هذا الاستبيان اعتمدت بشكل أساسي على إفادات عشرة أفراد كانوا على صلة تنظيمية بحركة أحرار الشام، وعشر شخصيات شرعية وسياسية، وشخصيات مقربة منها للإجابة على هذه الأسئلة

استبيان				
المنطلقات والدواعي التي انطلقت منها المراجعات:				
الأسئلة	٢٥٪	٢٥٪	٢٥٪	٢٥٪
١ ـ ما السياق العام الذي تم في إطاره التفكير في هذه المراجعات والشروع فيها؟	ظهور داعش وجماعات الغلو	التمايز عن الفكر القاعدي و(السلفية الجهادية) الذي يتبناه تنظيم الدولة الإسلامية وتنظيم القاعدة	تلافي الأخطاء القديمة وعدم تكرار أخطاء وقعت فيها جمعات جهادية سابقة	لم تكن مراجعات بقدر ما كانت وعيًا حمله القادة ولم يستطيعوا تطبيقه
	٣٥٪	٣٥٪	٣٠٪	
٢ ـ هل مارست الحكومات ضغوطًا من أجل البدء في المراجعات أم كانت المراجعات نتيجة لقناعات داخلية لأصحابها؟	لم تمارس الحكومات أية ضغوطات لإجراء المراجعات	كانت المراجعات تعود للعديد من الأسباب أهمها نهج القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية وبضغط من قيادات من داخل حركة أحرار الشام	الحكومات لم تلعب دور الضغط إلا بعد استشهاد القادة وخسار حركة أحرار الشام لاستقلالها	

	٪٢٥	٪٢٥	٪٣٠	٪٢٠
٣ ـ هل من دواع ذاتية و/ أو خارجية ساهمت في تغيير قناعات قادة المراجعات؟	كان هناك دواعٍ خارجية، مثل الهروب من التصنيف على قوائم الإرهاب، ولكن الأصل هي الدواعي الذاتية، وهذا واضح في انطلاقة التأسيس	دخول كوادر كثيرة لصفوف الحركة لا تتبنى الفكر (السلفي الجهادي)	كانت الدواعي الذاتية هي الأكبر في هذه المراجعات	سياسة تنظيم الدولة والقاعدة في سوريا والتي كان لها أثر سلبي على الثورة السورية
شكل عملية المراجعة وإجراءات تنفيذها ومضامينها:				
	٪٣٠	٪٣٠	٪٢٠	٪٢٠
٤ ـ كيف تمت هذه المراجعات من الناحية الإجرائية؟ من قرر أن يكتب؟ وكيف تمت الكتابة؟	كانت تجري في حوارات ضمن غرف الواتس والمجموعات في مواقع التواصل التابعة لحركة أحرار الشام، وعبر محاضرات ومناظرات شرعية أو دورات شرعية	بدأت على شكل تغريدات على تويتر من قبل القادة والشخصيات الشرعية المهمة والمناظرات العلنية وغير العلنية مع جماعات الفكر (السلفي الجهادي)	الكتب والتأليف خصوصًا كتاب الشيخ أبي أيمن منهج رشد وكتاب الشيخ أبي سارية منهج الجماعة المجاهدة	بدأت من المكتب السياسي بكامل طقمه الذي دفع للتحرر من المدرسة التقليدية المكبلة للعمل السياسي والثوري
	٪٣٠	٪٣٠	٪ ٢٠	٪٢٠

٥ ـ ما هي القضايا التي خضعت للمراجعات؟ ولماذا هذه القضايا بالتحديد أو ما معايير اختيارها؟ وهل من قضايا تركت بينما كانت تحتاج إلى مراجعات؟	١ ـ المسائل المختلف فيها. ٢ ـ الرخصة والعزيمة. ٣ ـ فقه المصلحة. ٤ ـ مفهوم الراية. ٥ ـ مفهوم تطبيق الشريعة. ٦ ـ الطائفة المنصورة. ٧ ـ الجهاد العالمي والقطري. ٨ ـ تحييد الخصوم.	١ ـ هدف العمل العسكري هل هو اسقاط النظام أم إقامة الدولة الإسلامية. ٢ ـ الموقف من فصائل الجيش الحر.	أهلية الاجتهاد بدون وجود أدواته ـ مسائل التكفير ـ وكان السؤال الأكبر هو قدرة (السلفية الجهادية) على قيادة الثورة وعدم تدميرها	القضايا التي لم تأخذ حقها المشروع الوطني وجمع الصف الثوري والوعي بحجم المعركة ـ الإصلاحات الداخلية التي تتعلق باختيار الكفاءات السياسية والشرعية والعسكرية
	٣٠٪	٣٠٪	٢٠٪	٢٠٪
٦ ـ هل خضعت مضامين هذه المراجعات لنقاش ـ أو اعتماد ـ داخلي؟ وكيف تم هذا النقاش أو الاعتماد في حالة وجوده؟	كانت هناك مسودات تم إنجازها كنظام داخلي لكن لم تنشر بشكل قوي وتم اطلاع الأفراد على مضمون النظام الداخلي الجديد	كانت هذه المواضيع مثار نقاش وجدال داخل مجلس شورى حركة أحرار الشام	كانت تناقش حتى مع طلاب علم خارج حركة أحرار الشام وأحيانًا خارج سوريا	لم يحصل وبقيت صدًى لأفكار حاضرة وعاجزة
	٣٠٪	٢٠٪	٢٠٪	٣٠٪

٧ ـ إلى أي مدى تعبر المراجعات عن تغيير ما في فكر المنتمين لهذه المراجعات في ذلك الوقت من وجهة نظركم؟	تعبر عن تغيير جذري في الغالب	وعند البعض كانت تعبر بشكل جزئي	لا يوجد إجابة دقيقة	كانت المراجعات قضية مفصلية بالنسبة للشخصيات التي قامت بها
	٪٢٥	٪٢٥	٪٢٥	٪٢٥
٨ ـ هل تغيير القناعات كان على أساس أن العمل المسلح لم يكن فعالًا أم على مستوى المرتكزات الفقهية المبررة للعمل المسلح؟	كان على مستوى أن العمل المسلح وحده لا يكفي وعلى أساس المرتكزات الفقهية لحمل السلاح وعلى قضية التمييز بين حالة القوة والضعف	الأساس كان خطورة فكر (السلفية الجهادية) على الثورة السورية	كان الفشل هاجسًا كبيرًا مسيطرًا على الكثيرين بسبب قوة حضور التجربة العراقية القريبة وفكرة عدم نجاح أي حركة إسلامية في القرن المنصرم بالوصول للسلطة أو إسقاط أي نظام حكم عربي	المشكلة كانت في تناوب العسكري والسياسي في الزمان والمكان المناسبين وسيطرة العسكري على السياسي
مآل المراجعات ومستقبلها:				
	٪٣٠	٪٣٠	٪٣٠	٪١٠

٩ ـ هل حققت هذه المراجعات أهدافها كما تصور المشاركون فيها تحديدًا؟ ولماذا؟	لم تحقق لأنها كانت تتأخر في الوصول للقواعد، وبسبب استشهاد القادة، وعدم توحد المرجعية الفكرية	لم تحقق أهدافها وبقيت حركة أحرار الشام ملتبسة الهوية لا هي مشروع وطني ولا هي مشروع (سلفي جهادي) والسبب هو مقتل القادة في لحظة فارقة	لم تحقق لأن الكثير من المراجعات لم يكن موافقًا للمزاج الشعبي وليس فقط مزاج أبناء حركة أحرار الشام	نعم حققت ذلك وبقي أن تنزل حيز التنفيذ والعمل الذي أصبحت خياراته محدودة
	٪٢٥	٪٢٥	٪٢٥	٪٢٥
١٠ ـ ما العقبات التي واجهتها هذه المراجعات داخليًا وخارجيًا؟	تسارع الأحداث والتأخر باتخاذ القرارات الحاسمة	الخوف من خسارة القواعد خصوصًا مع قوة فكر (السلفية الجهادية) في ذلك الوقت	كانت هذه المراجعات تستخدم كسيف للإقصاء والتخوين من القيادة التي جاءت بعد استشهاد القادة	عدم التنسيق مع المرجعيات الشرعية السورية لذلك كان أثرها محدودًا
	٪٣٠	٪٢٠	٪٢٠	٪٣٠

١١ ـ هل يرى أصحاب هذه المراجعات ضرورة للعودة إلى هذه المراجعات وإعادة النظر فيها اليوم؟ أي هل من تطورات/ قضايا داخلية وخارجية تستلزم المزيد من المراجعات؟	لم يبق من أصحاب المراجعات إلا القليل والتطورات الداخلية والخارجية لا تزال تستلزم المزيد من المراجعات	المراجعات لم تكن كاملة وما توصل له القادة قبل استشهادهم لم يكن كافيًا ولم تعد حركة أحرار الشام صاحبة قرار ضمن المستجدات على الأرض	الخروج من الحالة الفصائلية جعل أفكار الفصائل نفسها تفقد قدرًا كبيرًا من قيمتها على الأرض، وبالتالي انعدام الحاجة للمراجعات	نعم ضروري وبشدة فلو أتيحت الفرصة أظن سيكون لحركة أحرار الشام دورٌ كبيرٌ
	٪٣٠	٪ ١٠	٪٣٠	٪ ٣٠
١٢ ـ كيف يمكن إنتاج هذه المراجعات في حالة الحاجة إليها؟ ومن هم المؤهلون للقيام بهذا الدور في الحالات الدراسية المختلفة؟	يوجد من أبناء حركة أحرار الشام من هو مؤهل لكنهم في الصفوف الخلفية اليوم	يمكن إنتاج هذه المراجعات من خلال نقد نشأة وتاريخ وعمل الحركات الإسلامية في سوريا	يستطيع انتاج هذه المراجعات الشخصيات القيادية التي جمعت بين العلم الشرعي والعمل الحركي والاختلاط بالجنود أما من يعيشون الانعزالية فلا يستطيعون انجاز هذه المراجعات	من بقي من المكتب السياسي وهم معلومون ومن بقي من المكتب الشرعي قبل استشهاد القادة وبعض العسكريين

❋ ❋ ❋

تجربة المحاكم الشرعية في الثورة السورية

تحدّيات التأسيس، والمرجعية والتنفيذ، والدروس المستفادة

حسن الدغيم

سوريا

مقدّمة

عند انطلاق الثورة السورية في العام ٢٠١١م وخروج العديد من المدن والبلدات السورية عن سلطة نظام الأسد، وإدارتها من قِبَل قوى الثورة السورية؛ ظهرت حاجة ملحة إلى إنشاء السلطة القضائية؛ نظرًا لأهميتها في إدارة تلك المناطق، ودورها في إرساء الأمن والفصل في النزاعات وردّ الحقوق وغير ذلك، ليعمل المختصّون في المجال الشرعي والقانوني على إنشاء عدد من الهيئات الشرعية والمحاكم بسبب الفراغ القضائي في مختلف مناطق سيطرة المعارضة، وقد واجهت هذه المحاكم والمجالس العديد من العقبات والتحدّيات النظرية والعملية، والتي أدّت بدورها لبروز انقسامات على أساس فكري وفصائلي في بعض الأحيان، في حين استطاع «مجلس القضاء الأعلى» الذي أُسِّس في العام ٢٠١٧م، واعتمدَ «القانون العربي الموحّد» أن يجمع تحت مظّلته معظم تلك المحاكم باستثناء تلك الواقعة تحت سيطرة الفصائل المتشددة.

إلا أنَّ سيطرة نظام الأسد على مناطق واسعة في الخريطة السورية وفرض هيئة تحرير الشام نفوذها على الشمال الغربي أدّى لتفكّك المحاكم التابعة للمجلس، وبروز المحاكم التابعة لوزارة العدل في الحكومة السورية المؤقَّتة التي اتخذت من القانون السوري على وفق دستور ١٩٥٠م مرجعًا لها أواخر عام ٢٠١٧، مع التوافق

على العمل بطي المواد التي تخالف الشريعة الإسلامية، وانتشرت المحاكم التابعة لوزارة العدل في الحكومة السورية المؤقَّتة في مناطق العمليات العسكرية (غصن الزيتون ودرع الفرات ونبع السلام)، في حين انتشرت بالجهة المقابلة المحاكم التابعة لوزارة العدل في حكومة الإنقاذ السورية المشكلة من هيئة تحرير الشام في محافظة إدلب ومحيطها، معتمدة الشريعة الإسلامية مرجعية لها على وفق اجتهاد القاضي دون أيّ تأطير أو تقنين لأحكام الشريعة.

***

أهمّية البحث:

تُعَدُّ تجربة إنشاء المحاكم الشرعية تجربة رائدة في الثورة السورية، فهي حَرِيةٌ بالبحث والدراسة، إذ سدّت ثغرة كبيرة فيما يتعلّق بالمساعدة في ضبط الأمن في المناطق المحرَّرة، وتسيير أمور الزواج والطلاق والمعاملات وغير ذلك من الأمور المتعلّقة باختصاصها، ثمّ إنّها استطاعت الاستجابة لمعطيات الواقع وأن تطوّر من نفسها بناءً على ذلك، وذلك مع التحديات التي اعترت سيرها، والعقبات التي واجهتها، خاصّة من قِبَل الجماعات المتشدّدة، وتنبع أهمّية تسليط الضوء على هذا الجانب من كون السلطة القضائية هي السلطة الثالثة في أيّ حكومة، ومن الضرورة بمكان تسليط الضوء عليها بالبحث والدراسة؛ بغية الارتقاء بها لسدّ حاجة المجتمع، ولتكون قادرة على لعب دور في بناء سوريا ما بعد الحلّ السياسي.

*** إشكالية البحث وأسئلته.**

تدور إشكالية البحث حول أداء السلك القضائي والمحاكم الشرعية في أثناء الثورة السورية، والدور الذي لعبته تلك المحاكم في ضبط الأمن

وتحقيـق العدالـة، والتحدّيـات العمليـة والنظريـة التـي واجهتها والتطـوّرات التي وصلـت إليهـا واسـتقرّت عليها.

ويتفرّع عن هذه الإشكالية عدد من الأسئلة، أبرزها:

* كيف تطوّر النظام القضائي الإسلامي؟ وما تعريف المحاكم الشرعية؟ وبماذا تميّزت عن غيرها؟

* هل المحاكم الشرعية تلبية لحاجة مجتمعية أم أداةٌ لفرض بعض التنظيمات الدينية سلطتها؟

* كيف نشأت المحاكم الشرعية في أثناء الثورة السورية؟ وما مراحل تطوّرها؟

* ما مجلسُ القضاء الأعلى في سوريا؟ وما المرجعيةُ التي اتخذها؟ وما الأطرافُ المؤيِّدة والمعارضة له؟

* ما التحدياتُ العملية التي واجهتها المحاكم الشرعية؟

* ما التحديات النظرية بخصوص المرجعية التي اتّخذتها المحاكم الشرعية؟ وكيف تعاملت مع القانون الوضعي؟

* هل تبنّت جميع المحاكم الشرعية «إقامة الحدود»؟ وكيف تعاملت مع فكرة تقنين الشريعة؟

* ما مستقبلُ السلك القضائي في ظلِّ التطوّرات الفكرية والسياسية والعسكرية الحاصلة على الساحة السورية؟

*** الإطار الزماني والمكاني للبحث.**

الإطار الزماني: يركّز البحث على الفترة الممتدّة منذ انطلاق الثورة السورية بدايات العام ٢٠١١م وحتى ٢٠٢٠م.

الإطار المكاني: يركّز البحث في إطاره المكاني على المناطق الخارجة عن سلطة نظام الأسد كمناطق العمليات العسكرية «غصن الزيتون»، و «درع الفرات»، و «نبع السلام» ومحافظة إدلب ومحيطها، وهي بعمومها تشكل الشمال السوري باستثناء ما يقع تحت سيطرة تنظيم قوات سوريا الديمقراطية «قسد»، أو تلك التي كانت في فترة من الفترات خارجة عن سلطته، كالغوطة الشرقية ودرعا وحلب، مع استثناء المناطق التي كانت تحت سلطة «تنظيم داعش».

***

منهج البحث.

اعتمد البحث المنهج الوصفي عن طريق ملاحظة المحاكم التي نشأت في ظلّ الثورة السورية والتطوّرات التي مرّت عليها والمرجعيات التي اعتمدتها، وبما أنّ البحث هو دراسة ميدانية فقد اعتمد الباحث على المقابلات الشخصية والتجارب التي قامت في المناطق المحرَّرة وتقييم هذه التجارب، عدا عن أن الباحث أحد المؤسسين للمجالس القضائية في الثورة السورية.

***

الدراسات السابقة.

الدراسات السابقة عبارة عن مقالات صحفية نشرتها عدّة صحف ومجلّات، ولا يوجد دراسة مستقلّة عن المحاكم السورية التي نشأت في ظلّ الثورة السورية، وإنّما يوجد بعض الدراسات المتعلّقة بالقانون العربي الموحّد الذي اعتُمد في الكثير من المحاكم، وأبرز هذه الدراسات:

١. «القانون العربي الموحّد» دراسة نقدية قدّمه مركز «شامنا» للدراسات

والأبحاث، والبحث عبارة عن دراسة للقانون العربي الموحّد وموافقته مع الشريعة ومخالفته لها. وقد وضع البحث في مقدّمته نبذة تاريخية لموضوع التقنين ولتشكيل المحاكم في الثورة السورية.

٢. «دراسة عن القانون العربي الموحّد» لهيئة الشام الإسلامية، حيث دُرس القانون ووُضعت أبرز الملاحظات عليه بوجه إجمالي.

وبما أنّه لا يوجد دراسة مستقلّة عن المحاكم التي نشأت في الثورة السورية فقد اعتمد الباحث على مجموعة من المقالات المنشورة في الصحف والمجلّات عِلاوة على اعتماد التجارب والمقابلات الشخصية.

***

خطّة البحث.

ينقسم البحث إلى مبحثَين اثنَين:

المبحث الأول: نشوء المحاكم الشرعية في الثورة السورية وتطوّرها، وفيه مطلبان:

ـ المطلب الأول: تطوّر النظام القضائي في الإسلام.

ـ المطلب الثاني: المحاكم الشرعية في الثورة السورية والمراحل التي مرّت بها.

المبحث الثاني: التحدّيات التي واجهتها المحاكم الشرعية، وفيه مطلبان:

ـ المطلب الأول: التحدّيات العملية التي واجهتها المحاكم الشرعية.

ـ المطلب الثاني: التحدّيات النظرية والفكرية.

***

المبحث الأول

نشوء المحاكم الشرعية في الثورة السورية وتطوّرها

قبل الحديث عن نشوء المحاكم الشرعية في أثناء الثورة السورية وتطوّرها، لابدّ من استعراض تاريخي سريع لتطوّر النظام القضائي في الإسلام، وأنواع المحاكم في الأنظمة الحديثة، وتخصّصات المحاكم الشرعية وتعريفها، مقدمةً نظرية للموضوع.

المطلب الأول: تطوّر النظام القضائي في الإسلام

أولًا: تطوّر النظام القضائي في التاريخ الإسلامي.

اهتمّ الشارع الإسلامي بأمور الحكم والقضاء، وأسّس القرآن الكريم والسنة النبوية لظهور نظام قضائي شامل يعالج قضايا المسلمين وغير المسلمين، ويستطيع استيعاب أيّ قضية ويعالجها وفق أهدافه في تحقيق قِيَم العدل والإنصاف، التي أكّدتهما الشريعة الإسلامية، كما أعطى الإسلام الحريَّة التامَّة لأهل الذمّة من اليهود والنصارى في أن يتحاكموا فيما بينهم طبقًا لشريعتهم، لا يتدخّل القضاء الإسلامي في ذلك ولا يعترض على أحكامهم[1]، وتولّى النبيّ محمّد ﷺ مهمّة القضاء في العهد النبوي، كما أوكل في بعض الأحيان هذه المهمّة لبعض من أصحابه، واستمرّ ذلك في عهد الخلفاء الراشدين، ولم يكن للقضاء مكان مخصَّص، بل يقضي القاضي في البيت والمسجد، والشائع جلوسهم في المسجد.

---

(١) د. مخلص أحمد الجدة، النظام القضائي في الإسلام، على الرابط:

https://bit. ly/3bDNctQ.

ولـم تكـن الأقضيـة تُسـجَّل لقلّتها وسـهولة حفظها، فـي حيـن كان القضاء في عصـر الدولـة الأموية يخضع لإشـراف الخلفـاء، وكان يُعَيَّـن ويُعزَل القضـاة بأوامر منهـم، غيـر أنّ الخلفـاء مـع ذلك لـم يَكونوا يُصـدرون الأحـكام القضائية بأنفسـهم أو يضعـون أُسسـها كمـا كان فـي عهد الخلفـاء الراشـدين. كمـا تميَّز قضـاة العصر الأمـوي ببـدء تدوينهـم الأحـكامَ القضائيـة للمـرّة الأولـى، وأُنشِـئ قضـاء المظالم والحسـبة في عهـد الأمويين.

وأمّا في العهد العباسي فقد بلغ التنظيم الإداري للقضاء مرحلة متقدمة، وظهرت فيه تنظيمات كثيرة، وأُوجدت وظائف جديدة في سلك القضاء، مثل قاضي القضاة، ونائب القاضي، والمنادي، وصاحب المسائل، وغيرها[1].

ومع بروز الدولة العثمانية حقّق القضاء نقلة نوعية وتطوّرًا ملحوظًا، وأُسِّسَت المحاكم الشرعية، واعتُمد على ترجيحات المذهب الحنفي، وذلك حتى عزل السلطان عبد الحميد الثاني عام ١٩٠٩م، وما تبعه من انهيار الدولة العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨م، وانسحاب العثمانيين من الوطن العربي وإلغاء الخلافة عام ١٩٢٤م، ودخول نظام الحكم في تركيا والعالم العربي تحت تأثيرات الفكر الغربي.

وفـي سـوريا تـرك الانتـداب الفرنسـي الوضـع القانونـي الـذي سـبقه مـع تقليـص صلاحيـات المحاكـم الشـرعية ومراعـاة التغييـرات التـي أدخلهـا. وهذا يعنـي أنّ المحاكـم الشـرعية بقيـت موجـودة إلا أنّ صلاحياتهـا كانـت مقتصـرة

(١) انظر: د راغب السرجاني، مؤسسة القضاء... ابتكارها وتطويرها، موقع قصة الإسلام، على الرابط: https://bit. ly/3pUfDJ7.

على الأحوال الشخصية للمسلمين، وهو الذي استمرّ العمل عليه إلى ما بعد الاستقلال، حيث أقرّت معظم دساتير سوريا بأنّ الشريعة الإسلامية أو الفقه الإسلامي مصدر أو المصدر الرئيسي للتشريع، دون أن يكون ذلك مطبَّقًا على جميع القوانين.

ثانيًا: تعريف المحاكم الشرعية وتمييزها عن المحاكم الأخرى.

١ ـ تعريف المحاكم الشرعية:

يتألّف هذا التركيب من كلمتَين اثنتين: (المحاكم والشرعية)، أمّا كلمة (محاكم) ومفردها (محكمة) تعني المقرّ الذي يُتقاضى فيه بين المختصمِين، وهي تتبع السلطة القضائية التي يفترض أن يكون لها استقلاليتها ضمن سلطات الدولة الثلاث. فهي مستقلّة عن السلطة التشريعية (البرلمان) في الدول الديمقراطية، ومستقلّة عن السلطة التنفيذية (الحكومة، والشرطة)[١].

وأما كلمة الشرعية فيعود أصلها ـ عِلاوة على كلمات الشرع والشريعة والتشريع والمشروع والشِّرعة ـ إلى جذر لغوي واحد وهو «شرع»، والشرع لغة: (ش ر ع): (الشَّرِيعَةُ مَشْرَعَةُ) الْمَاءِ وَهِيَ مَوْرِدُ الشَّارِبَةِ. وَ(الشَّرِيعَةُ) أَيْضًا مَا شَرَعَ اللهُ لِعِبَادِهِ مِنَ الدِّينِ وَقَدْ (شَرَعَ) لَهُمْ أَيْ سَنَّ وَبَابُهُ قَطَعَ. وَ(الشِّرْعَةُ) الشَّرِيعَةُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨][٢].

ونقصد بالمحاكم الشرعية في بحثنا (تلك المحاكم التي نشأت في أثناء الثورة واعتمدت على الشريعة الإسلامية مصدرًا للحكم).

---

(١) ويكبيديا الموسوعة الحرّة، تعريف المحاكم.

(٢) مختار الصحاح، مادة: (شرع).

٢ ـ تمييز المحاكم الشرعية عن باقي المحاكم:

تنقسم المحاكم في معظم الدول العربية عدّة أنواع، أولها المحاكمُ النِّظامية وهي محكمةٌ تختصّ بممارسة القضاء على جميع الأفراد في المواد الجزائية والمدنيّة، وتشملُ الدّعاوى التي تُقيمها الحكومة أو تُقام عليها من قِبَل الأفراد أو الهيئات، أو الدعاوى التي يقيمها الأفراد ضد بعضهم، وتتضمّن محكمةَ الدرجة الأولى والثانية، ومحكمة الإدارة العليا والتمييز، ويُطلق على النوع الثاني المحاكم الخاصّة، ومنها محكمة الجنايات، ومحكمة أمن الدولة، ومحكمة الشرطة، والمحاكم العسكرية، وأخيرًا المحاكم الدينية، وتنقسم إلى مجالس الطوائف غير المسلمة أو ما تُسمّى بالمحاكم الكنسية، والمحاكم الشرعية، وتقضي هذه الأخيرة بأحكام الشّريعة الإسلامية وتُطبّقها، زيادة على قانون الأحوال الشخصية وأحكام قانون أصول المحاكمات الشرعيّة، وينحصرُ التّقاضي فيها على درجة أولى واستئناف فقط، وتقضي المحاكم الشّرعية في الغالب في المواضيع التالية: المواضيع المختصّة بالأوقاف الإسلامية، قضايا الأحوال الشّخصية لمن يدينون بديانة الإسلام كالزّواج، والطّلاق، وقضايا الإرث، والنفقة، والوصاية، والحضانة. قضايا الديّة، وذلك إن كان الفريقان في هذه القضية من المسلمين، أو إن كان أحدهما مسلمًا والآخر غير ذلك ورضيا بقضائها[١].

❋ ❋ ❋

(١) انظر: المجلس القضائي الأردني، السلطة القضائية، على الرابط:

http//:www .jc .jo/ar/page/alslt - alkdaey.

المطلب الثاني: نشوء المحاكم الشرعية وتطوّرها في أثناء الثورة السورية.

سبق ظهور المحاكم الشرعية بعض المقدّمات التي مهّدت لظهورها، وبإمكاننا عدّ «الشرعيين» هم النواة الأولى لظهور تلك المحاكم، التي تطوّرت على وفق عدّة مراحل يمكن تلخيصها على وفق التالي:

أولًا ـ المرحلة الأولى: مرحلة شرعيي الفصائل[1].

ظهرت فكرة المسؤولين الشرعيين بصورتها المبسَّطة الأولى مع ظهور الجيش الحرّ في النصف الثاني من عام ٢٠١١م، حيث بدأت المجموعات المحلّية للجيش الحرّ بمواجهة تعقيدات لم يكن المنشقّون عن جيش النظام المستبد ومن معهم من الثوار المدنيين قادرين على التعامل معها، ما دفعهم إلى اللجوء إلى أئمّة المساجد المعروفين في مناطقهم لطلب رأي شرعي، وهو أمر متعارف عليه في المجتمع السوري قبل الثورة لما لعلماء الدين من أهمية اجتماعية كبيرة وبخاصة في الأرياف.

لكنّ أئمّة المساجد والمشايخ المحلّيين واجهوا مشكلة بدورهم في التعامل مع القضايا التي تطرح أمامهم؛ نظرًا لغياب الخبرة وضعف المعرفة المسبَّقة في كيفية التعامل مع قضايا أمنية من مثل التعامل مع الأسرى والمخبِرين، والتصرّف في الأموال والأملاك التي يُستحوَذ عليها (فيما أصبح يُعرف لاحقًا بالغنائم)... إلى غير ذلك من القضايا، ويُلاحظ أنّ المشايخ المحليين الذين اضطلعوا بشؤون

(١) شرعي الفصيل: هو الشخص الذي عنده قدر من علوم الشريعة الإسلامية، وليس بالضرورة أن يكون خريج كلية الشريعة، بل ربّما يكون درس عند المشايخ والعلماء، أو عنده اطّلاع بجهد شخصي على العلوم الشرعية، ويكون هذا الشخص مسؤولًا عن التوجيه الشرعي في الفصيل، وأحياناً يقوم بالفتوى لقيادة الفصيل.

الفتوى في تلك المرحلة اتّسموا عمومًا بالتورّع في الدماء والأموال، على خلاف الشرعيين القادمين من خارج سوريا والذين ساروا وفق منهج (السلفية الجهادية) وأسّسوا المحاكم الشرعية لجبهة النصرة وداعش، وترافق هذا التورّع من قِبَل المشايخ المحلّيين مع تورّعٍ نسبي مُقابِلٍ من فصائل الجيش الحر، وخاصّة في مسألة الدماء[1].

ثانيًا ـ المرحلة الثانية: الهيئات والمجالس الشرعية.

مع اتساع رقعة الثورة عام ٢٠١٢ ومواجهة المسؤولين الشرعيين لعدد من العوائق، مع توسّع المهامّ التي يضطلعون بها؛ بدأت أولى صور الهيئات الشرعية بالظهور، حيث سعى علماء الدين إلى تجنّب المسؤولية الفردية عن طريق تشكيل لجان فتوى أو حكم لإصدار فتوى في قضية أو قضايا بعينها، ثمّ تحوّلت هذه اللجان المؤقَّتة إلى صور شبه دائمة مع تصاعد وتيرة الأحداث وكثرة القضايا التي تُعرض أمامها.

وعملت تلك الهيئات بطريقة مستقلّة، أو بالتنسيق مع الفصائل، كما ظهرت هيئات شرعية يغلب عليها القيادة الأجنبية «السلفية الجهادية» كرابطة أهل العلم في الشام التي رَأَسها «عبد الله المحيسني من السعودية» في أول مجيئه لسوريا قبل انشقاقه فيما بعد عن هيئة تحرير الشام، وغلب على هذه الهيئات الشرعيّون غير السوريين، كسعد الحنيطي وسامي العريدي وكلاهما من الأردن.

كما برزت عدد من الهيئات الشرعية الخارجية السورية ومن أبرزها هيئة الشام الإسلامية التي أُسّست في (٣/ ١٠/ ٢٠١١م)، وتوسعت في عام ٢٠١٢، رابطة

(١) انظر: الشرعيون في سوريا.. الفكر والدور، مركز جسور للدراسات، على الرابط:
https://bit. ly/3dOaal3.

العلماء السوريين التي كانت قد تشكلت عام ٢٠٠٦، ورابطة علماء الشام التي أعادت تأسيسها الجديد في (١٠/ ٩/ ٢٠١٢م)، وكانت قد أعلن عن وجودها في أربعينيات القرن الماضي، وجبهة علماء حلب والتي أُسِّست في (١١/ ٤/ ٢٠١٢م)، والمجلس الشرعي في محافظة حلب والذي أُسّس بداية عام ٢٠١٣م، ثم انضمت هذه الهيئات للمجلس الإسلامي السوري الذي أُسِّس في (١٤/ ٤/ ٢٠١٤م)، وهو جسم يجمع حوالي أربعين هيئة ورابطة شرعية في سوريا أكثرها تأسس بعد الثورة، وقد حظي المجلس الإسلامي بقَبول واسع في الداخل السوري، ولعب أدوارًا بارزة في تأطير العمل الشرعي، والإفتاء، وحلّ خلافات الفصائل[1].

ثالثًا ـ المرحلة الثالثة: المحاكم الشرعية.

مع بداية العام ٢٠١٣ وبعد سيطرة الثوّار على مناطق واسعة من الأراضي السورية أصبحت الحاجة مُلحّة لوجود جسم قضائي يحكم بين الناس ويفصل بالنزاعات بين الأشخاص أو الكيانات العسكرية التي يحصل الخلاف بينها، ومن هنا جاءت الحاجة للمحاكم الشرعية القائمة على مرجعية الشريعة الإسلامية، وعلى اعتبار أنّ الجهاز القضائي عند النظام المستبد كان من أكثر الأجهزة فسادًا، فقد جعل الناس يمقتون القضاء وينقمون منه، الأمر الذي أحدث عند الناس توجّهًا للحكم الشرعي والقضاء الإسلامي بحكم أنّه دين أغلبية الشعب في سوريا، فتضافرت جهود طلّاب العلم، وبمساعدة الكيانات العسكرية، لإنشاء محاكم شرعية تؤدّي دور القضاء وتفصل بالنزاعات، وتحلّ مشاكل المجتمع المتحرِّر قريبًا من قبضة نظام يحكم بالحديد والنار، ويمثّله جهاز قضاء فاسد، وبدأت المحاكم الشرعية

(١) انظر: الشرعيون في سوريا.. الفكر والدور، مركز جسور للدراسات، على الرابط:

https://bit. ly/3dOaal3.

بالظهور في مختلف مناطق سيطرة المعارضة وقوى الثورة من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب، وفيما يلي عرض لأبرز تلك المحاكم:

١ ـ تجربة المحاكم الشرعية في درعا (دار العدل).

بدأت دُور القضاء في حوران على صورة هيئات شرعية مصغَّرة في القرى والمدن والقطّاعات، فكانت باكورة تلك الهيئات: الهيئة الشرعية في القطّاع الأوسط، ومحكمة الطيبة، ثمّ محكمة الجيزة والمسيفرة، ثمّ استقرّ الأمر على وجود ثلاث محاكم في وقت واحد(محكمة غرز، ومحكمة الكوبرا، ومحكمة جلين التابعة لحركة المثنى الإسلامية)، وأسّست هذه المحاكم مجتمعة فيما بعد مع غيرها من الفصائل المستقلة، «محكمة دار العدل»، التي انطلقت (في ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤م)، وقام عليها شرعيون وحقوقيون وإداريون مستقلّون[١]، وأصبحت مرجعيةً قضائية اعترفت بها معظم الفصائل في جنوب سوريا عدا (شهداء اليرموك) الذي بايع تنظيم (داعش) لاحقًا، وبهذا الصدد تم مقابلة القاضي رئيس دار العدل في حوران سابقًا، حيث أكّد «**عصمت العبسي**» أنّ «(دار العدل) في حوران تلقّت منذ تأسيسها أكثر من ٢١ ألف دعوى، في مختلف الأحوال»، مؤكّدًا أنّها كانت: «السلطة القضائية الوحيدة في الجنوب السوري، وتمارس مهمّاتها بناءً على ذلك». واعتُمد القانون العربي الموحّد مرجعيةً للمحكمة والذي كان سببًا اتخذت منه جبهة النصرة ذريعةً للانسحاب من القضاء الموحد في دار العدل، ومن جهة أخرى استطاعت دار العدل في حوران استقطاب الكفاءات من

(١) درعا... نموذج القضاء وشكل القوانين فيها بعد التحرير، عنب بلدي، على الرابط:
https://bit. ly/2NB514X.

المحامين والحقوقيين، وبحسب تصريحات خاصّة لرئيس المحكمة السابق فإنّ المحامين يمثّلون ٤٠٪ إلى ٥٠٪ من قضاة دار العدل، التي سمحت للمحامين بمرافعات الدفاع، والتي كانت سابقة في الثورة السورية[١]، وعلى وفق شهادة الكثير من الحقوقيين، فقد كانت دار العدل في حوران من أنجح التجارب في القضاء في أثناء الثورة السورية[٢].

٢ ـ تجربة المحاكم الشرعية في الغوطة الشرقية (القضاء الموحّد).

بدأت المرحلة الأولى للقضاء في منتصف ٢٠١٢م، وكانت عبارة عن مجموعة من القضاة والمحامين يذهبون إلى مقرّات الثوّار ويطالعون الضبوط ويستجوبون المتَّهَمين لمحاكمتهم، وهذه الفترة اعتراها التعثر في العمل؛ بسبب كثرة أسماء الفصائل وخلافاتها، إلى حين أُسّس القضاء الموحّد في منتصف ٢٠١٣م، وفُعِّل بإيقاف جميع المحاكم الأخرى في الشهر العاشر من العام نفسه. ويُعَدّ القضاء الموحّد ـ حسب شهادة بعض القضاة ـ «مستقلًّا عن هيمنة أيّ من الكتائب، وتُعَدُّ عدم تبعيته لأحد أصلًا من أصوله، حيث استفاد عند تأسيسه فقط من تفويض العسكريين مجتمعين لهذا القضاء. أمّا التبعية الإدارية فهي (ككل دول العالم تتبع مباشرة للسلطة الحاكمة)، ممثلةً هنا بمؤسَّسة القيادة العسكرية الموحّدة التي تشكّلت من اجتماع الفصائل ضمن غرفة واحدة موسّعة، وفيها ممثِّل عن ثلاثة فصائل وحيدة موجودة في الغوطة، وهي جيش الإسلام وفيلق الرحمن والاتحاد

(١) دار العدل في حوران... تجربة قضائية ناجحة رغم الصعوبات، شبكة جيرود الإعلامية، على الرابط:

https://bit. ly/3aPHF4v.

(٢) مقابلة مع الشيخ عصمت العبسي رئيس دار العدل في حوران، بتاريخ ١٣/ ٣/ ٢٠٢٠.

الإسلامي». وأمّا «المرجعية القانونية في القضاء الموحّد فهي الشريعة الإسلامية مع القانون السوري بما لا يخالف الشريعة الإسلامية».

وتختلف التعديلات بين أقسام المحاكم، فمثلًا «المحاكم المدنية والشرعية لا تخالف أحكام القانون السوري كثيرًا لأنّها في الأصل مستقاة من الشريعة الإسلامية بشكل كبير»[١]. إلا أنَّ القضاء الموحَّد في الغوطة الشرقية اعتمد لاحقًا القضاء العربي الموحَّد بعد انضمامه للمجلس الأعلى للقضاء في سوريا.

٣ ـ تجربة المحاكم الشرعية في محافظة إدلب ومحيطها (الهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحرَّرة).

قبل الحديث عن الهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحرَّرة في إدلب، لابدَّ من ذكر السياقات السابقة لنشوء الهيئة، ومن الضروري التوسّع في عرض التجربة القضائية في إدلب وما حولها؛ نظرًا للأهمّية التي مازالت تحظى بها المنطقة، والتنافس الفصائلي على إدارتها، وكونها المعقل الأبرز لهيئة تحرير الشام التي تمتلك نظرتها الخاصّة لموضوع القضاء والمحاكم الشرعية، زيادة على عدّها من التجارب المستمرّة حتى الآن، وعلى وفق ذلك نستعرض الأطوار التي مرّت بها التجربة القضائية في محافظة إدلب وما حولها منذ بداية الثورة إلى الوقت الراهن وهي:

أ ـ الطور الأول: الطريقة الكلاسيكية لحلِّ النزاعات والخصومات المحلّية.

مع انطلاق الثورة السورية عام ٢٠١١م وخروج قرى وبلدات عن سيطرة النظام الأسدي المستبدّ برزت حاجة المجتمع إلى جهة إدارية تدير شؤون المناطق

(١) عنب بلدي، الغوطة الشرقية وبداية التأسيس لقضاء مستقل بعد التحرير، على الرابط:
https://bit. ly/2NtMJmh.

المحرّرة، وفي نفس الوقت لابدّ من جهة تتولّى النظر في الخصومات الناشئة بين أبناء هذه المناطق، حيث امتدَّ هذا الطور ما يزيد على السنة الأولى من الثورة.

وكما هي العادة في مجتمعٍ محافظ فقد بدأ الناس يتوجَّهون إلى أئمّة المساجد للفصل في قضاياهم، مما جعل للعلماء والمشايخ دورًا بارزًا في الحراك الشعبي، وحين ازدادت القضايا وجد العلماء والمشايخ أنفسهم أمام تحدّيات كثيرة ومسؤوليات كبيرة، لابدّ من إيجاد الحلول العملية لها للخروج من الشعبوية إلى التنظيم.

ب ـ **الطور الثاني: التنظيم الأولي وإنشاء المحاكم.**

خوفًا من الفراغ القضائي الذي يؤدّي إلى الفوضى في المجتمع، ومع توسّع رقعة الأرض المحرَّرة؛ كانت الحاجة إلى الانتقال من العمل المشيخي الفردي في التعامل مع القضايا والشكاوى إلى العمل المنظَّم في محاكم مستقلّة وعلى نطاق ضيّق تقتضيه الضرورة مع التطلّع إلى تطويرها بحسب الإمكانات المتاحة، وتلبية للضرورة والحاجة أُنشئت المحاكم وكانت قسمين اثنين هما:

القسم الأول: المحاكم المناطقية المستقلّة.

لم يكن العلماء والمشايخ الذين تصدّروا للعمل في القضاء الشرعي على درجة واحدة من العلم والخبرة والقدرة على التعامل مع القضايا والنزاعات؛ مما دعا إلى توحيد الجهود والعمل بروح الجماعة بعد أخذ مقرّات خاصّة للمحاكم بالتنسيق مع المجتمعات المدنية؛ للنهوض بالعمل القضائي إلى مستوى الحاجة والضرورة، وبذلك تتوزَّع المسؤولية على فريق كامل وليس على شخص واحد، مما يؤدي إلى تقليل الأخطاء والخروج بأحكام أقرب إلى الصواب، وتأمين الحماية للعلماء

والمشايخ، وحفظ القرارات والأحكام مكتوبة ومؤرشفة ما لم تُستَهدف بالقصف الممنهَج من قِبَل قوّات النظام الأسدي، مما يؤدّي إلى فقدانها.

يجتهد القاضي في إصدار الحكم استنادًا إلى الشريعة الإسلامية، أمَّا نفقاتها فكانت متواضعة تعتمد على تبرّعات المحسنين أو مجالس القرى والبلدات. وتنفذ أحكامها بالتنسيق مع الكتائب المحلية.

واللافت للنظر أنّ عدد المحاكم في هذه الفترة كان كبيرًا جدًا، فقد أُنشِئت محكمة لكلِّ تجمُّع قروي؛ وذلك خوفًا من كثرة التجمُّعات؛ خشيةَ استهدافها من قِبَل قوّات النظام المستبدّ[1].

القسم الثاني: المحاكم الفصائلية.

وتزامنًا مع إنشاء المحاكم المناطقية المستقلّة هنا وهناك كانت الفصائل قد أنشأت محاكم تتبع لها؛ حيث صار الناس يلجؤون إلى الفصيل كونه صاحب شوكة يستطيع تحصيل الحقوق لأصحابها في أقصر وقت وأقلِ كلفة، فأسندت الفصائل العمل في هذه المحاكم لعلماء ومشايخ ومحامين ينتمون إلى مناطق سيطرتها لهم قَبول وحظوة عند الناس. يجتهد القاضي في إصدار الحكم استنادًا إلى الشريعة الإسلامية، ويتحمل نفقات هذه المحاكم الفصائلُ التي أنشأتها، كما تتبنّى الفصائل الأحكام الصادرة عنها، وتُعَدّ سلطة تنفيذيةً لها، ومما لا شكّ فيه أنّ الفصائل تتفاوت قوّة وضعفًا؛ لذلك كان الناس يذهبون إلى المحكمة الأقوى وإن كانت خارج مناطقهم، وهكذا حدث التداخل والخلل في العمل القضائي مما

(١) مقابلة بتاريخ ١٢/ ٢/ ٢٠٢٠ مع عبد الحليم منصور القاضي السابق بمجلس القضاء الشرعي في إدلب وعضو اللجنة العلمية (التشريعية) ـ مقيم في تركيا ـ الريحانية حاليًا.

جعل مجموعات من طلاب العلم الذين لهم السبق في العمل الثوري يتوجهّون بالدعوة لتوحيد العمل القضائي على مستوى المحافظات وخاصة حين سيطرة الثورة على أكثر من ثلثَي الأرض السورية، على أمل توحيد هذه الجهود على كامل تراب الوطن.

ج ـ الطور الثالث: الاندماج وتوحيد المحاكم المناطقية المستقلّة في مجلس القضاء الشرعي في إدلب.

وُحِّد العمل القضائي في إدلب وما حولها تحت مظلّة مجلس القضاء الشرعي الذي كان يضم ٢٧ محكمة موزّعَة في محافظة إدلب وريف حماة الشمالي وريف الساحل الشرقي، حيث وُضعت أُسسٌ لعمل في هذه المحاكم تضبط عمل الفروع كلّها بآليات موحّدة، منها توحيد الورقيات، والأختام، وأعداد العاملين من رئيس المحكمة إلى القضاة (أحوال شخصية، أحوال مدنية، والجزاء)، والكتاب، والدواوين، وتخصيص قوّة تنفيذية عن طريق التنسيق مع فصائل المناطق للموافقة على حماية المحاكم وتنفيذ أحكامها.

كما اتُّفق على العمل بالقانون العربي الموحّد الصادر عن جامعة الدول العربية ومجلّة الأحكام العدلية منذ نشأة المحاكم، ولكن بصورة غير علنية؛ تجنّبًا للفتنة التي ممكن أن تحصل بسبب الاختلاف في جواز تقنين الشريعة وعدمه. حيث تُم التواصل مع هيئة الشام الإسلامية لمراجعة القانون العربي الموحّد، فروجع من قِبَل المكتب العلمي في الهيئة، ثم طُبِع ووُزّعت نسخه على القضاة للعمل به.

لقد حاول مجلس القضاء الشرعي منع التجاوزات التي كانت شائعة في تلك الفترة، وأهمّها عدم مراعاة الاختصاص المكاني للمحاكم، فقد يرفع شخص قضيته

في أكثر من محكمة، وقد تخرج الأحكام مختلفة بسبب البيّنات والشهادات التي قد تؤثّر في اجتهاد القاضي عند إصدار الحكم. فمَنَع النظر في أي قضية منظورة في محكمة أخرى، أو ليست من اختصاصها مكانيًا. كما منع مجلس القضاء النظر في القضايا التي اكتسبت الدرجة القطعية في محاكم ما قبل الثورة، حتى تستقرّ البلاد ويصير لها حاكم واحد وجهة قضائية واحدة.

ويتميز هذا الطور باهتمام العلماء والمشايخ بالتدريب والدورات القضائية داخل المناطق المحرّرة، وفي دول الجوار، وعن طريق شبكات التواصل، حيث كان يقدّمها نخبة من العلماء في الشريعة الإسلامية والخبراء في القانون من القضاة المنشقّين والمحامين المتميّزين.

د ـ الطور الرابع: الاندماج بين مجلس القضاء الشرعي ومحاكم الفصائل.

في تاريخ ١/ ٤/ ٢٠١٤م أُعلن عن الهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحرّرة في محافظة إدلب، والتي تَعُدّ نفسها إدارة كاملة للمناطق المحرَّرة، «تُعتبر الهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحرّرة في إدلب مؤسّسة مدنية مستقلّة، أنشأتها القوى والفصائل الفاعلة في مناطق انتشارها، ويشمل عملها جوانب عدّة، منها القضاء والأمن والأوقاف والخدمات والتعليم»[1]. جاء هذا العمل بسبب الحاجة الماسّة إلى توحيد الإدارة والعمل القضائي.

وفي عدة أشهر قبل إعلان تأسيس الهيئة جرى التنسيق بين ممثّلي الفصائل وممثّلي مجلس القضاء لِيُتَوَصَّل إلى استلام مجلس القضاء للعمل القضائي في

(١) الدرر الشامية، ماهي الهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحرّرة؟ وما هي نشاطاتها؟ على الرابط: https://bit. ly/3bxnbfW.

الهيئة، ولكن باسم جديد (مكتب القضاء)، على أن تعاد هيكلة المحاكم في سبع محاكم أساسية أو أكثر، موزّعة جغرافيًا بحسب الحاجة، كما اتُّفق على تأسيس محكمة استئناف واحدة فقط، تكون في مقرّ رئاسة الهيئة، وتحويل باقي المحاكم إلى محاكم بداية ومحاكم صلحية، ويتبعها مخافر، في كل مخفر شيخ واحد أو محامٍ واحد، عِلاوة على ١٢ عنصر شرطةٍ من القوة التنفيذية.

وتميّز هذا الطور بالتخصّص ما أمكن، حيث أُنشِئت ثلاث غرف قضائية في كلّ محكمة ـ غرفة الأحوال الشخصية، وغرفة الأحوال المدنية، وغرفة الجزاء ـ في كلِّ غرفة قاضيان شرعيان ومحامٍ إن أمكن، زيادة على غرفة الديوان، وغرفة التحقيق، والتبليغات، والحماية، والتنفيذ.

من ميّزات هذا الطور إدخال المحامين والقضاة المنشقّين للعمل في المحاكم؛ للاستفادة من اختصاصاتهم الإدارية والعلمية والعملية.

وقد تحدّث الشيخ «جابر علي باشا»[1] رئيس محكمة بنش سابقًا عن الاستفادة من القضاة المنشقّين والمحامين، فقال: «وكذلك وَزّعت الهيئة تعاميم تتضمّن الخطوط العريضة لمجموعة القضايا الجزائية والمدنية والأحوال الشخصية، هذه التعاميم يقوم بوضعها قضاة سابقون، وطلبة علم، ومحامون، ومشايخ، فهؤلاء هم القائمون على تقنين وتنظيم عمل المحاكم...».

وعن معايير اختيار القضاة للعمل في محاكم الهيئة يقول: «لا بدَّ أن يكون القاضي حاصلًا على إجازة في كلية الشريعة أو جامعة الأزهر، أمّا المستشار فيجب أن يكون حقوقيًا...».

---

(١) مقابلة شخصية بتاريخ ٩/ ٣/ ٢٠٢٠ مع جابر علي باشا، الرئيس السابق للهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة في إدلب.

وتميّز هذا الطور أيضًا بمتابعة التدريب والدراسة الأكاديمية للمشايخ والمحامين في معهد إعداد القضاة الذي أُنشئ في الشمال السوري المحرّر، وله فروع في درعا والغوطة، وكان حصرًا لحاملي الإجازة الجامعية في الشريعة أو في القانون، ليمنحهم درجة الدبلوم في القضاء.

تعاونت الفصائل بطريقة مقبولة ـ إلى حدّ ما ـ مع إنشاء هذه الهيئة، فخَصّصت لها أماكن من دوائر الدولة، وحُصّنت حرصًا على العاملين والمراجعين من قصف النظام الأسدي المستبدّ. كما خصّصت عددًا من العناصر للتنفيذ والحماية، ويُفضّل من كان يعمل في سلك الشرطة سابقًا وانشقّ عنه. تابعت المحاكم عملها بالقانون العربي الموحّد ومجلّة الأحكام العدلية وكتب الفقه الإسلامي على المذاهب الأربعة مع التفاوت في ذلك من قاضٍ إلى آخر.

كما أُنشئت محكمة الاستئناف أو التمييز للنظر في القضية من جديد، ممّا يشعر المواطن بالراحة، ويشعر محاكم البداية بالمتابعة والرقابة. كما تميّز هذا الطور بإنشاء مكتب الكاتب بالعدل. واستطاعت الهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحرّرة إلزام الفصائل بدعمها من واردات معبر باب الهوى الحدودي الذي تديره.

في الوقت ذاته شارك في هذا الطور كلّ الفصائل بما فيها جبهة النصرة، إلا أنّ الأخيرة لم تمكث طويلًا في العمل الذي يكاد يشمل المناطق المحرّرة كلّها، وبعد مناقشات طويلة بين المؤسّسين لاستيعاب الساحة كلّها في هذا العمل رفضت النصرة ذلك، وبسبب فكرها الراديكالي قرّرت الانسحاب من الهيئة الإسلامية وأسّست دور القضاء بعد ستة شهور فقط على يد سعد الحنيطي وهو سلفي جهادي أردني بايع تنظيم داعش لاحقاً.

وبقيت الهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة تعمل منذ تأسيسها عام ٢٠١٤م، حتى اجتاحت هيئة تحرير الشام آخر الفصائل الثورية التي أسّست الهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحرّرة، وهي حركة أحرار الشام الإسلامية، ثم أحكمت هيئة تحرير الشام سيطرتها على الساحة، فقامت بإنشاء «حكومة الإنقاذ»، وضمّت المحاكم كلّها لوزارة العدل.

ومع كلَّ ما سبق، فإنّ الفصائل لم تتخلَّ عن محاكمها الداخلية التي تختصّ بالعسكريين إذا كانت الدعاوى داخلية.

*** ٤ ـ التجربة القضائية في حلب (مجلس القضاء الأعلى في حلب).**

عند تحرير المناطق الشرقية في مدينة حلب نهاية عام ٢٠١٢م أُسّس مجلس القضاء الموحّد في محافظة حلب، والذي يُعَدُّ أول من اعتمد فكرة الاعتماد على القانون العربي الموحّد مرجعيةً للقضاء، ويتميّز مجلس القضاء الموحّد بأنّه جمع الكفاءات الشرعية والحقوقية والقضاة المنشقّين، وإلى جانب مجلس القضاء الموحّد تشكّلت الهيئة الرباعية والتي اعتمد تشكيلها في ذلك الوقت على الفصائل العسكرية الكبيرة الموجودة في مدينة حلب منها: لواء التوحيد، وأحرار الشام، وصقور الشام، وجبهة النصرة، وقد اعتمدت الشريعة الإسلامية مرجعًا لها دون تقنين، فكانت السلطة القضائية فترة تحرير مدينة حلب متنازعًا عليها بين هاتَين الجهتَين. وتدريجيًا تم تجميد وحل مجلس القضاء الموحد في حلب لصالح الهيئة الرباعية المشكلة من قبل الفصائل العسكرية.

ثم أعلنت سبع محاكم في حلب وريفها في الثلاثين من تموز/ يوليو لعام ٢٠١٥م تشكيلًا حمل أيضًا اسم «مجلس القضاء الموحد»، وأحيانًا «الأعلى»، وسط جدلٍ

حول سلطته، ومن أين يستمد قوّته، أو مدى اعتراف القوى الثورية به، وكان «الهدف الأول من توحيد القضاء هو استقلاله عن الفصائل العسكرية وهيمنتها، واعتماد قانون مدوَّنٍ يعتمد الشريعة الإسلامية، وهو القانون العربي الموحّد الذي صدر عن خبراء وقانونيين في جامعة الدول العربية، ويخضع للمعايير المهنية»، بحسب «خالد السيد» رئيس المجلس[1]، وأبدت غالبية كتائب الجيش الحرّ حينها، ممن تتوافق منهجيًا مع فكرة توحيد القضاء تحت راية قانون موحّد، تعاونها مع مجلس القضاء الموحد، وكذلك انضمّت غالبية المحاكم إلى المجلس، إلا من عارضته منهجيًا، مثل: محكمة حريتان التابعة لدور القضاء الخاصِّ بجبهة النصرة، أو من رفضت التنسيق بسبب ضعف الموارد والدعم له، في حين رأى البعض أنَّ القضاء كان يتبع بصورة غير مباشرة لحركة نور الدين الزنكي أقوى فصائل حلب حينها.

رابعًا ـ المرحلة الرابعة: مجلس القضاء الأعلى في سوريا.

بعد محاولات عديدة لتوحيد القضاء في مناطق سيطرة المعارضة السورية عن طريق تشكيل هيئات قضائية جامعة كان أبرزها تشكيل مجلس القضاء الموحد «الأعلى» في حلب عام ٢٠١٥م، اتفقت كبرى المؤسّسات القضائية في المناطق السورية المحرّرة يوم الأربعاء ١٩ يوليو/ تموز ٢٠١٧م على تشكيل مجلس القضاء الأعلى في سوريا، واعتماد القانون العربي الموحّد وتعديلاته مرجعيةً قانونية لهذا التشكيل، وضمَّ التشكيل الجديد كلًّا من الهيئة الإسلامية للقضاء، ومجلس القضاء الأعلى بحلب، والتي كانت تعمل في مناطق الشمال السوري، وكلًّا من مجلس

(١) عنب بلدي، مجلس القضاء الأعلى في مدينة حلب... هل يُكتب له النجاح؟ على الرابط:
https://bit. ly/3kmAunm.

القضاء الموحّد في الغوطة الشرقية في ريف دمشق، ودار العدل في حوران التي كانت تدير القضاء في محافظة درعا جنوب البلاد[١].

كما أعلن المجلس الإسلامي السوري حينها تأييده لتشكيل المجلس الأعلى للقضاء، مُثمِّنًا هذه الخطوة، داعيًا الجميع للسعي الحثيث لانتهاجها. وشدّد المجلس في بيان أصدره على ضرورة انضمام باقي المحاكم لهذا المشروع، بغية إقامة العدل في أرجاء الأرض السورية، كما أعرب عن تأييده اعتماد القانون العربي الموحّد مرجعية موحدة في الترافع والتقاضي[٢].

خامسًا ـ المرحلة الخامسة: وزارات العدل.

في هذه المرحلة لم يَعُدْ هناك تطبيق للقانون العربي الموحّد، مع هيمنة وزارتَي العدل في الحكومة السورية المؤقّتة والتي تتبع سياسيًا للائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة من جهة، وحكومة الإنقاذ على جميع المحاكم المنتشرة في مناطق المعارضة السورية من جهةٍ أخرى، وفيما يلي استعراض لدور تلك الوزارات، والمرجعية التي اتخذتها:

أ ـ وزارة العدل في الحكومة السورية المؤقّتة.

مع تشكل الحكومة السورية المؤقّتة منذ آذار/ مارس من العام ٢٠١٣م، إلا أنَّ

---

(١) أحمد الصوراني، مجلس القضاء الأعلى في سوريا... تشكيل جديد هل سيكتب له النجاح؟ نون بوست على الرابط:

https//:www .noonpost .com/content.18972/

(٢) المجلس الإسلامي السوري يدعو كافّة المحاكم للانضمام إلى مجلس القضاء الأعلى، نور سوريا، على الرابط:

https//:syrianoor .net/article.11864/

وزارة العدل فيها لم تلعب دورًا بارزًا؛ نتيجة لتعقيدات الوضع الفصائلي في سوريا، والانقسامات الفكرية والجغرافية التي كانت تعانيها مناطق قوى الثورة، إلَّا أنّه وبعد تراجع سيطرة قوى الثورة واقتصار مناطق نفوذها على الشمال والشمال الغربي لسوريا، جرت عدد من المتغيّرات ساهمت في لعب وزارة العدل في الحكومة السورية المؤقّتة دورًا بارزًا في المناطق المحرّرة، وخاصّة تلك الخاضعة لنفوذ الجيش الوطني التابع لوزارة الدفاع في الحكومة المؤقّتة أيضًا. وبإمكاننا القول بأنّ وزارة العدل ـ بوجهها الجديد ـ أصبحت الطور الأخير الذي وصل لها السلك القضائي في الثورة السورية، واستقرّ عليه في مناطق غصن الزيتون، ودرع الفرات، ونبع السلام أخيرًا، حيث أُنشِئت عدد من المحاكم التابعة لوزارة العدل، واعتماد القانون السوري المستند لدستور سوريا لعام ١٩٥٠م.

ومن المهمّ ذكره أنّه في مناطق درع الفرات وغصن الزيتون ونبع السلام قد أُقرّ تطبيق القانون السوري على وفق دستور ١٩٥٠م وما قبله مع التوافق مع بعض العلماء البارزين ضمن قوى الثورة على العمل على طيّ المواد التي تخالف الشريعة الإسلامية ومبادئ الثورة السورية، وتكليف لجنة لمتابعة طيّ الموادّ المشار إليها ولكن هذا الأمر لما يتم بعد إلى تاريخ كتابة هذا البحث.

ب ـ **وزارة العدل في «الحكومة السورية للإنقاذ»**.

نشأت حكومة الإنقاذ في ظلّ تعقيدات عاشتها المنطقة، وتدخّلات دولية، وتجاذبات داخلية، أبرزها سيطرة «تحرير الشام» على إدلب، واستمرار عمل «الحكومة السورية المؤقتة». وأُعلن عن تشكيل «حكومة الإنقاذ» في الشمال السوري في ٢ من تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٧م.

وتشكّلت الحكومة من ١١ حقيبة وزارية، برئاسة «محمد الشيخ» حينها، عِلاوة على وزارات الداخلية، والعدل، والأوقاف، والتعليم العالي، والتربية والتعليم، وغيرها[١]. وحول عمل وزارة العدل في حكومة الإنقاذ ومحاكمها يقول المحامي «غزوان قرنفل» رئيس تجمّع المحامين الأحرار: «لا يمكن أن نعتبر محاكم الإنقاذ مؤسّسات قانونية رسمية، بالمعنى الحقيقي، فهي مجرّد سلطة أمر واقع فُرضت على المجتمع، وأُنيط بها تسيير بعض الأمور القضائية، للفصل في منازعات بين الخصوم»، وأردف: «بالتالي؛ لا يوجد قانون فعلي ينظّم ويضبط عملها، ويشكّل مرجعية واضحة للمتخاصمين».

ومما يؤخذ على وزارة العدل أنّها توسّعت كثيرًا في فرض الغرامات المالية والضرائب دون وجود أيّ موادّ قانونية تغطّي الغرامات كما أشار متابعون لعمل الوزارة.

ومن جهة مرجعية الأحكام تعتمد محاكم وزارة العدل في حكومة الإنقاذ على الشريعة الإسلامية دون أيّ تقنين لأحكامها، تاركة المجال لاجتهادات القضاة الذين يفتقرون في الغالب للكفاءة، ويكونون أسرى المنهج الذي تمليه عليهم هيئة تحرير الشام.

***

(١) انظر: عنب بلدي، حكومة الإنقاذ من التأسيس إلى السيطرة على إدلب، على الرابط:
https://bit. ly/37Jp7Re.

المبحث الثاني
التحدّيات التي واجهتها المحاكم الشرعية

اعترض عملَ السلك القضائي والمحاكم الشرعية عددٌ من التحدّيات العملية والنظرية، استطاع العاملون عليها تجاوز بعضها، فيما بقيت بعض تلك العوائق قائمة حتى الآن، وربما أدّت لانهيار بعض تلك المحاكم، وفيما يلي عرض لأبرز تلك التحدّيات:

المطلب الأول: التحدّيات العملية

واجه السلكَ القضائي والمحاكم الشرعية عددٌ من العقبات والتحدّيات العملية التي يمكن تلخيص أبرزها وفق التالي:

أولًا: استقلالية القضاء.

من أهمّ ركائز أيّ سلطة قضائية هو استقلالها عن السلطات الأخرى في الدولة من تشريعية وتنفيذية كافّة، إلا أنَّ المحاكم الشرعية في أثناء الثورة السورية عانت في كثير من الأحيان من تدخُّل الفصائل العسكرية، وربّما هيمنتها على المحاكم الشرعية، أو حتى إنشائها وجعلها تابعة لها، أن هذا التحدي كان يمكن تجاوزه ولم يشكل عقبةً رئيسية في استمرار العمل القضائي، وخاصة أن هذا التدخل لم يكن ضمن الإجراءات القضائية الصميمية، وإنما كان ضمن تعيين بعض القضاة أو تابعية بعض السجون والإشراف عليها.

ثانيا: ضعف القوّة التنفيذية.

لا شكَّ أنَّ القضاء يحتاج في تطبيقه إلى قوّة مناسبة، وإلّا بقيت أحكامه كلامًا دون تطبيق، ولأنَّ المحاكم نشأت في ظروف غير مثالية من انتظام شؤون الثورة،

وبسط سيطرة الثورة على مناطقها كافَّة، فإنّها بقيت تفتقر إلى القوّة اللازمة لتنفيذ كثير من القرارات، خاصّة تلك التي تمّس بعض العناصر المسلّحة أو بعض قادة الكتائب، مما جعل أحكامها في بعض الأحيان تتصف بالهشاشة، وكانت قوّتها التنفيذية في الغالبة مُشكَّلة من الكتائب العسكرية، مما أفقدها أيضًا جزءًا من استقلاليتها.

ثالثا: تعدّد المحاكم على أساس فصائلي ورفض التوحّد في إطار مجلس القضاء الأعلى.

أ ـ مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام.

مع نشوء المحاكم الشرعية جرت محاولات عدّة لتوحيدها وربط عملها، إلا أنّ التوجّهات الفكرية لبعض الفصائل حالت دون ذلك، فمن جهة رفضت الفصائل «السلفية الجهادية» الانضمام لمجلس القضاء الأعلى في سوريا الذي عُدَّ أوسع محاولة لتوحيد العمل القضائي على مستوى المناطق الخارجة عن سيطرة النظام المستبد.

حيث انتشرت في المناطق الواقعة تحت سيطرة «جبهة النصرة» ـ وما عُرف بعد ذلك بجبهة فتح الشام، ثم هيئة تحرير الشام ـ المحاكم الشرعية التي تعتمد على رؤية قاضي المحكمة «الشيخ»، وفهمه للشريعة الإسلامية في أحكامها، ولم يُسمَح في أثنائها للمحامين بممارسة عملهم، وكان الاستئناف على الحكم يجري داخل كلّ محكمة، وعند القاضي نفسه. وكثيرًا ما كانت تتجاور محاكم الهيئة الإسلامية والمحاكم الشرعية التابعة للنصرة في مكان واحد، لتتناقض أحكامها في كثير من الأحيان، ويُنفَّذ حكم المحكمة المرتبطة بالفصيل الأقوى، وقد طَبّقت المحاكم التابعة لجبهة النصرة العديد من الحدود المتعلّقة بأحكام «الزنا» وغير ذلك.

وفي أواخر العام ٢٠١٧م أُعلن عن حكومة الإنقاذ المدعومة من هيئة تحرير الشام، وفيها وزارة للعدل بدأت تنظيم عمل المحاكم في المناطق الخاضعة لسيطرة الهيئة، التي تشمل مساحات واسعة من محافظة إدلب، ولها قوانينها الخاصّة ومرجعياتها القضائية والسلطوية ضمن مناطق نفوذها.

يتحدّث «عدنان العيدو» وهو قاضٍ سابق في محكمة كفرنبل عن محاكم إدلب التابعة لوزارة العدل التابعة لحكومة الإنقاذ، ويؤكّد أنّها مدعومة من قِبَل هيئة تحرير الشام ماليًا وعسكريًا، وتتبع لها ثماني محاكم بداية متوزّعة على المناطق تنظر في القضايا البدائية (معاملات، أحوال شخصية، جزائية)، ومحكمة الجنايات المركزية (تنظر في القضايا الجنائية كالقتل والحدود)، ومحكمة الاستئناف المركزية (تنظر في القضايا المطعون فيها للاستئناف)، ومحكمتان عسكريتان (تختصّان بالفصل والنظر بالقضايا التي يكون فيها المُدَّعَى عليه مقاتلًا)، عِلاوة على المحكمة الإدارية (تتولّى النظر في الدعاوى الإدارية المرفوعة من قِبَل هيئة أو مؤسّسة)[1].

وتعتمد هذه المحاكم في قوانينها على تحكيم «الشريعة الإسلامية»، والفقه الإسلامي، والموسوعات الفقهية، ومجلّة الأحكام العدلية، كما تعتمد على السوابق القضائية للنظر في القضايا المستجدّة، وعلى التعاميم الصادرة عن المجلس الأعلى للقضاء (هو غير مجلس القضاء الأعلى في سوريا السابق ذكره)، ويشرف على العملية القضائية وإصدار التعاميم اللازمة في المحاكم التابعة لوزارة العدل في حكومة الإنقاذ.

---

(١) انظر: جريدة الجمهورية، القضاء في إدلب: الفصائلية وتعدّد المرجعيات، على الرابط:
https://bit. ly/3qUxGR0.

ب ـ مناطق غصن الزيتون ودرع الفرات.

من جهة أخرى لم يقتصر رفض الانضمام للمجلس القضائي الأعلى على هيئة تحرير الشام، حيث إنَّ تسعة عشر قاضيًا في ريفي حلب الشمالي والشرقي أصدروا بيانًا، جاء فيه: «اتفق قضاة محاكم منطقة درع الفرات باجتماعهم على اعتماد تطبيق القوانين السورية (قوانين الأصول والقانون المدني والعقوبات) بما لا يخالف أحكام الدستور السوري لعام ١٩٥٠م»، ليقوم المجلس القضائي الأعلى بالردِّ على ذلك في بيان أكَّد فيه أنَّه لا يحقُّ لأيِّ جهة قضائية في سوريا اعتماد أيِّ قانون إلا ببيان صادر عن مجلس القضاء الأعلى، لافتًا إلى أنَّه قد اعتُمد القانون العربي الموحّد مرجعيةً للتقاضي حين تأسيس المجلس، ولا تُعدَّل هذه المادّة إلا بقرار منه.

ورأى أنَّ قيام كلّ محكمة أو مجموعة من القضاة باعتماد قانون ما هو تكريس بشكل أو بآخر لفوضى القضاء، ولتقسيم سوريا الذي يؤثّر في بناء مؤسّسات الدولة، وهذا يخالف الأساس الذي يقوم عليه القضاء «بحسب البيان».

ودعا القضاةُ الموقّعين على بيان تطبيق القانون الصادر على وفق دستور ١٩٥٠م إلى التراجع عنه، وترتيب مثل هذه الخطوات مع مجلس القضاء الأعلى والحكومة المؤقّتة.

وطالب الفعاليات الثورية كافّة بإنهاء حالة النزاع والتراشق الإعلامي، وترك هذه الأمر للجهات الرسمية المعنية «بحسب قوله»[١].

---

(١) نداء سوريا، مجلس القضاء الأعلى يبيّن موقفه من تطبيق القانون السوري ١٩٥٠م، على الرابط:
https//:www .nedaa - sy. com/news/3123.

رابعًا: نقص الكوادر والكفاءات.

كما هو حال جميع قطَّاعات الثورة السورية عانى قطاّع القضاء نقصًا في الكوادر والخبرات نتيجة أسباب متفرّقة، ووُجّهت اتهامات للمحاكم الشرعية بإقصاء المحامين عن السلك القضائي في بعض الأحيان، وفي الأخصّ تلك التابعة لجبهة النصرة، في حين كانت أقلَّ حدَّة بالنسبة إلى المحاكم الأخرى، وهو ما أنكرته المحاكم التابعة للمجلس القضائي الأعلى، حيث صرّح رئيس محكمة دار العدل في حوران سابقًا الشيخ «عصمت العبسي» في مقابلة خاصّة بأنّ ما يقارب من ٤٠ إلى ٥٠ بالمئة من العاملين في المحكمة كانوا من خرّيجي كلية الحقوق ومن حملة الشهادات القانونية، وبأنّ المحكمة عانت بالفعل من وَقْع الخلافات بين الشرعيين والمحامين في بعض المسائل، من جانبه يرى المحامي «عروة السوسي» أنّ المشكلة الأكبر التي كان يعانيها القضاء هي «غياب القضاة المؤهَّلين حيث لا يحتاج الأمر لتصبح قاضيًا حاليًا إلا لدورة شرعية تدريبية لا تجاوز مدتها ٤٥ يومًا، بينما يحتاج الأمر في الواقع سنوات من التحصيل الأكاديمي ودراسة عميقة للجنايات وأسبابها وتحليلها».

ويؤكّد السوسي «أنّ هناك فرقًا كبيرًا بين طلب العلم الشرعي في وقتنا الحاضر، وبين وظيفة القاضي ودور المحامي المتمرِّس، وهو ما لا يدركه مسؤولوا هذه المحاكم»[1].

وفي مقابلة مع مؤسِّس معهد إعداد القضاة في سوريا الأستاذ «إبراهيم الحسون» أشار إلى «عملهم لتغطية النقص وسدّ الثغرة في هذا الجانب بواسطة عملهم في معاهد إعداد القضاة التي أُسّست في تاريخ ١٧/ ٥/ ١٤٣٤هـ الموافق

(١) مجلة صدى الشام، مصدر سابق.

٢٩/ ٣/ ٢٠١٣م، والتي تستهدف خريجي كليتَي الشريعة والحقوق، والمعاهد الشرعية، وتعمل على سدِّ حاجات المحاكم والمؤسَّسات القضائية السورية، بما يساهم في إقامة العدل في المجتمع، مشيرًا إلى أنَّ معهد إعداد القضاة كان يتميّز بعلاقات طيِّبة مع الهيئات القضائية العاملة في المناطق المحرّرة، وقد وقّع اتفاقيات مع عدد منها، بموجبها تُعتمد شهادة المعهد ويُوظَّف المتخرّجون في هذه المحاكم، مشيرًا إلى أنّ معاهد إعداد القضاة وجدت في فترة من الفترات في إدلب وريف دمشق ـ الغوطة، وحوران. وقد سجّل فيها ١٥١١ طالبًا في جميع برامجه التعليمية، وتخرج منهم ٩٣٣ طالبًا، عُيِّن ٧٠٪ منهم في المحاكم العاملة في المناطق المحررة»[١].

خامسًا: نقص الدعم.

عانت معظم المحاكم الشرعية التي تحاول العمل باستقلالية من مشكلة التمويل ونقص الدعم، الذي يكون في الغالب على حساب استقلاليتها، «عبد الله الكَفري» المسؤول الإعلامي السابق لدار العدل في حوران أكّد في مقابلة له أنَّ «غياب التمويل والدعم المالي المنتظم هو ما حَدّ من توسّعها وتطويرها وهدّد استمراريتها في فترة من الفترات، مشيرًا إلى أنّه لم تكن توجد جهة ثورية راعية تموّل دار العدل وتغطّي أعباء العمل القضائي ومتطلّباته، فقسم من مدخولها ذاتي، وقسم يأتي على طريقة تبرّعات غير منتظمة من بعض الفصائل والجهات الثورية،

(١) هيئة الشام الإسلامية، حوار مع مؤسّس معهد إعداد القضاة في سورية الأستاذ إبراهيم الحسون، على الرابط:

https//:islamicsham .org/nashrah.3393/

لكنّه لا يغطّي إلا القليل من نشاطات دار العدل والمهامّ الملقاة على عاتقها»[١].

من جانبه صرَّح الشيخ «خالد السيد» المتحدّث باسم المجلس الأعلى للقضاء في ريف حلب سابقًا (استشهد بعملية إرهابية عام ٢٠١٨) بأنَّ المجلس كان يسعى بالدرجة الأولى لتحقيق «استقلالية مالية» عن الفصائل والكتائب والداعمين في الداخل ممن يتحكّم في القرار، بغية الوصول لجسم قضائي مستقلٍّ بذاته، مؤكّدًا أنّ التمويل كان من أهمّ العقبات التي واجهت المجلس[٢].

سادسا: التحدّيات الأمنية.

عانى القطاع القضائي من مجموعة من التهديدات الأمنية، أبرزها عمليات الاغتيال التي يقوم بها عناصر مجهولة يُرجّح تبعيتها لتنظيم الدولة والجماعات المتشدّدة، زيادة على استهداف قوّات النظام للمحاكم الشرعية والمقارّ التابعة لها بالقصف المدفعي والجوي، وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد استهدفت الغارات الروسية مجلس القضاء في مدينة إدلب في تاريخ العشرين من كانون الأول/ ديسمبر لعام ٢٠١٦م، وتكرّر ذلك في التاسع من كانون الثاني/ يناير من العام ذاته. حينما طال قصفٌ مماثل محكمة دار القضاء في معرة النعمان، بستّة صواريخ فراغية، وأدّت هذه الهجمات الجوية لتدمير مقرّات المحاكم، فضلًا عن وقوع عشرات الضحايا المدنيين معظمهم من عناصر المحاكم والموقوفين[٣]، بينما استُهدف

(١) صدى الشام، مصدر سابق.

(٢) عنب بلدي، قضاء سوريا المحرّرة... ثلاث مرجعيات تنذر بتقسيم البلاد، مصدر سابق.

(٣) حسام الجبلاوي، القضاء في المناطق المحرّرة... تضارب في المرجعيات وغياب شبه تام للاستقلالية والتخصّص، موقع صدى الشام، على الرابط:

https://bit. ly/2O30Hes.

رئيس دار العدل بحوران بأكثر من محاولة اغتيال نجا منها، حتى نجحت آخر عملية استشهد فيها الشيخ أسامة اليتيم على يد خلية تتبع لتنظيم «داعش» بتاريخ ١٥ كانون الأول ٢٠١٥م.

كما لم يقتصر الأمر على منطقة حوران، حيث استُهدف القاضي العام السابق للغوطة الشرقية الشيخ «أبو أحمد عيون» بعملية اغتيال أودت بحياته بتاريخ ١٣/ ١٠/ ٢٠١٥، بينما نجا رئيس القضاء الموحّد الشيخ «خالد طفور» من أكثر من محاولة اغتيال، ثمّ إنّ الشيخ خالد السيد رئيس المجلس الأعلى للقضاء، والذي اعتمدنا على شهادته في هذه الدراسة قد اغتيل بالقرب من باب الهوى أثناء تفجير حافلة ركاب على يد خلية إرهابية من تنظيم «داعش»، ويجدر القول أنّه من الصعب حصر عدد القضاة الذين استُهدفوا بالاغتيال أو محاولات الاغتيال في الشمال السوري.

المطلب الثاني: التحدّيات النظرية والفكرية

لم تكن التحدّيات الفكرية التي واجهت المحاكم الشرعية أقلّ حدّة من التحدّيات العملية، حيث برزت أمامها تحديّات عديدة، أبرزها:

أولًا: مرجعية المحاكم بين الشريعة والقانون الوضعي والعُرف المحلّي.

انحسر الاعتماد على قانون مستمد من الشريعة الإسلامية مع سقوط الدولة العثمانية، وبدأ يقتصر في معظم الدول العربية على مجال الأحوال الشخصية للمسلمين، وذلك مع أنَّ غالبية الشعب من المسلمين، وفي الحالة السورية لم يُظهر السكّان المحلّيون اعتراضًا على المحاكم الشرعية، خاصّة البعيدة عن «تنظيم داعش» وجبهة النصرة (هيئة تحرير الشام لاحقًا)، تلك المحاكم التي أرجأت

العمل بالحدود، وكان فهمها لمقاصد الشريعة فهمًا أكثر عمقًا، يدرك حساسية المرحلة والمصالح والمفاسد المترتّبة عليها. إلا أنّ الدعوة لتطبيق القانون السوري بدل القانون الموحّد كان مصدرُها بعضَ القانونيين والحقوقيين، بحكم دراستهم السابقة وعدم معرفتهم بالقانون العربي الجزائي الموحد، أو أولئك الذين يرون أنّ مصلحة الثورة تكمن في إبعادها عن مظاهر الأسلمة قبل الوصول للحل السياسي،

كما يرى هذا الجانب أنّ القوانين الوضعية ليست مناقضةً بشكل ذو أثر للأحكام الشرعية، بل إنّها قد تحقّق العدل وتعيد الحقوق إلى أصحابها، وفي القوانين الوضعية مبادئ وقِيَم تقرُّها الشريعةُ الإسلامية، كالعدل والمساواة بين الناس في أمور الحياة، والصدق والوفاء وعدم الاعتداء على الآخرين بغير حقٍ، وفيها تأديبُ المخالفين للنظام والقانون، هذا عدا عن كون أصول القانون السوري المستمد من القانون الفرنسي والمستنير بدوره من مصادر الفقه الإسلامي كمدونة سحنون للفقه المالكي، بينما يرى القضاة الشرعيون أنّ اعتماد الشريعة مرجعيةً ينسجم مع تاريخ الشعب وقِيَمه، ولن يثير بالضرورة حساسية الأطراف الخارجية، إذا اعتُمد بصورة مدروسة.

وبين هذين الرأيين خرج صوتان في الوسط يناديان بتطبيق القانون العربي الموحّد، والقانون السوري على وفق دستور عام ١٩٥٠م بعد إجراء بعض التعديلات، بحيث ينسجم مع الشريعة الإسلامية.

وبخصوص هذا الموضوع وبتاريخ ٢٨ تموز ٢٠٢٠ تم إجراء مقابلة مع القاضية هنادي أبو عرب المنشقة عن النظام السوري، حيث كانت تعمل كمستشارة قانونية في القصر الجمهوري في دمشق، والتي تترأس الآن المكتب القانوني في إدارة التوجيه المعنوي في الجيش الوطني السوري:

سؤال: هل القانون السوري ١٩٥٠ هو قانون النظام السوري ويجب إلغاؤه، أم هو قانون لا يصادم الشريعة الإسلامية ومبادئ الثورة؟

جواب المستشارة هنادي أبو عرب:

للأسف أن الشائع بين الشعب السوري حتى بعض المثقفين منهم أن القانون السوري هو قانون من صنيعة حافظ الأسد، وهذه الفكرة الشائعة والخاطئة نسبيًا، فقانون العقوبات السوري الصادر بالمرسوم رقم ١٤٨ تاريخ ١٩٤٩/٦/٢٢ والقانون المدني الصادر بالمرسوم رقم ٨٤ تاريخ ١٨/ ٥/ ١٩٤٩ مستمدان من القانون المصري بشقيه الجزائي والمدني، والذي بدوره استمد مواده من القانون الفرنسي الذي اقتبس الكثير من مواده وأحكامه من الشريعة الإسلامية، حيث في عام ٢٠٠ من الهجرة دخل مذهب الإمام مالك بن أنس إلى الأندلس ـ إسبانيا حاليًا ـ على يد العالم المالكي زياد بن عبد الرحمن القرطبي. وانتشر هذا المذهب في أوربا كلها بما فيها فرنسا، وما لبثت فيما بعد أن صيغت في صورة قوانين ومنها القانون الفرنسي الذي تم وضعه سنة ١٨٠٥ ميلادية.

سؤال: إذًا نستطيع أن نقول أنَّ أصل القانون السوري من أصول شرعية أضيفت عليها السوابق والحوادث القضائية التي يقتضيها التطور الإنساني؟

الجواب: نعم، إن اقتباسنا للقوانين الفرنسية بقانون العقوبات والقانون المدني مفاده أن قوانيننا ترد إلينا.

بمعنى آخر أن هذه القوانين ليست «بعثية أو أسدية» كما يطلق عليها البعض خاصة بعدما عرفنا من أين استُمِدَتْ، وأنها قد سُنَّتْ قبل تولي حافظ الأسد الحكم في سورية ١٩٧١ وحتى قبل انقلاب حزب البعث في الثامن من آذار عام ١٩٦٣.

باستثناء ما قام نظام الأسد المستبد بإضافته، كقانون الطوارئ الذي صدر مع انقلاب الحزب الواحد، وأقره الأسد الأب وعمل به طوال عقود من الزمن، استبدله الأسد الابن بقانون مكافحة الإرهاب، والأمثلة هنا كثيرة.

فسورية ما زالت محكومةً بالمادة الثامنة التي وضعها الأسد الأب في دستور ١٩٧٣، وألغاها الأسد الابن شكليًّا من دستور ٢٠١٢، بينما بقي نصها في قانون أمن حزب البعث رقم ٥٣ لعام ١٩٧٩ ساري المفعول.

سؤال: ماهي أهم التوصيات لإجراء مقاربة بين الرغبة الشعبية بتجربة المحاكم الشرعية وبين اعتماد القانون السوري الذي تؤكدون على أصوله المنسجمة مع الشريعة؟

الجواب: هناك عدة محاور وتوصيات يمكن العمل عليها، مثالًا:

١. العمل على دراسة جذرية لكافة القوانين في سورية، وجردها وتمحيصها، والإبقاء على بعض القوانين المعمول بها، والتي تحقق نوعًا من الاستقرار في المعاملات والأحكام بين المواطنين، وتسد بوابة الفراغ القانوني، فليس كلها سيء كما أسلفنا سابقًا.

٢. إلغاء عدد من القوانين وخاصة تلك القوانين التي صدرت بما يتوافق ونظامَ الحكم الأسدي (في عهد الأب والابن) والإيراني حديثًا، كقانون الملكية رقم ١٠، والقانون رقم ٦٦ المعدل لبعض مواد القانون رقم ١٠، وقانون مكافحة الإرهاب، وذكر هذه القوانين هو من باب الذكر وليس الحصر، لأن القائمة طويلة.

٣. تعديل عدد آخر من القوانين، بما يتوافق مع الحالة السورية الجديدة، كلها أو بعضها. وتحافظ على سلامة المجتمع وأمنه واستقراره.

٤. سن قوانين وتشريعات جديدة تكفل الحقوق، وتحقق المطالب، وتحفظ كرامة المواطن السوري وحقوقه. اهـ.

ثانيًا: تقنين الشريعة من عدمه (وهي جدل بين الإسلاميين أنفسهم).

الفكرة من القانون العربي الموحَّد الذي أنتجته «جامعة الدولة العربية» عن طريق وزراء العدل العرب عام ١٩٩٦م الذين استدعوا لذلك لجانًا شرعية قانونية لوضع هذا القانون؛ هو وضع أحكام الشريعة الإسلامية على صورة قوانين وأحكام محدّدة على طريقة القوانين العصرية، يلتزم بها القاضي ولا يتجاوزها، وتعرّض القانون العربي لعدد من الانتقادات كان أبرزها هو عملية التقنين الذي يقوم بها للأحكام الشرعية، بالرغم من ذهاب جماعة من الفقهاء المتقدّمين إلى جواز أن يقوم وليّ الأمر بإلزام القضاة وغيرهم بالحكم بمذهب معيّن، ويصحّ اشتراط ولي الأمر على القاضي أن يقضي بهذا المذهب، وهذا هو قول الحنفية وهو قولٌ عند المالكية، وبه قال السُّبكي وغيره من الشافعية.

كما ذهب كثيرٌ من الفقهاء المعاصرين إلى جواز تقنين أحكام الشريعة الإسلامية، ومنهم الشيخ «محمد عبده» والشيخ «محمد رشيد رضا» والشيخ «أحمد شاكر»، والشيخ «محمد أبو زهرة» والشيخ «علي طنطاوي» والشيخ «مصطفى الزرقا» والدكتور الشيخ «يوسف القرضاوي» والدكتور «وهبة الزحيلي»، ولا يتّسع المجال لحصر جميع الفقهاء المعاصرين الذين ذهبوا إلى جواز التقنين لكثرتهم[١].

وفي دراسة للمكتب العلمي لهيئة الشام الإسلامية خلصت بعد عرض الأمر

---

(١) أحمد أرسلان، التجربة القضائية الثورية في حلب، موقع نور سوريا، على الرابط:

https//:syrianoor .net/article.913/

على العديد من الشرعيين والمهتمين بالجانب القضائي من السوريين وغيرهم من المطّلعين على الوضع السوري إلى أنّ المحاكم الشرعية في المناطق السورية المحرّرة هي محاكم طوارئ، وليس فيها قضاة مؤهَّلون يسدّون الحاجة، لذا أوصوا جميعًا إلى أنَّ القانون العربي الموحّد أفضل ما يُطبَّق في الوضع السوري الحالي، وبناءً على ذلك أوصى المكتب العلمي للهيئة بجواز استخدام القانون، بل وعدّه أفضلَ الخيارات المتاحة حاليًا في ظلِّ الواقع السوري الحالي، مع مراعاة الموادّ التي تخالف الكتاب والسنة والإجماع مخالفة صريحة وهي محدودة جدًا، إلى حين استقرار الأحوال، وتشكيل سلطة قضائية عليا[١].

كما أبدى المجلس الإسلامي السوري تأييده للعمل بالقانون العربي الموحّد، مؤكّدًا ضرورة اعتماد القانون العربي أساسًا للقضاء في المحاكم الشرعية في سوريا، وأنّه لا ينبغي أن يكون هذا القانون ـ قبولًا ورفضًا ـ سببًا للافتراق بين القضاة، فإنَّ كثيرًا من العلماء المعاصرين يرَون التقنين للأحكام الشرعية على موادّ يلتزم بها القاضي[٢].

وقد صدرت دراسة علمية من مركز «شامنا» للدراسات والأبحاث عن القانون العربي الموحّد دراسة نقدية حيث دُرست الموادّ القانونية الموجودة فيه من حيث مخالفتها للشريعة الإسلامية وموافقتها، وقد دُرست الموادّ القانونية في القانون العربي الموحّد، القسم الجزائي والقسم المدني.

---

(١) القانون العربيُّ الموحَّد دراسة وتقييم ويليه شبهاتٌ واعتراضاتٌ على إقرار «القانون العربي الموحّد» في محاكم سورية والإجابةُ عنها، هيئة الشام الإسلامية، على الرابط:

https://islamicsham. org/versions/1993.

(٢) القانون العربي الموحّد، المجلس الإسلامي السوري، الصفحة الرسمية، على الرابط:

http://sy - sic. com/?p=1503.

ويرى مؤيّدو تطبيق القانون العربي الموحّد أنّه حلٌّ لمشكلة اختلاف الجميع في الداخل السوري على المرجعية القانونية ورفضهم للقانون السوري، وهم جميعًا يرون أنّ تطبيقه يُرضي من يطالب بتطبيق الشريعة الإسلامية من جهة، ومن يطالب بتطبيق قانون عصري من جهة أخرى، كما يرون أنَّ المحاكم التي ستطبّقه لن توصف بالإرهاب، لأنّه معتمد في جامعة الدول العربية.

في حين يردّ من يرفض تطبيق هذا القانون بأنّه ليس قانونًا جاهزًا للتطبيق، وإنّما هو مشروع قانون أُعدّ في الجامعة العربية، الهدف منه قَوْنَنة قواعد الشريعة الإسلامية، لتكون مصدرًا يحوي قواعد عامَّة، بمثابة مرجعية تُسنّ منها القوانين مستقبلًا، ولم تجرِ المصادقة عليه أو تطبيقه في أيّ دولة عربية حتى الآن، وهو عبارة عن أربعة كتب تتكلم فقط عن ٥٪ من كتلة التشريعات الموجودة في القانون السوري[١].

ثالثًا: رفض جبهة النصرة (هيئة تحرير الشام لاحقًا) للقانون العربي الجزائي الموحد.

مثّل موضوع تقنين الشريعة وعلى الدوام قضية إشكالية لم تُحسم، منذ إصدار السلطنة العثمانية لـ«الجريدة العدلية» أواخر القرن التاسع عشر الميلادي، والتي احتوت على أول تقنين لأحكام الشريعة، الجزائية والإجرائية.

الرافضون من حيث المبدأ تقنين أحكام الشريعة الجزائية في نصوص مبوَّبة وقواعد مصنَّفة، يرَون في هذا التقنين تقييدًا لاجتهادات القضاء وخصوصيات الزمان

(١) عنب بلدي، قضاء سوريا المحرّرة... ثلاث مرجعيات تنذر بتقسيم البلاد، على الرابط:
https://bit. ly/3bvFHVO.

والمكان والحالة. وزاد على هذا نظرة بعض التنظيمات المتشددة إلى التقنين، على أنه مؤشر من مؤشرات الحداثة والانسياق مع الغرب، مثال ذلك ما أعلنه عميد كلية الحقوق والشريعة في جامعة إدلب الحرّة والتابعة لحكومة الإنقاذ «إبراهيم شاشو» استقلاله عن الحركة قائلًا في قناته على التلغرام: «حول اعتماد الهيئة القضائية لأحرار الشام الإسلامية القانونَ العربيَّ الموحّد في محاكمها وهيئاتها أقول: اللهم لم أشهد، ولم آمر، ولم أرضَ إذ بلغني»[١]، ليأخذ لاحقًا منصب وزير العدل في حكومة الإنقاذ المرتبِطة بهيئة تحرير الشام.

رابعًا: إقامة الحدود.

عملت المحاكم الشرعية التابعة لداعش، وهيئة تحرير الشام على تنفيذ الكثير من الحدود المتعلقة بالزنا واللواطة وغيرها، والتي يترتّب عليها الرجم أو الجلد أو القتل أو غير ذلك، في حين شهدت محاكم تحرير الشام تراجعًا في الفترة الأخيرة بتطبيق الحدود يعود ربّما لمحاولة إظهار نفسها بمظهر معتدل، معتمدة بذلك على الأقوال التي انتقدتها سابقًا وأخذت بالرأي القائل بتعطيل تنفيذ الحدود حتى استقرار البلاد ووجود وليّ أمر لها، مع استبدال الحدود بالتعزير، وذلك أخذًا بالدراسات التي قدّمتها الهيئات الشرعية في الداخل ومراكز البحث العلمي الإسلامي في الخارج[٢] لجهة إيقاف الحدود الشرعية في حالة الحرب، وعدم تطبيقها على

(١) استقالة أبرز قضاة «أحرار الشام» رفضًا لـ«القانون العربي الموحد»، عنب بلدي، على الرابط: https://bit. ly/3koBg36.

(٢) انظر: هل تقام الحدود والعقوبات في المناطق المحرّرة من سوريا في الوقت الحالي؟ هيئة الشام الإسلامية، على الرابط:

https://islamicsham. org/fatawa/1423.

الجرائم، الرأي الذي تبنّته المحاكم الشرعية الأخرى في أثناء الثورة، وأبعدَها عن كثير من المناكفات السياسية، وكان مخرجًا لها من الانتقادات الخارجية، والوسم بالإرهاب والتطرّف، في حين لم يرضَ البعض علّة تلك المحاكم بعدم تطبيقها الحدود، مشيرًا إلى أنّها إذا حقّقت التمكّن ستشرع بذلك، وهي أسئلة سابقة لأوانها، من الممكن اختصار الإجابة عليها بأنّ الشعب حينها هو من سيقرّر من يحكمه وكيف، بوجه ينسجم مع تاريخه ودينه وقِيَمه.

*** تعقيب ومقارنة: قوة المحاكم على إنفاذ القانون.**

حول مدى (قوة إنفاذ القانون) بين المحاكم الشرعية التابعة للحكومة المؤقتة من جهة والتابعة للتنظيمات العسكرية وخاصة المتشددة من جهة أخرى...

تفاوت المحاكم الشرعية بقدرتها على إنفاذ الأحكام تفاوتًا كبيرًا، وأثر ذلك على شعبيتها ومقبوليتها صعودًا ونزولًا، بغض النظر عن مدى قربها أو بعدها من معايير العدالة، ويمكن وضع تدرج للمحاكم حسب قدرتها على إنفاذ الأحكام كالتالي:

١. المحاكم التابعة لتنظيم متشدد سواءً تنظيم الدولة «داعش» أو النصرة يوم كانت مرتبطة بالقاعدة، فهذه المحاكم كانت قادرة بشكل واضح على تنفيذ الأحكام التي تصدرها، وذلك لسبب رئيسي وهو استخدام البطش والقوة والهيبة العسكرية للتنظيم، إذ المحكمة تطبق سياسات التنظيم نفسه، ولو على حساب معايير العدالة.

٢. المحاكم التابعة لفصائل إسلامية غير متشددة، أو تلك التي يكون للفصائل دور بارز في إنشائها ودعمها، كانت تستطيع تنفيذ غالبية الأحكام التي تصدرها، لما تتمتع به من دعم من الفصيل العسكري والقبول الشعبي، وساهمت قضية تعظيم

الحكم الشرعي في إنفاذ هذه الأحكام، ولكن التردد في حسم ملفات أمنية كبرى أو تنفيذ أحكام الإعدام بصورة علنية، جعل صرامة هذه المحاكم هذه أقل من محاكم تنظيم القاعدة، مثال ذلك كثير من محاكم مجلس القضاء الأعلى والذي هو الصورة النهائية لمحاكم «التنظيمات المعتدلة والجيش الحر».

٣. المحاكم المستقلة والتي أنشأها المجتمع المحلي بالتعاون من علماء الشريعة، وتميَّزت هذه المحاكم بمراعاة معايير العدالة وسلامة الإجراءات، وكانت محل قبول ورضى من المدنيين، ولكنها لم تكن تستطيع فرض تنفيذ أحكامها على العسكريين، إلا في حالات محدودة، وذلك لافتقادها القوة التنفيذية الكبيرة، مثل مجلس القضاء في إدلب قبل أن يلتحق بالهيئة الإسلامية للمناطق المحررة.

٤. المحاكم التابعة للحكومة المؤقتة تتميز بالتطور والتحسين الكبير في سلامة إجراءات التقاضي ومهنيتها، وتغطيتها للمناطق السكانية، ووضوح المرجعية، ولكنها ـ ولاعتبارات سياسية ـ يشوبها الضعف في التنفيذ وخاصة عدم قدرتها على إيجاد صيغة لتنفيذ أحكام الإعدام بحق المحكومين بها، وذلك لأسباب:

أ. إنَّ الحكومة المؤقتة تعتبر نفسها حكومة خدمية، والتوقيع على حكم الإعدام قرار سيادي يجب أن يكون من رئيس الجمهورية، طبعًا وهو غير موجود بالحالة السورية الثورية، إذ حتى الآن لا يعتبر رئيس الائتلاف السوري لقوى الثورة والمعارضة «رئيساً للجمهورية».

ب. إن القانون الذي تعتمده وزارة العدل في الحكومة السورية المؤقتة وهو قانون ١٩٥٠ ينص على وجوب استطلاع رأي لجنة العفو (الرئيس، المفتي، الجانب المتضرر...) وهي غير موجودة حكوميًا.

ج. مازالت المناطق المحررة تعيش حالة الحرب من معركة إلى معركة، ولم تستقر المناطق بحيث تمكن الحكومة المؤقتة من تنظيم وزاراتها، مع استمرار النفوذ الفصائلي العسكري والأمني، والبطء في الوصول لحوكمة رشيدة.

❊❊❊

خاتمة

أهمّ النتائج في البحث:

١. نشأت المحاكم الشرعية في المناطق الخارجة عن سلطة نظام الأسد نتيجة الحاجة المجتمعية إليها في تحقيق الأمن، وضبط علاقات المجتمع في مجالات التقاضي، والفصل بين الخصومات، وتسيير معاملات الطلاق، والزواج، والبيوع، وغير ذلك...

٢. تدرّجت مراحل تطوّر المحاكم انطلاقًا من ظاهرة شرعيي الفصائل، مرورًا بالهيئات الشرعية التي تُعنى بإصدار الفتوى والدراسات، وانتهاءً بالمحاكم الشرعية التي تطوّرت مع مرور الوقت لتأخذ مسارًا احترافيًا، ويشارك فيها المحامون والحقوقيون، باستثناء محاكم تنظيم داعش.

٣. يمكن تقسيم المحاكم الشرعية قسمين، الأول تلك التي كانت تابعة للمجلس الأعلى للقضاء في سوريا، والذي يحظى بدعم من المجلس الإسلامي السوري، وتتبنّى القانون العربي الموحّد في محاكمها، والثاني هو المحاكم التابعة لجبهة النصرة أو وزارة العدل التابعة لحكومة الإنقاذ الموالية لهيئة تحرير الشام لاحقًا، والتي اعتمدت الشريعة الإسلامية مصدرًا للحكم دون تقنين، معتمدة بذلك على اجتهادات القاضي، أو الشيخ، والتي فرضت تطبيق الحدود في بعض الأحيان، واتُهمت بالتطرّف في كثير من الأحيان.

٤. اندثرت المحاكم التابعة للمجلس الأعلى للقضاء مع سيطرة نظام الأسد على كلّ من درعا، وريف دمشق، وحلب، حيث كانت توجد ثلاث من محاكمه، في حين هيمنت هيئة تحرير الشام على المحاكم التابعة له في محافظة إدلب، ليحلَّ محلَّ المجلس الأعلى وبطريقة تدريجية المحاكم التابعة لوزارة العدل في الحكومة السورية المؤقّتة، وذلك في مناطق غصن الزيتون ودرع الفرات ونبع السلام، والتي تبنت تطبيق القانون السوري على وفق دستور عام١٩٥٠م بصورة معدّلة.

٥. موضوع مرجعية الشريعة واعتماد القانون الوضعي، وتقنين الشريعة وإقامة الحدود أبرز نِقاط الخلاف الفكرية والتحدّيات النظرية التي واجهها السلك القضائي.

٦. تجلّت التحدّيات العملية بصعوبة استقلالية القضاء، وضعف قوّته التنفيذية، وتعدّد المحاكم على أساس فصائلي، ونقص الكوادر والكفاءات، ونقص الدعم، عِلاوة على التحدّيات الأمنية التي تجلّت في عمليات الاغتيال، والقصف الذي استهدف المحاكم والمقارّ التابعة للسلك القضائي.

٧. إنّ هيئة تحرير الشام وما يتبعها من محاكم شرعية، تحت جناح وزارة العدل في حكومة الإنقاذ لن يكون حالها أفضل بكثير، إذ تَلقى استياءً كبيرًا من المجتمع المحلِّي نتيجة السياسات الشديدة التي تنتهجها، والظلم الذي يقع منها على المدنيين والفصائل الأخرى بدعوى «تحكيم الشريعة» وهي بذلك تصادر الإرادة الشعبية وتجيِّر دعواها لتحكيم الشريعة لمصالحها الحزبية والإديولوجية، عِلاوة على حالة الرفض الدولية لهيئة تحرير الشام وكلّ ما ينبثق عنها من محاكم ومؤسّسات، ووسمها (بالإرهاب).

٨. تابعت الفصائل الأخرى والهيئات الشرعية والمؤسّسات المدنية والائتلافات السياسية حالة النضج الفكري والوعي السياسي، الذي أوصلها لتشكيل المجلس القضائي الأعلى في سوريا، وتبنّي القانون العربي الموحّد، والقَبول به والاجتماع عليه، ثم تبنّي القانون السوري على وفق دستور عام ١٩٥٠م والعمل على تطويره، وإجراء التعديلات بوجه ينسجم مع إرادة الشعب ودينه وتاريخه وثقافته وأعرافه،

٩. إنّ اعتماد قانون يتّخذ الشريعة الإسلامية مصدرًا (رئيسيًا) للتشريع يحد من ظاهرة الغلو والتطرف، ويقطع الذرائع على الحركات المتطرفة التي تتخذ من دعاوى تحكيم الشريعة طريقًا لها لسلوك سبيل التطرف والتكفير، وبنفس الوقت يتيح الشرع الإسلامي لتلك للطوائف غير إسلامية التحاكم في محاكم خاصّة في شؤونها وأحوالها الشخصية.

❊ ❊ ❊

أهمّ التوصيات

١. توحيد المرجعية القضائية والسلطة القضائية.

٢. الاعتماد على الكوادر المؤهَّلة والمدرَّبة والمختصَّة في مجال القضاء.

٣. الاعتماد على القضاة المنشقّين والمشهود لهم بالخبرة والكفاءة والنزاهة في مجال القضاء.

٤. الاعتماد على الحقوقيين والكوادر الشرعية المؤهَّلة في مجال القضاء لتشابه الاختصاص، ولأنّه يلبّي رغبة شعبية في المناطق المحرّرة.

٥. إبعاد التنظيمات المتطرّفة والتكفيرية والإقصائية وعدم السماح لها في ممارسة السلطة القضائية أو أيّ سلطة أخرى.

٦. الاعتماد على العناصر والخبرات الوطنية وعدم الاعتماد على الخبرات الأجنبية.

٧. لا قضاء مستقل بدون نظام حكومي شامل ورشيد يفصل بين السلطات، ويمنع تغول السلطة التنفيذية على المؤسسة القضائية.

كما يمكن سرد بعض التوصيات المفيدة للمناطق الأخرى في العالم العربي والإسلامي، والتي تعيش حالة ثورية مشابهة للحالة السورية، أهمها:

١. إن تحكيم الشريعة أمر واسع غير مقتصر على تطبيق الحدود، وإنما هو نظام متكامل لكل جوانب الحياة في القضاء والسياسة والاجتماع والاقتصاد والتربية، وغير ذلك، وهو يراعي الأقليات الدينية الأخرى، ويمنحها حقوقًا وواجبات.

٢. إن ضعف الكفاءات سيؤدي لأخطاء فادحة واجتهادات قاتلة، ولابد من

التغلب عليها من خلال تأهيل الكوادر والكفاءات في الجهة الحقوقية والشرعية.

٣. إن تقنين الشريعة في ظل ظروف الفوضى ونقص الكفاءات هو الرأي الأصوب الذي يصب في صالح المجتمع.

٤. إن الشريعة الإسلامية لا تتعارض في الغالب مع الأعراف المحلية، ولا تصطدم بالضرورة مع جميع القوانين الوضعية، خاصة تلك التي تتخذ الشريعة الإسلامية أو الفقه الإسلامي المصدر الرئيسي ـ أو مصدرًا رئيسيًّا ـ للتشريع، وفي إطار ذلك لابد من محاولة التوفيق للخروج بصيغة متوافق عليها محليًا ودوليًا، وهو ما نجح ـ لحد ما ـ في الثورة السورية عندما تم اعتماد القانون العربي الموحد، والقوانين المستمدة من دستور عام ١٩٥٠ بشكل معدل.

٥. إن إبعاد الجماعات التكفيرية المتشددة من بداية الحالة الثورية، وإبعاد الأجانب عن مراكز صنع القرار وعن المؤسسات الثورية بما فيها القضائية، من شأنه تجنيب أي ثورة أو حركة إصلاحية الدخول بمتاهات وصدامات، ستنتهي في الغالب بإراقة الدماء وفشل التجربة، وسقوط المناطق بيد الحكام المستبدين من جديد.

٦. إن بناء المحاكم يجب أن يراعي حساسية جميع الطوائف والأديان الموجودة في المنطقة، وأن تنطلق عملية البناء من مبادئ العدل والمساواة وأن تعزز السلم الأهلي في المنطقة التي تنشأ بها، وهذا ما تؤكده سماحة الإسلام.

٧. إن الدين الإسلامي أصل لمنظومة حقوقية شاملة، أسست لما جاءت به قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الملحقة به، ولا بد من إدراك ذلك، والعمل ما أمكن على الالتزام بالقوانين والاتفاقيات الدولية،

واستجلاب الدعم الدولي وتجنيب وسم المنطقة الثورية ببؤرة للإرهاب نتيجة الخطابات المتشددة وإنشاء المحاكم الشرعية ذات النهج المتطرف، الأمر الذي قد يطيح بالمشروع الثوري.

٨. إن التركيز الأكبر يجب أن يكون على إسقاط النظام المستبد، دون إفراط أو تفريط بممارسة الحكم وضبط الأمن في المناطق المحررة، والسعي لتقديم نموذج مشرق في الحكم يزيد الدعم المحلي والدولي.

***

ملخص ندوة حوارية
بين فاعلين وخبراء حول أوراق الكتاب

تحرير/

د. سالم محمد

٢٢ يوليو/ تموز٢٠٢٠

ملخص

يعرض هذا الفصل ملخصًا مركزًا لندوة دارت حول عروض ونقاشات الأوراق الثلاثة المتضمنة في هذا الكتاب بين الباحثين ومجموع من الفاعلين على علاقة وطيدة بالمواضيع المدروسة، وكذلك مجموعة من الخبراء من سوريا، والعراق، ومصر، وليبيا، والجزائر، وموريتانيا، والنيجر، وبوركينافاسو. ويتناول هذا الملخص أهم المحاور التي اشتملتها كل دراسة ومختلف التعقيبات والنقاشات الثي اثارتها ـ والتي تم إدراجها في الوراق المنشورة هنا ـ وكذلك أهم الدروس المستفادة من كل تجربة.

عرضت الورقة الأولى أداء السلك القضائي والمحاكم الشرعية خلال الثورة السورية، والدور الذي لعبته تلك المحاكم في ضبط الأمن وتحقيق العدالة، وانتقلت الورقة للتركيز على أبرز التحدّيات العملية والنظرية والفكرية التي واجهتها والتطوّرات التي وصلت إليها واستقرّت عليها تلك المحاكم، ثم تطرقت النقاشات إلى تحديد العوائق والتحديات التي اعترضت عمل السلك القضائي والمحاكم الشرعية، والتي استطاع العاملون فيها تجاوز بعضها؛ لكنّ عوائق منها أدّت لانهيار بعض تلك المحاكم، كما تناولت النقاشات بالتحليل والتعليق قضية تقنين الشريعة وما تبعها من خلافات وصدامات بين الرافضين من حيث المبدأ لتقنين أحكام الشريعة الجزائية في نصوص مبوَّبة وقواعد مصنَّفة، وأولئك الذين ذهبوا إلى أنَّ تقنين الشريعة في ظلّ ظروف الفوضى ونقص الكفاءات هو الرأي الأصوب الذي يصبّ في صالح المجتمع.

وجاء المحور الثاني ليقدّم نظرة فاحصة على الصراع الدموي بين «الجماعة

الإسلامية» والنظام المصري قبل إعلان الجماعة عن مبادرة العام ١٩٩٧ م لوقف العنف؛ إذ ركّزت الورقة على أهم الدوافع التي أجبرت قادة الجماعة على اتخاذ قرار وقف العمليات المسلحة، محدّدةً أهم التحديات والعقبات الداخلية والخارجية التي واجهتها المراجعات الفكرية للجماعة، متناولةً العديد من موضوعات المراجعات ومضامينها الفقهية. وقد أكدت النقاشات أنَّ مبادرة وقف العنف كانت بمحض إرادة وقرار «الجماعة الإسلامية»، معتبرةً أنَّ الجماعة كانت تحت إكراه السلطة المصرية لمنعها من الإعلان عن هذه المبادرة، مشيرةً إلى أنَّ الاستبداد السياسي الذي تعاني منه البلدان العربية هو البيئة الخصبة لظهور ونمو التطرف والإرهاب والجماعات المتشدّدة.

واستعرض المحور الثالث التحولات الفكرية لخطاب حركة «أحرار الشام الإسلامية» الشرعي والسياسي؛ حيث وقفت الورقة الثالثة على أهم العوامل الضاغطة على الحركة لإجراء مراجعاتها الفكرية، مبرزةً أهم محطات هذه المراجعات، مؤكّدة أنَّ حالة عدم الانسجام الفكري والحركي بين عدد من الكتل المنتسبة إلى الحركة سمحت لاحقًا بحالة التشظّي الفكري للحركة، مستشرفةً احتمالية انتهاء حركة «أحرار الشام الإسلامية» بولادة عددٍ من التيارات والاتجاهات بمقاربات سياسية وجهادية مختلفة. وأكمل الحضور نقاش المحور الثالث من خلال الخروج بعددٍ من الدروس والتوصيات التي يمكن الاستفادة منها في تجربة الحركة السياسية والفكرية، مع التنويه إلى أن عدم امتلاك الحركة عقيدةً شاملةً جامعةً تستطيع الجمع بين مكوناتها وتشكيلاتها المختلفة كان من أكبر التحديات الذي واجهته الحركة خلال مسيرتها.

أولًا: المحاكم الشرعية في الثورة السورية، تحدّيات التصوّر، والمرجعية والتنفيذ، والدروس المستفادة.

ناقش القسم الأول من الندوة تجربة المحاكم الشرعية خلال الثورة السورية، فبدأ باستعراض ورقة بحثية معدَّة مسبقًا أوضحت أداء السلك القضائي والمحاكم الشرعية، والدور الذي لعبته تلك المحاكم في ضبط الأمن وتحقيق العدالة، إضافة إلى التحدِّيات العملية والنظرية التي واجهتها، والتطوّرات التي وصلت إليها واستقرّت عليها.

أشارت الورقة إلى الدور الذي لعبته المحاكم الشرعية مع انطلاق الثورة السورية في العام ٢٠١١ م، موضحةً أن سيطرة الثوّار على مناطق واسعة من الأراضي السورية أبرزت حاجةً ملحّةً لوجود جسم قضائي يحكم بين الناس ويفصل في النزاعات بين الأفراد والكيانات العسكرية الموجودة، وهو ما أحدث بدوره توجّهًا عامًّا لإنشاء هيئات ومحاكم شرعية[١]. واعتبرت الورقة أن غياب الخبرة وضعف المعرفة المسبقة لدى أئمة المساجد والمشايخ المحليين وطلاب العلم في التعامل مع القضايا المستجدة (كقضايا التعامل مع الأسرى والجواسيس، وكيفية التصرّف في الأموال والأملاك التي يُستحوَذ عليها من النظام، إلى غير ذلك من القضايا الحسّاسة) دفعت الروابط والمحاكم الشرعية إلى تأسيس أجسام تنسيقية ومؤسسات قضائية، لتتولى البتَّ بمختلف هذه القضايا الحساسة والإشكالية[٢].

---

(١) ذكرت الورقة في هذا السياق أن المقصود بالمحاكم الشرعية هنا: تلك المحاكم التي نشأت أثناء الثورة السورية واعتمدت على الشريعة الإسلامية مصدرًا للحكم.

(٢) أشار معدُّ الورقة إلى أن تطبيق الأحكام الشرعية يعود إلى ما قبل عام ٢٠١١، إذ إنَّ قوانين الأحوال الشخصية في القانون السوري مأخوذة في الغالب من الشريعة الإسلامية، كما أنَّ غالبية القضايا =

وانتقلت الورقة إلى التركيز على التحدِّيات العملية التي اعترضت عملَ السلك القضائي في مختلف المناطق السورية المحررة، فركّزت على:

* **إشكالية استقلالية القضاء**، وما عانته المؤسسات القضائية من هيمنة الفصائل العسكرية عليها، ممَّا جعل الأحكام الصادرة عن هذه المحاكم تتأثّر بالتوجه الفكري للفصائل الداعمة لها.

* **مشكلة تعدّد المحاكم على أساس التوجهات الفكرية الفصائلية**: إذ أكّد معدُّ الورقة أنَّ رفض العاملين في السلك القضائي التوحّد في إطار مجلس قضاء موحّد يضم كافة المحاكم في المناطق الخارجة عن سيطرة النظام كان من أبرز العقبات التي واجهت المؤسسة القضائية، وذلك بعد انتشار المحاكم الشرعية التابعة لتنظيم «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقًا) وذراعها المدني المتمثل «بجبهة الإنقاذ السورية»، وهيمنتها على المحاكم الأمنية والقضائية والعدلية بشكل كامل في المناطق المتبقية من محافظة إدلب السورية[1]، فقد تبنّت مرجعيةً غير مقننةً وغير مضبوطة، اعتمدت على رؤية وفهم قاضي المحكمة «الشيخ» للشريعة الإسلامية،

= الجنائية والجزائية (كالاقتتال بين العشائر والعوائل، أو حتى حوادث السير) كانت تُحل عن طريق الوجهاء وطلاب العلم ضمن جلسات من التحكيم الشرعي دون الشكوى والرجوع للحكومة. وقد اعتبر معدُّ الورقة أنَّ جلسات التحكيم الشرعية كانت أكثر عملية وفاعلية، وكانت تعتبر سلطة شعبية مجتمعية موازية للحكومة وللمؤسسة القضائية تعتمد التحاكم إلى الشريعة.

(١) أُعلن في الثاني من تشرين الثاني ٢٠١٧ عن تشكيل «حكومة الإنقاذ» في الشمال السوري، حيث تمكنت من بسط نفوذها الإداري على محافظة إدلب وريف حلب الغربي بعد عام ونصف من تأسيسها، عقب اتفاق بين «هيئة تحرير الشام» و«الجبهة الوطنية للتحرير» الذي نصَّ على جعل المنطقة كاملة تابعة لها. وتُعتبر «حكومة الإنقاذ» الذراع المدني لـ «هيئة تحرير الشام» في محاولة منها لتثبيت وشرعنة سيطرتها على منطقة إدلب.

ممّا سبب حالة من الاستياء الشديد في المجتمع المحلّي نتيجة السياسات المتطرّفة التي تنتهجها والظلم الذي تمارسه على المدنيين وعلى الفصائل الأخرى بدعوى «تحكيم الشريعة».

* **ضعف القوّة التنفيذية للمحاكم الشرعية**: أشارت الورقة إلى أنَّ تلك المحاكم وبسبب نشأتها في ظروف مليئة بالفوضى مع استمرار الحملات العسكرية لقوات النظام، فإنّها بقيت تفتقر إلى القوّة اللازمة لتنفيذ كثير من القرارات القضائية، لاسيّما تلك التي تمّس بعض العناصر المسلّحة أو بعض قادة الكتائب، مما جعل أحكامها في بعض الأحيان تنصبّ على الضعفاء أو الأفراد دون الجماعات.

* **نقص الكوادر والكفاءات، ونقص الدعم اللازم**: ساقت الورقة بعضًا من التحديات النظرية والفكرية التي واجهت العملية القضائية، فأشارت إلى أنَّ موضوع تقنين الشريعة قد مثّل وعلى الدوام قضية إشكالية لم تُحسم بعد[1]، وهو ما أدَّى إلى انقسام الساحة القضائية في مناطق الشمال المحرَّر بين أطراف عديدة مختلفة ومتصارعة، وهو ما سنتناوله في الفصول اللاحقة بمزيد من التفصيل.

وقد شكّلت قضية إقامة الحدود الشرعية إشكالية كبيرة بين مختلف الجماعات

(١) يُقصد بكلمة «التقنين» بوجه عام: جمع الأحكام والقواعد التشريعية المتعلّقة بمجال من مجالات العلاقات الاجتماعية، وتبويبها وترتيبها وصياغتها بعبارات آمرة موجزة في بنود واضحة، ثمَّ إصدارها في صورة قانون أو نظام تفرضه الدولة، ويلتزم القضاة بتطبيقه بين الناس، وفي المقابل فعملية تقنين الشريعة: هي وضع أحكام الشريعة الإسلامية على صورة قوانين وأحكام محدّدة على طريقة القوانين العصرية، يلتزم بها القاضي ولا يتجاوزها. يُنظر: إبراهيم البيومي غانم، معنى تقنين الشريعة في واقعنا المعاصر، دار الشروق الدولية، ٢٠١١.

https://bit. ly/3yr19oD.

«الجهادية» في عموم الساحة السورية، فقد تنوعت المحاكمُ بين محاكمَ تبعت لبعض الفصائل المتطرفة كـ «داعش» و «جبهة النصرة»، والتي عملت على تنفيذ الكثير من الحدود المتعلقة بالزنا وشرب الخمر وغيرها، وما ترتّب على ذلك من إنفاذ العديد من العقوبات، كالرجم أو الجلد أو القتل وغير ذلك، وفي مقابل ذلك كانت هناك محاكم تابعة لفصائل الجيش الحرّ والفصائل الإسلامية المعتدلة الأخرى، التي رأت عدم تطبيق الحدود الشرعية لحين استقرار البلاد وانتهاء حالة الحرب والفوضى، الأمر الذي رأى معدُّ الورقة أنه كان سببًا في إبعادها عن كثير من المناكفات السياسية، وكان مخرجًا لها من الانتقادات الخارجية والوسم بالإرهاب والتطرّف والغلو[١].

وانتهت الورقة إلى أنَّ التحكيم والمحاكم الشرعية في عموم بلدان الربيع العربي حاجة اجتماعية ضرورية لتسيير أمور الناس، مؤكّدةً أنَّ هناك أطرافًا عديدةً تحاول فرض رؤيتها المتطرّفة وأجندتها الخاصة على العملية القضائية، مشيرةً إلى أنَّ الحلَّ يكمن في إنشاء حكومة محليةٍ منتخبةٍ تمثّل حاجات المواطنين وتقوم بوضع قانون موحَّد واجب التطبيق ينسجم مع العُرف المحلي ويراعي القانون الدولي.

وبعد استعراض ما ورد في الورقة فُتح باب المداخلات للحضور، فركّزت المداخلات والتعليقات على مجموعة من الجوانب، منها:

---

(١) أشار أحد المداخلين إلى أنَّ الامتناع عن إقامة الحدود الشرعية في ظل ظروف الفوضى والحرب كحالة الثورة السورية أمرٌ متّفق عليه بين جمهور العلماء، وأكّدته عدّة فتاوى كفتوى الإمام ابن تيميّة. وقد أشارت مداخلة أخرى إلى أنَّ وجود بعض المشايخ المحليّين داخل محاكم بعض الجماعات المتطرفة كان أيضًا عاملًا مهمًا لعدم إيقاع الحدود بشدّة على المخالفين.

١ـ١ـ العوائق والتحديات التي أثّرت في نجاح تجربة المحاكم الشرعية في سوريا.

توافقت بعض المداخلات على أنَّ أسبابًا عديدةً أدَّت إلى بروز الكثير من العوائق والتحديات أمام المحاكم الشرعية، ولاسيّما أمام تلك المحاكم التابعة للحكومة السورية المؤقتة التي تُعدُّ الطور الأخير الذي استقرّ عليه السلك القضائي خلال الثورة السورية، ويمكن تلخيص هذه الأسباب التي ذكرت خلال المداخلات في:

* **الفصائلية والمحاصصة في المحاكم**: حيث أشار أحد المُداخلين إلى أنَّ غالب الفصائل العسكرية عملت على وضع مندوبين لها داخل المحاكم الشرعية، في محاولةٍ منها للتأثير في سير العمليّة القضائية وإنفاذ أجندتها الخاصة على حساب الصالح العام.

* **ضعف التمويل، ونقص الدعم**: والذي اعتبره أحد المُداخلين سببًا في تغوُّل بعض الفصائل العسكرية داخل تلك المحاكم بسبب قدرة تلك الفصائل على التمويل وتأمين الدعم المالي، وهذا بدوره قد سلب المحاكم استقلاليتها.

* **التدخل الدولي الخارجي**: الذي سبَّب بدوره ضغوطات كبيرة على المؤسسات القضائية في مختلف المناطق السورية، من حيث الضغط باتجاه عدم قبول المحاكم في وضعها الذي كانت عليه، سواء من حيث عدم تبنّي القوننة، أو تبنّي القانون العربي الموحد.

* **التحديات الأمنية**: أكّد بعض الحضور أنَّ القطاع القضائي يعاني من مجموعة من التهديدات الأمنية، أبرزها عمليات الاغتيال التي يقوم بها عناصر مجهولون يُرجَّح

تبعيتهم لتنظيم «داعش» والجماعات المتشدّدة الأخرى، بالإضافة إلى استهداف قوّات النظام المستمر للمحاكم الشرعية والمقرات التابعة لها.

* **الصراعات السلطوية والسياسية داخل المؤسسات القضائية**: لفت أحد الباحثين النظر إلى أنَّ العديد من الجهات حاولت التعبير عن مشروعها السياسي حول شكل سوريا المستقبل من خلال المؤسسة القضائية التي تسيطر عليها.

* **رفض تسليم المحامين والقضاة المنشقين عن النظام السوري مناصب قضائية عليا**: إذ إنَّ بعض الجهات المتطرفة رفضت بدايةً إشراك المحامين والقضاة المنشقين عن النظام السوري في العملية القضائية، وهو ما رأى أحد الباحثين أنه قد أحدث شرخًا كبيرًا مع تلك المحاكم التي رأت ضرورة الاستفادة من خبرات تلك الكوادر، والعمل على استثمار قدراتهم وتسليمهم مناصب قضائية عديدة.

* **عدم إنفاذ عقوبة الإعدام بحق المجرمين والمفسدين**: تمت الإشارة إلى أنَّ الإحجام عن إنفاذ عقوبة الإعدام بحق المجرمين والمفسدين قد أثّر سلبًا في سير العملية القضائية، وتحديدًا في محاكم الحكومة السورية المؤقتة التابعة للمعارضة السورية المعتدلة[1]، فقد أشار أحد الحضور إلى وجود غضبٍ وضغطٍ شعبي على المؤسسات القضائية لتنفيذ عقوبة الإعدام على المجرمين المتورطين بدماء الأبرياء، معتبرًا أنَّ عدم إنفاذ هذه العقوبة قد أفسد صورة تلك المحاكم، وهو ما ذهب إليه باحث آخر في أنَّ المحاكم التابعة لـ «هيئة تحرير الشام» والفصائل المتطرفة الأخرى استطاعت فرض هيبتها وسلطتها على المنطقة بسبب تطبيقها

(١) تأسست الحكومة السورية المؤقتة في شباط لعام ٢٠١٣ في القاهرة، ومن ثم استقرت في غازي عينتاب التركية لتكون أول حكومة انتقالية في سوريا تتولى إدارة المناطق التي تسيطر عليها المعارضة.

عقوبة الإعدام في محاكمها، وهو الأمر الذي تفتقده محاكم الحكومة السورية المؤقتة التابعة للمعارضة السورية المعتدلة[١].

١ـ٢ـ تقنين الشريعة، وتبنّي القانون العربي الموحَّد وقانون ١٩٥٠.

ناقش الحضور مسألة تقنين الأحكام الشرعية التي وردت في الورقة البحثية، وقد اتفقت العديد من الآراء على أنَّ قضية التقنين كانت من أولى المشاكل التي كانت محل بحث وجدل بين مختلف الأطراف، إذ أجمع معظم الحضور على أن جماعات الغلو كـ «جبهة النصرة سابقًا» كانت رفضت من حيث المبدأ تقنين أحكام الشريعة الجزائية في نصوص مبوَّبة وقواعد مصنَّفة؛ لأنها وبحسب ظنّهم تقيّد اجتهادات القضاة وخصوصيات الزمان والمكان والحالة، وهو دفاع مثّل الأساس لديهم في رفض التقنين إلى حدّ توظيف ذلك في تكفير الأطراف المخالفة. وفي السياق ذاته تمت الإشارة إلى أنَّ المحاكم التابعة حاليًا للحكومة السورية المؤقتة أقرّت تطبيق القانون السوري وفق دستور العام ١٩٥٠م في المناطق الخاضعة لنفوذها[٢]، بعد القيام بمراجعته وطيّ المواد التي تخالف في جوهرها الشريعة الإسلامية ومبادئ الثورة السورية.

---

(١) أوضح معدُّ الورقة أن من أهم أسباب عدم تطبيق حكم الإعدام في محاكم الحكومة السورية المؤقتة: هو وجود فراغ دستوري وقانوني، إذ إن أحكام الإعدام وفق القانون السوري تحتاج إلى توقيع رئيس الجمهورية، وهو الأمر الذي تفتقده المعارضة السورية الحالية، مشيرًا إلى أنَّ هناك تفكيرًا في إيجاد حل لهذه القضية من خلال الاعتماد على توقيع رئيس الائتلاف السوري أو ما شابه.

(٢) أقرّت الحكومة السورية المؤقتة القانون السوري بمرجعية دستور ١٩٥٠، بعد انحلال القضاء الموحد الذي كان يعتمد على القانون العربي الموحد.

وفي سياق الحديث عن القانون العربي الموحد[١] أشار معدُّ الورقة إلى أن القانون قد تعرّض للعديد من الاتهامات والانتقادات التي كانت تحوم في الغالب حول تبنّيه عملية تقنين الأحكام الشرعية، واعتبر أحد الحضور أنَّ جماعات الغلو رفضت العمل بالقانون العربي الموحَّد بسبب رفضهم عملية التقنين بالكليّة، وبسبب اعتبارهم أيضًا أن القانون العربي الموحَّد كان من وضع الطغاة ولا يجوز العمل به، وهو ما سبَّب إشكالية ونقاشات طويلة واتهامات متبادلة.

واختتم معدُّ الورقة الجلسة النقاشية الأولى بالحديث عن ضرورة **المقاربة بين القانون الدولي والشريعة الإسلامية**، ومحاولة الجمع بينهما في إطار قانون مُقنِّنٍ للأحكام الشرعية، مشيرًا إلى ضرورة رفض أي محكمة أو لجنةِ تحكيمٍ غير خاضعة لقانون مقنن ومبوّب، كي لا تبقى الساحة القضائية عُرضةً للتطرف والغلو والإرهاب.

توصيات واقتراحات.

وبعد استعراض الورقة الأولى وإثرائها بالنقاشات والأفكار تقدّم الحضور بمجموعة من التوصيات، وهي:

١. توحيد المرجعية القضائية والسلطة القضائية، والتركيز على استقلالية القضاء.

---

(١) القانون العربي الموحّد: هو قانون وضعته «جامعة الدولة العربية» عن طريق وزراء العدل العرب عام ١٩٩٦م، الذين استدعوا لذلك لجانًا شرعية قانونية لوضع هذا القانون، في محاولة لوضع أحكام الشريعة الإسلامية على صورة قوانين وأحكام محدّدة على طريقة القوانين العصرية، يلتزم بها القاضي ولا يتجاوزها. للاطلاع أكثر على القانون العربي الموحد: تُنظر دراسة لهيئة الشام الإسلامية حول القانون، حيث عملت الدراسة على تدقيق القانون ووضع أبرز الملاحظات عليه بوجه إجمالي، القانون العربيُّ الموحَّد دراسة وتقييم ـ هيئة الشام الإسلامية.

٢. الاعتماد على الكوادر المؤهَّلة والمدرَّبة والمختصَّة في مجال القضاء.

٣. الاعتماد على القضاة المنشقّين والمشهود لهم بالخبرة والكفاءة والنزاهة، إلى جانب الاعتماد على الحقوقيين والكوادر الشرعية المؤهَّلة في مجال القضاء لتشابه الاختصاص، ولأنّه يلبّي رغبة شعبية في المناطق المحرّرة.

٤. إبعاد التنظيمات التكفيرية وعدم السماح لها بممارسة السلطة القضائية أو أيّ سلطة أخرى.

٥. الاعتماد على العناصر والخبرات الوطنية، وعدم الاعتماد على الخبرات الأجنبية وإبعادهم عن مراكز صنع القرار وعن المؤسّسات الثورية بما فيها القضائية، وهذا من شأنه تجنيب أيّ ثورة أو حركة إصلاحية الدخول في متاهات وصدامات ستنتهي في الغالب بإراقة الدماء وفشل التجربة، وسقوط المناطق بيد الحكّام المستبدّين من جديد.

٦. محاولة التوفيق بين الشريعة الإسلامية والقوانين والدساتير الوضعية، خاصّة تلك التي تتّخذ الشريعة الإسلامية أو الفقه الإسلامي المصدر الرئيسي ـ أو مصدرًا رئيسيًا ـ للتشريع، للخروج بصيغة متوافَق عليها محلّيًا ودوليًا.

٧. مراعاة حساسية جميع الطوائف والأديان الموجودة في المنطقة، وإطلاق عملية بناء المحاكم من مبادئ العدل والمساواة لتعزيز السلم الأهلي في المنطقة التي تنشأ فيها هذه المحاكم.

٨. العمل ما أمكن على الالتزام بالقوانين والاتفاقيات الدولية، واستجلاب الدعم الدولي، وتجنيب وسم المنطقة الثورية ببؤرة للإرهاب نتيجة الخطابات المتشدّدة، وإنشاء المحاكم الشرعية ذات النهج المتطرف.

٩. تسويق التجارب الناجحة للهيئات القضائية، وعدم إبقاء هذه التجارب حديث النخب، في الوقت الذي يتم فيه تسويق أفكار الغلو والتطرف لتنتشر وتتوغل في القواعد الشبابية.

ثانيًا: تجربة مراجعات الجماعة الإسلامية في مصر، رؤية من الداخل.

قدمت الورقة الثانية التي حملت عنوان: «تجربة مراجعات الجماعة الإسلامية في مصر، رؤية من الداخل»[١] نظرةً فاحصةً على الجماعة الإسلامية وصراعها مع النظام المصري أثناء حكم كل من «أنور السادات وحسني مبارك»، وأكّدت الورقة أنَّ الجماعة الإسلامية استطاعت بدايةً تفادي محاولات نظام «حسني مبارك» المتكررة لاستدراجها إلى الدخول في صراع مسلَّح معه، إلى أن تم اغتيال المتحدث الرسمي باسمها في آب من العام ١٩٩٠م[٢]؛ إذ قررت الجماعة الرد عليه بعملية اغتيال شهيرة سقط فيها رئيس مجلس الشعب «رفعت المحجوب» في أيلول من العام ١٩٩٠م، وهكذا دخلت الجماعة في معركة طويلةٍ شديدة البأس كبَّدت فيها النظام خسائر كبيرة، وخسرت الجماعة فيها أعدادًا كبيرة من قادتها وأفرادها، ممَّا أجبر

(١) الجماعة الإسلامية في مصر: هي أحد أهم الجماعات الإسلامية التي تأسست في مصر في سبعينيات القرن الماضي، وكانت بداياتها داخل أسوار الجامعات ضمن تيار «الجماعة الإسلامية» العام الذي غمر كل جامعات مصر، ثم لم يلبث أن انقسم لعدة تنظيمات في نهاية السبعينات؛ بسبب الخلاف حول الانضمام لجماعة «الإخوان المسلمين»، وكانت إحداها الجماعة الإسلامية بالصعيد، والتي كان مركزها حينئذ جامعة أسيوط، ثم امتد نشاطها بعد ذلك ليشمل غالب محافظات مصر.

(٢) أشار معدُّ الورقة إلى أن محاولات نظام مبارك استدراج الجماعة الإسلامية للدخول في تصعيد مسلّح معه، كانت محاولة منه لشرعنة نفسه بحجّة محاربة الإرهاب، وهو ما برعت به الأنظمة العربية المستبدّة في حربها الشعواء ضد شعوبها بدعوى محاربة التنظيمات المسلحة الإرهابية.

قادة الجماعة القدامى لاحقًا على إطلاق ندائهم الشهير في ٥ يوليو١٩٩٧، الذي طالبوا فيه شباب الجماعة بوقف كل أشكال الصدام والتحريض عليه، وعُدَّ البيان الأول الذي دشَّن بعد ذلك لما سُمِّي بـ «مراجعات الجماعة الإسلامية» الشهيرة.

واعتبرت الورقة أنَّ من أهم الدوافع التي أجبرت قادة الجماعة على اتخاذ قرار وقف العمليات المسلحة في العام ١٩٩٧م هو وصول حالة الصدام الدموي بين «الجماعة الإسلامية» ونظام «حسني مبارك» مرحلة خطيرة وحسّاسة أضرّت بكلٍّ من المجتمع والتيار الإسلامي، وأنذرت بالنيل من سمعة الدولة واستقرارها واقتصادها، وهو ما دفع بدوره القيادات التاريخية للجماعة إلى التدخل وسيطًا لوقف نزيف الدماء ووقف الانهيار الكبير الذي لحق بالجميع.

كما ركّز معدُّ الورقة على ضرورة التفريق بين مصطلح المراجعات والتراجعات، مؤكّدًا أنَّ ما قامت به «الجماعة الإسلامية» لم يتضمّن أبدًا التراجع عن الأهداف العليا للجماعة، كما لم يشمل أبدًا التراجع عن الواجبات الرئيسة للعمل الإسلامي، مشيرًا إلى أنَّ المرحلة العصيبة التي مرَّت بها الجماعة فتحت الباب بقوة أمام ضرورة المراجعة، وأسست عمليًّا لعملية نقدٍ ذاتيٍّ واسعة، وشجعت كذلك على التعامل مع قضايا كان البعض يظنها من المسلَّمات والثوابت التي لا يمكن العدول عنها.

وقد حدّدت الورقة أهم التحديات والعقبات الداخلية والخارجية التي واجهتها المراجعات الفكرية للجماعة، ويمكن تلخيصها بسبعة تحديات، وهي كالآتي:

*** صعوبة إعلان التخلّي عن المواجهات بعد التضحيات الكبيرة التي قدّمها شباب «الجماعة الإسلامية»**: ولاسيّما أن ضغوط الاضطهاد والتعذيب والاعتقال المفتوح بقيت مستمرة بحق أنصار الجماعة، على الرغم من استجابتهم لمبادرة وقف العنف التي أعلنها القادة في ٥ يوليو من العام ١٩٩٧م.

* **التوسع بالتعذيب في المعتقلات بعد إعلان بيان المبادرة الأول** لأسباب غير منطقية وغير مفهومة، فقد أشار معدُّ الورقة إلى أنَّ هذه التصرفات عكست محاولة النظام المستميتة لاستكمال مخطط الإجهاز على الجماعة واستفزاز قادتها للرد بعمليات جديدة تكرس استمرار الصدام، وتقطع الطريق أمام حلٍّ سياسي ينهي الصراع الدموي.

* **إعلان قادة الجماعة الإسلامية خارج مصر رفضهم وقف العمليات المسلحة،** متّهمين النظام المصري بالضغط على القادة التاريخيّين داخل السجون لإعلان هذه المبادرة.

* **إعلان تنظيم «القاعدة» أن قادة الجماعة الإسلامية قد دخلوا معه في تحالفه الجديد** «الجبهة العالمية لقتال اليهود والصليبيين» الذي تأسس في شباط من العام ١٩٩٨م، حيث اعتبرها معدُّ الورقة محاولة واضحة من تنظيم «القاعدة» للاحتفاظ بالجماعة في خندقه، لاسيما وأن إعلان «القاعدة» جاء بعد إعلان مبادرة وقف العنف بأشهر قليلة.

* **اعتراض العديد من الكوادر التنظيمية للجماعة على فكرة المراجعات** باعتبارها إذعانًا وخضوعًا للنظام الفاسد الظالم، واعتراض البعض الآخر على بعض مضامين المراجعات.

* **قبول بعض قادة المراجعات التماهي مع الطرح الحكومي،** مما أضرّ بمبدأ المراجعات وعرّضه للانتقاد من قبل الرافضين والمتربّصين.

كما تناولت الورقة العديد من موضوعات المراجعات ومضامينها الفقهية، ويمكن تلخيص أهم النقاط الموضوعية في:

□ **ضرورة النقد الذاتي والرقابة الداخلية**: فاعتبر معدُّ الورقة أن المدخل الإيماني والرقابة الذاتية يُعدَّان المدخل الرئيس لمبدأ المراجعة والنقد الذاتي، الذي يُعد من أهم المبادئ القريبة لعقل ووجدان التكوين الإسلامي، وقد أكّد معدّ الورقة أنَّ قرار القيام بالمراجعات هو قرار ذاتي وبمحض الإرادة، ولم يكن مجرد هزيمة أمام قهر النظام المتسلط، فأشار إلى أنَّ «الجماعة الإسلامية» لم تكن في موقع ضعف أملى عليها التراجع؛ وذلك لأنّ تشكيلات الجماعة المنتشرة في الداخل والخارج آنذاك كانت ما تزال قادرة على الصمود والاستمرار في المجادلة والصراع.

□ **مبدأ المصلحة وموازنات المصالح والمفاسد**: إذ لفتت الورقة النظر إلى أنَّ «الجماعة الإسلامية» توجّهت نحو المراجعات من خلال نظرها في المصالح والمفاسد المترتّبة على الصدام بين الجماعة والنظام المصري، وفي ضوء هذا الفهم أشار معدُّ الورقة إلى أن «الجماعة الإسلامية» اعتمدت في مراجعاتها على مبدأ «درء المفاسد مقدَّم على جلب المصالح».

□ **حرمة الغلوّ في الدين، وحرمة تكفير المسلمين.**

□ **نقد أسس استهداف المدنيين**، إذ إنَّ الورقة أشارت إلى أنَّ المراجعات اعتنت ببيان حكم الإسلام وفلسفته الإنسانية في حصانة وعصمة المدنيين، فضلًا عن استهدافهم بالعمليات القتالية.

□ **نقد فتوى تنظيم «القاعدة» باستهداف واستباحة قتل المدنيين الأمريكان في كل مكان في العالم.**

□ **عصمة دماء الأقباط والدفاع عن حقوقهم، وعصمة وأمان السيّاح الأجانب.**

□ **رؤية الإسلام للعلاقات الدولية والتكامل والتعايش بين الحضارات**: فذهبت

الورقة إلى أنَّ مراجعات الجماعة الإسلامية اعتبرت أن المشروع الإسـلامي من وجهة نظرها لا يقوم علـى الصدام بين الـدول ومكونات المجتمع المختلفة، وإنما يقـوم على التعايش السـلمي الآمن والتدافـع الحضـاري المثمر.

□ **البدائل الإستراتيجية التي أوجبتها المراجعات بعيدًا عن العمل المسلح:** وعلى ذلك اعتبرت الورقة أنَّ المراجعات لم تقف عند حدود النقد الذاتي والوقوف على الأخطاء، بل تعدَّته لتنقد فكرة اعتبار المواجهة هي الخيار الوحيد وإهمال الخيارات النبوية الأخرى في التعامل مع الواقع، طارحةً بذلك بدائل سلمية من قلب المشروع الإسلامي وواقع المجتمع المصري.

٢ـ١ـ تفنيد شبهة الإكراه؛ هل أجبر النظام المصري «الجماعة الإسلامية» على توقيع مبادرة ١٩٩٧؟

أثارت فكرة حقيقة إجبار النظام المصري «الجماعة الإسلامية» على توقيع مبادرة ١٩٩٧ الكثير من الأسئلة والنقاشات، فحول شبهة الإكراه اعتبر أحد الـمُداخلين أن إكراه النظام للجماعة لم يكن موجودًا بالمجمل، لكن الإكراه كان بمعنى أن «الجماعة الإسلامية» اضطرت إلى إعادة تقييم نفسها وسلوكها؛ لأنها باتت تسلك الديناميكية القديمة نفسها، مشيرًا إلى أن مبادرة العام ١٩٩٧م استطاعت إخراج «الجماعة الإسلامية» من معركة لم تكن هي طرفًا فيها بعد محاولة تنظيم «القاعدة» جرّ الجماعة إليها، مؤكّدًا أنَّ المبادرة جاءت متَّسقةً مع فكر الجماعة القديم[1]، مع عدولها عن وسائل العنف والتسليح التي اتبعتها الجماعة في مواجهة

(١) أوضح المتحدث أنه لم يكن عند الجماعة بالأصل أي تبنٍّ لأفكار الغلو في التكفير، وإنما كان صدامهم مع السلطة ردة فعل على الاضطهاد الشديد.

النظام المصري إلى الوسائل السلمية التي أُتيحت لها بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني من العام ٢٠١١م، كما أفاد أن الجماعة لم تغيّر من مراجعاتها بعد الخروج من السجن، بل تابعتها وبنت ممارساتها عليها[١].

وفي السياق ذاته وافق أحد الحضور فكرة أنَّ النظام المصري لم يُجبر «الجماعة الإسلامية» على توقيع المبادرة، موضّحًا أنَّ الجماعة كانت في أوجِ قوتها وشبابها عندما أعلنت عن مبادرة العام ١٩٩٧م، وأنها لم تكن في حالة استضعاف وشيخوخة لتعلن عن تراجعها وتركها طريق الجهاد والقتال كما يروج لها البعض، بل إنَّ المبادرة جاءت بمحض إرادة وقرار الجماعة لا غير.

ومن جهته رأى أحد الباحثين أن «الجماعة الإسلامية» كانت تحت إكراه السلطة المصرية لمنعها من الإعلان عن المبادرة، ولإرغامها على سلوك درب العنف والصدام المسلّح، مشيرًا إلى أنَّ «الجماعة الإسلامية» استطاعت بعد إعلانها عن المبادرة انتزاع «ورقة الإرهاب» التي كان النظام المصري يلوّح بها، ليستمر في سياسة القمع والاضطهاد والقضاء على فضاء العمل السياسي وترسيخ سلطويته على «التيار الإسلامي» الذي كان سائدًا آنذاك.

٢ـ٢ـ قضية البدائل والخيارات التي أوجبتها المراجعات بعيدًا عن العمل المسلح.

نبّه أحد المشاركين إلى أنَّ التنوع الموجود في الأمور التعبديّة (كالعمل في

(١) ضرب المتحدث مثالاً لتأكيد صحة كلامه بحال المنظّر الشهير للفكر المتطرف «سيّد إمام»؛ الذي لم يغيّر من تفكيره وغلّوه بعد خروجه من السجن، على العكس من سلوك قادة الجماعة الإسلامية الذين تابعوا بعد خروجهم من السجن مسار المراجعات ذاته.

الدعوة أحيانًا، وفي الجهاد والقتال أحيانًا أخرى) لا يمكن أن يكون على سبيل البدائل والخيارات، بحيث نختار ما نراه الأصح والأفضل منها ونترك العمل بالآخر، معتبرًا أنَّ هذا التنوع في الأمور التعبدية جاء على سبيل التنوع في أعمال البرّ والخير في الدين الإسلامي؛ فلا يصح القول بأن الدعوة يمكن أن تكون بديلًا عن الجهاد.

ومن جهته ردّ معدُّ الورقة على مَن رفض فكرة البدائل والخيارات التي تبنّتها مراجعات «الجماعة الإسلامية» في تركها الأعمال المسلحة واتّجاهها نحو الوسائل السلمية بأنَّ البدائل السلمية المطروحة لا تُلغي العمل الجهادي والقتاليَّ بالكليّة، وأن إيقاف العمل الجهادي لا يعني بالضرورة إيقاف العمل الإسلامي؛ فالوسائل المتاحة كثيرة وليست محصورة بالجهاد، لافتًا النظر إلى أنَّ الجهاد ثابتٌ في الإسلام، لكنَّ تطبيقه مرتبط بالمصالح والمفاسد والموازنة بينهما، مشيرًا إلى أنَّ تنظيم «داعش» و «القاعدة» اعتبرا أنَّ الجهاد والقتال واجبٌ بغضِّ النظر عن النتائج والمفاسد التي يمكن أن تترتب عليهما، وهو ما فتح الباب أمام صعود التطرف والغلو والإرهاب، وهو ما رفضته «الجماعة الإسلامية» في مراجعاتها.

٢ـ٣ـ الاستبداد السياسي السبب الأهمُّ في صعود الإرهاب والتطرف في العالم العربي والإسلامي.

اتفق معظم الحضور على أنَّ العامل الأبرز في نمو وظهور التطرف والغلو في المنطقة هو البيئة السياسية القاسية التي تعاني منها البلدان العربية، فقد أشارت بعض المداخلات إلى أنَّ الأنظمة الاستبدادية في المنطقة تحاول جاهدةً تعزيز قبضتها الأمنية وخنق الحريات، وضرب الثورات والتنكّر للاحتجاجات الشعبية بحجة خطر الإرهاب والتطرف لطيّ صفحة الإصلاح السياسي، مما يسبب حالةً

من الاختناق بين مختلف الأطياف والتيارات الفكرية، ولا تجد هذه الجموع الغاضبة إلا طريق العنف والسلاح لتغيير الواقع المؤلم الذي تعيشه.

وتوافقت بعض المداخلات على أنَّ النظام العالمي يتحمل جزءًا مما تعيشه بلدان العالم العربي والإسلامي، وذلك بمساندته وتعامله مع الأنظمة المستبدة الديكتاتورية، حيث أشار أحد المُداخلين إلى أنَّ المجتمع الدولي يدير ظهره لما يجري في الأمة الإسلامية من معاناة وفوضى وتجبّر الأنظمة الحاكمة، معتبرًا أن هذا السلوك يُعدُّ سببًا رئيسيًا من أسباب ولادة الإرهاب والتطرّف في بلدان العالم الإسلامي.

خلاصات وتوصيات.

وبعد استعراض الورقة الثانية وإغنائها بالنقاشات والأفكار قدّم الحضور مجموعة من التوصيات والدروس المستفادة من تجربة مراجعات «الجماعة الإسلامية» في مصر، وهي:

١ ـ تُعد تجارب المراجعات التي تخلت عن العمل المسلح رصيدًا للتغيير، وليست خصمًا له كما تصوّر البعض، وتُعدُّ تجربة مراجعات «الجماعة الإسلامية» نموذجًا لذلك.

٢ ـ إنَّ المراجعات لا يمكن اعتبارها مراجعات صحية أو حقيقية لمجرد الخروج من أزمات الاضطهاد أو الاعتقال، فهي تكون حينئذ مجرد تسويغ للأوضاع الفاسدة القائمة.

٣ ـ من خلال استقراء تجارب غالبية التنظيمات المسلحة نجدها لم تحقق هدفها، بل قد صبّت في صالح دعم النظم المستبدة وكرست بقاءها، فضلًا عن

اضطرارها للانحراف عن المسارات التي ربما كانت تستهدفها والخطط التي قد تكون وضعتها.

٤ ـ اختزال عمليات التغيير السياسي في مجرد القدرة على بناء تنظيم مسلح أو القدرة على شنّ عدة عمليات ضد السلطات الفاسدة يعقّد عملية التغيير ويزيدها صعوبة، فضلًا عن المخاطر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تترتب على ذلك.

ثالثًا: التحولات الفكرية لحركة «أحرار الشام الإسلامية»، الخطاب الشرعي والخطاب السياسي.

درست الورقة الثالثة التي حملت عنوان «التحولات الفكرية عند حركة (أحرار الشام الإسلامية) الخطاب الشرعي والخطاب السياسي»[١]، الجانب الفكريَّ لحركة «أحرار الشام الإسلامية» المتضمن للخطاب الشرعي والسياسي[٢]، واعتبرت الورقة

(١) يُقصد بالتحولات الفكرية كما بيّنته الورقة: الوقوف على الفواصل الزمنية والظرفية لحركة «أحرار الشام» من مرحلة التأسيس إلى الوقت الراهن، والتي تبدل فيها خطاب ومواقف الحركة، وعلى السياقات العامة والخاصة التي جاءت خلالها هذه التبدلات وفي أي اتجاه كانت هذه التحولات.

(٢) أشارت الورقة إلى أن المقصود بالخطاب الشرعي: هو جملة البيانات والمحاضرات والردود والمناظرات والمؤلفات والرسائل والفتاوى والاختيارات الفقهية التي أنتجتها حركة أحرار الشام، بناء على تأصيل شرعي مرجعي يستدعي النص والوحي من الكتاب والسنّة وأقول العلماء. وأما الخطاب السياسي: فهو يشمل كل البيانات والمواقف اللفظية أو السلوكية للحركة في تعاملها مع الأحداث والأسئلة السياسية والأجسام السياسية، كموقفها من الائتلاف الوطني ومؤتمر جنيف والرياض، وطريقة إدارة سوريا، وشكل الدولة المستقبلية التي تريدها حركة أحرار الشام، والموقف من الأقليات والديمقراطية والدول المجاورة.

أنَّ الخطاب السياسي لأي حركة أيديولوجيّة لا ينفصل عن التأصيل العقائدي والتبرير الشرعي.

وتناولت الورقة بدايةً التعريف بأيديولوجيّة الحركة[١] التي ميّزتها عن مختلف الجماعات الأخرى كتنظيم «القاعدة» و «الإخوان المسلمين»، حيث أوضح معدُّ الورقة أنه وعلى الرغم من الجذور «السلفية الجهادية» الواضحة لقيادات الحركة إلا أنه كان واضحًا محليّة تفكيرها ضمن الأفق السوري وتمايزها عن الجهاد الـمُعولَم، معتبرًا أن حركة «أحرار الشام» ظلّت تبحث عن التمايز المنهجي بين فكر «القاعدة» الذي يرفض العمل السياسي ويمارس نشاطًا عسكريًا عابرًا للحدود ويتبنى منهج التكفير العلني للأنظمة العربية ويخوض معركته ضدّ مَن يصفهم بالمرتدين، وفكر «الإخوان المسلمين» الذي يؤمن بالعمل السياسي ويقبل الدخول في المشاركة السياسية وفق قواعد الديمقراطية، ويقبل بالدولة المدنية التي لها مرجعية من الشريعة الإسلامية، مؤكّدًا أن الحركة كانت تبحث في خطابها الشرعي عن حركة تجديديّة في الحركيّة الإسلامية.

وانتقلت الورقة إلى التركيز على العوامل الضاغطة على حركة «أحرار الشام الإسلامية» لإجراء مراجعاتها الفكرية، ويمكن تلخيصها في الآتي:

---

(١) تُعرّف حركة «أحرار الشام» نفسها بأنّها: «حركة إسلامية إصلاحية شاملة، تعمل لنصرة دين الله، وإعلاء كلمته، وتخليص الشعب السوري من الدكتاتورية والتسلّط لعقود مضت»، وتقول في ميثاقها التأسيسي: إنّها «تعمل على بناء مجتمع إسلامي في سوريا يُحكم بشرع الله الذي ارتضاه لهم، تسلك في سبيل ذلك العمل المؤسسي بما يحقق التكافل والتعايش بين مكونات المجتمع السوري، وذلك عن طريق اتباع وسائل متعددة، تشمل الحراك العسكري، والذي يهدف لإسقاط النظام وبسط الأمن، والحراك المدني، والذي ينبثق عنه الدعوي والتربوي والإنساني والإعلامي والسياسي والخدمي». يُنظر: الميثاق التأسيسي لحركة أحرار الشام الإسلامية.

■ دخول الحركة في علاقات خارجية مع العديد من الدول المؤثرة في الثورة السورية والداعمة لها، ومحاولة تسويغ هذا التصرف شرعيًا في مواجهة حملات التكفير والتفسيق التي كانت تستهدف الحركة من قبل تنظيم «داعش».

■ حاجة الحركة إلى خطاب شرعي وفكري لمجاراة الجماعات الإسلامية المنافسة لها، وتقديم خطاب سياسي وشرعي منافس ومقنع لجمهور الثورة السورية.

■ ظهور تنظيم «داعش» وأثره البالغ على الحركة بعد دخولها في صدام عنيف معه، حيث باتت أولوية الحركة مواجهة هذا التنظيم الجديد عسكريًا وفكريًا، وإجراء مراجعات شرعية تهيّئ القاعدة العسكرية لها لحمل عقيدة قتالية واضحة لمواجهة «داعش» بناءً على الحكم الشرعي في قتال الخوارج.

■ هاجس الهروب من التصنيف على قوائم الإرهاب كان حاضرًا في ذهن قيادة الحركة، وهو ما دفعها مرارًا وتكرارًا لنفي أي صلة فكرية أو تنظيمية مع «القاعدة»، والحرص على عدم تقديم العناصر الأجنبية لمواقع قيادية، وتأكيدها المستمر على حصر عملياتها داخل الحدود السورية، والعمل عل تأمين سلامة الأقلّيات الدينيّة الموجودة في مناطق سيطرتها، والالتزام بالسعي إلى دولة القانون وحقوق الإنسان.

كما قدمت الورقة وقفةً على أهم محطات المراجعات الفكرية لحركة «أحرار الشام الإسلامية»؛ فأشارت إلى أنَّ غالب التحولات الفكرية التي حصلت في فكر الحركة كانت نتيجةً واستجابةً لضغط الواقع والتحديات السياسية المستجدّة أكثر منها ملامح فكرٍ يلبّي حاجة المستقبل أو حاجة بناء مشروع متكامل يتناول صورة الدولة وأسلوب الحكم، وهو ما دفع الحركة لإجراء مراجعات فكرية عميقة ومطّردة، صِيغت ضمن مَحَطّات متعددة، أجملتها الورقة في:

□ **ذاكرة السجون والتجارب الجهادية السابقة**: إذ مثّلت فترة السجن في صيدنايا الممتدة من ٢٠٠٧ حتى عام ٢٠١١ بالنسبة إلى قادة «حركة أحرار الشام» فترةً مستقطعةً استطاع فيها قادة الحركة (قبل تأسيسها وقبل الثورة) مراجعة الكثير من التجارب الجهادية والوقوف على أسباب الفشل فيها، والبحث عن إستراتيجية جديدة تعصم العمل الإسلامي من المنزلقات التي وقعت فيها الجماعات «الجهادية» قبلها.

□ **الحوارات الداخلية المتكررة ضمن صفوف الحركة أمام المستجدات والنوازل الحسّاسة**.

□ **اللقاء مع شخصيات كبيرة من قادة الفكر من الحركات الإسلامية**، وكان لهذا التواصل أثره الكبير في نضوج الرؤية عند الحركة، وفي الانفتاح على نصائح قادة التجارب والعمل الإسلامي الذين خاضوا غمار العمل السياسي.

□ **الدخول في مناظرات فكرية مع تنظيمات الغلو والتطرف**: وكان أبرزها المناظرات الفكرية مع المسؤولين الشرعيين لتنظيم «داعش» الإرهابي.

وذهبت الورقة إلى التركيز على المعالم الأساسية التي حملتها مراجعات الحركة الفكرية، حيث تناولتها الورقة بالتحليل والتدقيق، ويمكن تلخيص أهم هذه المعالم في:

□ **الموقف من الأقليات**: أكّد معدُّ الورقة أنَّ موقف الحركة كان متصالحًا مع قضية الأقليات بواسطة تقديم الحماية والمعاملة بالإحسان والعدل، معتبرًا أنّه لم يُسجَّل في تاريخ الحركة أي عملية تجاوز أو اعتداء على الأقليات الدينية من غير المسلمين.

□ **الجهاد القُطري والجهاد العالمي**: إذ إنَّ موقف الحركة كان واضحًا في نفي التبعية لأي كيان أو جهة خارجية، وحصر العمل الجهادي في جغرافية سوريا.

□ **الموقف من علم الثورة السورية**: أشارت الورقة إلى أنَّ امتناع الحركة بدايةً عن رفع علم الثورة لم يكن موقفًا شرعيًا، بل كان موقفًا سياسيًا واضحًا، فقد صرّح الكثير من القادة والمسؤولين الشرعيين بعدم وجود مانع شرعي لرفع علم الثورة، معتبرًا أن الكثير من قادة الحركة كانوا يرفعون العلم بصفة شخصية، قبل أن تتبنى الحركة علم الثورة في الشهر السادس من العام ٢٠١٧م.

□ **مسألة المقاتلين الأجانب**: بيّنت الورقة أن المقاتلين الأجانب لم يمثّلوا في صفوف الحركة أكثر من نسبة ١٠٪، وهذه النسبة بدأت تتضاءل لصالح التحاق العديد منهم في صفوف «جبهة النصرة» و «داعش»، وأوضحت الورقة أنَّ سياسة الحركة مع العناصر الأجنبية هي سياسة الاحتواء داخل صفوف الحركة، لكن دون تسليمهم مناصب قيادية في الصف الأول أو إعطائهم صلاحية الحديث الشرعي باسم الحركة.

□ **الموقف من جماعات الغلو والتطرف (داعش والنصرة والجماعات الشبيهة)**: أشار معدُّ الورقة إلى أن موقف الحركة من جماعات الغلو والتطرف كـ «داعش» و «جند الأقصى» و «جبهة النصرة» كان موقف التدرّج في التعاطي، فمع بداية الثورة السورية كان موقف الحركة يتراوح بين التعاون في القتال والتشارك في المحاكم الشرعية، ثم تطورت العلاقة إلى التحاور والدخول في حوارات ومناظرات، ثم إلى المحاكم الشرعية عند وقوع الخلافات، وأخيرًا إلى المفاصلة والحسم والقتال.

□ انتهت الورقة إلى أنَّ حالة عدم الانسجام الفكري والحركي بين عدد من الكتل المنتسبة إلى الحركة سمحت لاحقًا بحالة التشظّي الفكري للحركة، مستشرفةً باحتمالية انتهاء حركة «أحرار الشام الإسلامية» بولادة عددٍ من التيارات والاتجاهات بمقاربات سياسية وجهادية مختلفة، مؤكّدةً أن الخطاب الشرعي لحركة «أحرار الشام الإسلامية» قد تحوّل اليوم إلى خطاب شاميٍّ (محلي) بامتياز، بات يبحث عن المشاركة السياسية الفعلية في مستقبل سوريا.

□ وبعد استعراض ما ورد في الورقة فُتح باب المداخلات والنقاشات للحضور؛ فتوافقت آراء العديد من الحضور على أنَّ التحدي الأكبر الذي واجهته حركة «أحرار الشام» خلال مسيرتها هو عدم امتلاكها عقيدةً شاملة جامعة تستطيع الجمع بين مكوناتها وتشكيلاتها المختلفة، وهذا بدوره قد أثّر سلبًا في عملية اتخاذها قرار مواجهة التنظيمات المتطرفة، وهو ما سبّب لها حالة من التشظّي والتشتّت الواضح الذي انتهى بانفصال العديد من التشكيلات العسكرية عنها.

الدروس المستفادة من تجربة حركة «أحرار الشام الإسلامية».

وبعد استعراض الورقة الثالثة وإغنائها بالنقاشات والحوارات قدّم الحضور مجموعة من التوصيات والدروس المستفادة من تجربة حركة «أحرار الشام الإسلامية»، ويمكن إجمالها بالآتي:

١ ـ الغلوّ والتطرّف لا يمكن مواجهته بالتعايش والاحتواء والعمل على أنصاف الحلول، حيث أكّد أحد المداخلين ضرورة الحسم والصرامة عند التعامل مع هذا المرض الفتّاك، إذ إنّ تأخير تنقية الصفِّ من المكونات المتشدّدة المتطرفة يجعل الأمر لاحقًا أكثر خطورة وأكثر تكلفةً، موضّحًا أن حركة «أحرار الشام» وبسبب

حرصها على تماسكها وعدم تفتّتها حاولت الموازنة والتعايش مع التشكيلات المتطرفة داخلها، وهو ما جعلها الخاصرة الرخوة لدخول الغلاة في المكوّن الثوري وتشويه نقاء الثورة السورية.

٢ ـ ضرورة التفريق بين قادة ورؤوس التطرف والغلو، والأفراد والعناصر التي تأثّرت بهذه الأفكار، وهو ما لفت النظر إليه أحد الحضور، مشيرًا إلى ضرورة الحسم والمفاصلة عند التعامل مع الرؤوس والتنظيمات، وإلى تفعيل الحوارات والمناظرات وإقامة الحجّة على العناصر الذين لم يهيمن الغلوّ والتطرّف بعدُ على طريقة تفكيرهم.

٣ ـ ضرورة التمييز بين الغلوّ الديني والتطرف السياسي[١]، حيث حدّد أحد المداخلين التطرف السياسي بمخالفة المبادئ السياسية الجامعة التي توافقت عليها معظم الجهات السياسية السورية، معتبرًا أنَّ ما وقعت به حركة «أحرار الشام» في بعض الممارسات يُعدُّ تطرّفًا سياسيًا، وليس غلوًّا دينيًا، ممثّلا لذلك بسلوك الحركة الجيد مع الأقليات الدينية بغض النظر عن موقفها منها، بالإضافة إلى عدم تبنّي

(١) في تقرير لندوة أقامها مركز الحوار السوري، وحملت عنوان «نحو مقاربة نموذجية لمواجهة خطاب الغلو والتطرف في السياق السوري من خلال التجارب والدروس المستفادة» قدّمت إحدى الأوراق مجموعة من المعايير التي يتم من خلالها رصد مظاهر الغلو الديني والتطرف السياسي، معتبرةً أن الغلو الديني يتم بالتركيز على قياس الغلوّ السلوكي والغلوّ الفكري، كالغلوّ في التكفير، ورفض الواقعية القطرية والإصرار على الخطاب العالمي، والغلو في قضايا الولاء والبراء، والمسارعة في إعلان الدول والإمارات، إلخ. وحددت الدراسة معايير التطرف السياسي بأربعة معايير، وهي: عدم التبني الصريح لمبدأ المواطنة، والموقف من الأقليات، وعدم اعتبار أي أهمية للتوافق والإجماع الوطني، والعمل والتنسيق مع فصائل الغلوّ ومشاركتهم.

الحركة الصريح فكرة المواطنة والاعتراف بحقوق الآخرين، وانسحاب الحركة من مؤتمر الرياض الجامع لأطراف المعارضة، وهو ما يُعدُّ تطرّفًا سياسيًا، لا غلوًّا دينيًّا.

٤ ـ الاعتراف بالخطأ مطلب أساسي ولا يمكن التراجع والتخلي عنه: فقد دعا أحد الباحثين إلى تنمية ثقافة الاعتراف بالخطأ في كافة المجتمعات العربية والمسلمة، محذّرًا من جعل المراجعات أو التراجعات حجّةً لإعادة إنتاج وتقديم الشخصيات والأفكار التي تلبَّست بالغلو والتطرف وتصديرها للمجتمع بلبوس آخر، معتبرًا أنَّ تقديم رؤوس الغلو بعد إظهار تراجعها عن غلوها ليصبحوا قادة من قادات الدعوة الإسلامية؛ إنما هو خديعةٌ وغشٌّ للناس، وإعادة إنتاج للغلو بطرقة مختلفة؛ محيلًا ذلك إلى كون هذه الشخصيات المتطرفة لا تزال تحمل في طيّاتها بعضًا من الغلو والأفكار المتطرفة، وإن لم تكن تدعو إليها في طورها الجديد[1]، فيما رأى مُداخل آخر أن السياق قد يتطلب أحيانًا تصدير مثل تلك الشخصيات كونها مؤثرة في واقعها، ويمكن أن تسحب عددًا من الشباب المتأثرين بفكر الغلو نحو التراجع عنه.

٥ ـ أفاد أحد الـمُداخلين أنه وعلى الرغم من كثرة المراجعات فإن الاستفادة منها قليلة نسبيًا، محذّرًا من تحوُّل المراجعات إلى محاولاتٍ لإلقاء المسؤولية على الآخرين، مؤكّدًا ضرورة تفعيل سياسة الاعتراف بالخطأ؛ لأن مسؤولية مثل

(١) ضرب الباحث مثالاً بحالة الدكتور «إياد القنيبي»، الذي كان من الناشطين في دعم فكر «السلفية الجهادية» إعلاميًا، وأشار الباحث إلى الأثر السلبي الذي خلّفه القنيبي في الثورة السورية، وذلك من خلال فتاوى التكفير التي أطلقها على فصائل الجيش الحر، مع التنظير ودعم الفصائل المتطرفة الأخرى، كـ«جبهة النصرة»، ثم تخلّي القنيبي عن التنظير لهذه الجماعات، والبدء بتقديم نفسه على أنه رأس في محاربة الإلحاد والدعوة لتثبيت ثوابت الإسلام.

هذه الأخطاء تتعلق بتدمير البلدان وتدّفق دماء المعصومين والأبرياء، ولا يعني هذا تبرئة الحكام والمسؤولين المستبدّين.

❋ ❋ ❋

الفهرس

الموضوع	الصفحة
مقدمة الناشر	٥
تجربة مراجعات الجماعة الإسلامية المصرية	١١
المقدمة	١٣
الدوافع	١٦
الأهداف	١٧
أهم التحديات التي واجهت تجربة المراجعات	٢١
أهم موضوعات المراجعات ومضامينها الفقهية	٢٨
١ ـ النقد الذاتي والرقابة الداخلية	٢٨
٢ ـ مبدأ المصلحة وموازنات المصالح والمفاسد	٣٢
٣ ـ حرمة الغلو في الدين	٣٦
٤ ـ حرمة تكفير المسلمين	٣٩
٥ ـ نقد اعتبار المواجهة خيارًا وحيدًا	٤٥
٦ ـ نقد تطبيقات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	٤٩
٧ ـ نقد أسس استهداف المدنيين	٥٥
نقد فتوى القاعدة بخصوص استهداف الأمريكيين	٥٨

الموضوع	الصفحة

٨ ـ عصمة دماء الأقباط والدفاع عن حقوقهم ٦١
٩ ـ عصمة وأمان السياح ٦٨
١٠ ـ نقد أسس استهداف البنية التحتية ٧٢
١١ ـ نقد تنزيل فتوى شيخ الإسلام في وجوب قتال الطائفة الممتنعة ٧٣
١٢ ـ رؤية نقدية لأفكار وممارسات تنظيم القاعدة ٧٦
١٣ ـ رؤية إسلامية للعلاقات الدولية ٧٩
١٤ ـ البدائل الإستراتيجية للعمل المسلح ٨٢
أهم إصدارات الجماعة الإسلامية ٩٣
أهم نتائج الجماعة الإسلامية ٩٤
تحدي الاختبار العملي بعد ثورة يناير ٩٥
خاتمة ١٠٣
التحولات الفكرية عند حركة أحرار الشام ١٠٩
١. مقدّمة ١١١
إشكالية البحث ١١٢
فرضيات البحث ١١٣
أسئلة البحث ١١٤
حدود البحث (الإطار الزماني والمكاني) ١١٤
تعريفات ومصطلحات البحث ١١٥
منهج البحث ١١٥
٢. مدخل تعريفي لحركة أحرار الشام ١١٦

الموضوع	الصفحة

١. ٢. الغاية والهدف ١١٦

٢. ٢. الرموز والقادة ١١٧

٣. ٢. الكتل المشكلة للحركة ١١٨

٤. ٢. الأيديولوجيا ١١٩

٥. ٢. البنية الفكرية المؤسسة للحركة ١٢٠

٣. العوامل الضاغطة باتجاه إحداث المراجعات ١٢٣

٤. بيئة تفاعل المراجعات الفكرية ١٢٥

١. ٤. ذاكرة السجون والتجارب الجهادية السابقة ١٢٥

٢. ٤. الحوارات الداخلية ضمن صفوف الحركة ١٢٧

٣. ٤. اللقاء مع شخصيات كبيرة من قادة الفكر من الحركات الإسلامية ١٢٧

٤. ٤. الدخول في مناظرات فكرية مع تنظيمات الغلو والتطرف: ١٢٨

٥. معالم أساسية في المراجعات الفكرية ١٣٥

١. ٥. الغاية من حمل السلاح ١٣٥

٢. ٥. الموقف من الأقليات ١٣٦

٣. ٥. الجهاد القُطري والجهاد العالمي ١٣٧

٤. ٥. الموقف من علم الثورة السورية ١٣٨

٥. ٥. مسألة المقاتلين الأجانب ١٣٨

٦. ٥. الموقف من جماعة الغلو والتطرف (داعش) ١٤٠

٧. ٥. المحاكم الشرعية ١٤١

٨. ٥. الاعتراف بمرجعية المجلس الإسلامي السوري ١٤١

الموضوع	الصفحة

٩. ٥. التصوّر عن الدولة ونظام الحكم في سوريا المستقبل ١٤٢
١٠. ٥. الموقف من الديمقراطية والمشاركة السياسية مع غير المسلمين ١٤٤
٦. الفواصل الزمنية المهمة في تاريخ الحركة ١٤٥
١. ٦. لحظة التأسيس وبيان هل أتاك حديث الكتائب (مرحلة أخوة المنهج) ١٤٥
٢. ٦. مرحلة مشروع الجبهة الإسلامية في مواجهة (قوة المشروع المنافس داعش) ١٤٦
٦.٣. مرحلة المؤتمرات والحلول السياسية مؤتمر جنيف أول اختبار سياسي لحركة أحرار الشام .. ١٤٨
٤. ٦. مرحلة ما بعد داعش والانحياز لثورة ميثاق الشرف الثوري ومشروع مجلس قيادة الثورة ١٤٨
٥. ٦. بعد مقتل القادة المؤسّسين ١٥١
٦. ٦. في مرحلة قيادة الشيخ أبي يحيى المهندس (مهند المصري) والشيخ أبي عمار العمر المهندس (علي العمر) ١٥٢
٧. الخصائص العامة للمراجعات الفكرية عند حركة أحرار الشام ١٥٤
١. ٧. أغلب هذه المراجعات كانت استجابة لضغط الواقع والإكراهات السياسية ١٥٤
٢. ٧. كانت الأفكار المؤسِّسة بمثابة الموجِّه المُحَايِثِ لكل المراجعات والأفكار ١٥٥
٣. ٧. البحث الدائم عن مقاربة لمشروع ثوري مع الجيش الحر والفصائل المعتدلة ١٥٥
٤. ٧. الانتقال من أفكار (السلفية الجهادية) إلى المدرسة المقاصدية ١٥٦
٥. ٧. البحث عن التمايز المنهجي والفكري عن (السلفية الجهادية) والإخوان المسلمين .. ١٥٨
٦. ٧. نقد مباشر للسلفية الوهابية (نحو منهج رشيد) كتاب أبي أيمن الحموي ١٦٠
٨. مستقبل المراجعات والتحولات في الخطاب الشرعي لأحرار الشام ١٦٢
٩. الخلاصة ١٦٥

الموضوع	الصفحة

ملحق استبيان ١٦٧
تجربة المحاكم الشرعية في الثورة السورية ١٧٣
مقدّمة ١٧٥
* إشكالية البحث وأسئلته ١٧٦
* الإطار الزماني والمكاني للبحث ١٧٧
خطّة البحث ١٧٩
المبحث الأول: نشوء المحاكم الشرعية في الثورة السورية وتطوّرها ١٨٠
المطلب الأول: تطوّر النظام القضائي في الإسلام ١٨٠
أولًا: تطوّر النظام القضائي في التاريخ الإسلامي ١٨٠
ثانيًا: تعريف المحاكم الشرعية وتمييزها عن المحاكم الأخرى ١٨٢
المطلب الثاني: نشوء المحاكم الشرعية وتطوّرها في أثناء الثورة السورية ١٨٤
أولًا ـ المرحلة الأولى: مرحلة شرعيي الفصائل ١٨٤
ثانيًا ـ المرحلة الثانية: الهيئات والمجالس الشرعية ١٨٥
ثالثًا ـ المرحلة الثالثة: المحاكم الشرعية ١٨٦
رابعًا ـ المرحلة الرابعة: مجلس القضاء الأعلى في سوريا ١٩٧
خامسًا ـ المرحلة الخامسة: وزارات العدل ١٩٨
المبحث الثاني: التحدّيات التي واجهتها المحاكم الشرعية ٢٠١
المطلب الأول: التحدّيات العملية ٢٠١
أولًا: استقلالية القضاء ٢٠١

الموضوع	الصفحة

ثانيا: ضعف القوّة التنفيذية ٢٠١
ثالثا: تعدّد المحاكم على أساس فصائلي ورفض التوحّد في إطار مجلس القضاء الأعلى ... ٢٠٢
أ) مناطق سيطرة هيئة تحرير الشام ٢٠٢
ب) مناطق غصن الزيتون ودرع الفرات..... ٢٠٤
رابعًا: نقص الكوادر والكفاءات ٢٠٥
خامسًا: نقص الدعم ٢٠٦
سادسا: التحدّيات الأمنية ٢٠٧
المطلب الثاني: التحدّيات النظرية والفكرية ٢٠٨
أولًا: مرجعية المحاكم بين الشريعة والقانون الوضعي والعُرف المحلّي ٢٠٨
ثانيًا: تقنين الشريعة من عدمه (وهي جدل بين الإسلاميين أنفسهم) ٢١٢
ثالثًا: رفض جبهة النصرة (هيئة تحرير الشام لاحقًا) للقانون العربي الجزائي الموحد..... ٢١٤
رابعًا: إقامة الحدود ٢١٥
خاتمة..... ٢١٩
ملخص ندوة حوارية ٢٠٦

❊ ❊ ❊